المكتبة الأزهرية

مخطوطة

حاشية الأجهوري على شرح السلم الصغير

المؤلف

علي بن محمد بن عبدالرحمن (الأجهوري)

شبكة
الألوكة
www.alukah.net

٩٥١
٤١١٨٧

هذه حواشٍ شريفة
وتعليقات لطيفة على شرح
السلم الصغير جمع الشيخ
الإمام والعالم الهمام
الشيخ عطيه الاجهوري
حفظه الله ونفعنا
به وبعلومه
امين وصلى
الله على
سيدنا
محمد
وآله

وقف واحبس هذا الكتاب الحاج عثمان زريق
انا من اللائق على من ينتفع به من طلبة العلم وقفا
صحيحا شرعيا لا يباع ولا يوهب ولا يرهن ولا يبدل
فمن بدله بعد ما سمعه فانما اثمه على الذين يبدلونه ان
الله سميع عليه وجعل مقره بجامع اتفاقها في تحت
يد العفيف ابي ثم ان وقع النزاع عاد له عنه
ثم من بعده تحت يد من شاء الله من اولاده

بسم الله الرحمن الرحيم وبه
الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله
وصحبه اجمعين اما بعد فيقول العبد الفقير
عطية الاجهوري الشافعي الازهري البرهاني غفر الله
له ولوالديه ولمشايخه ومحبيه والمسلمين امين هذه
حواش شريفة وتعليقات لطيفة على شرح السلم الصغير
في علم المنطق لشيخنا الامام والعالم الهمام الشيخ احمد بن
عبد الفتاح المجيري الملوي الشافعي الازهري فسح الله
في مدته واعاد علينا من بركته وغالبها من تقرير مولفه
ومن شرحه الكبير جعلها الله خالصة لوجهه الكريم انه
رؤف رحيم قوله الحمد لله يحتمل ان تكون ال للعهد او تكون
للجنس او تكون للاستغراق وعلى كل فاللام في لله يحتمل ان
تكون للملك وان تكون للاختصاص وان تكون للاستحقاق
والحاصل من ضرب ثلاثة احوال ال في ثلاثة احوال اللام
تسعة لكن ان جعلت اللام للملك امتنع كون ال للعهد لان
الحمد المعهود الذي هو الحمد القديم بقسميه حمد القديم
للقديم وحمد القديم للحادث صفة من صفاته تعالى
القديمة لا توصف بالمملوكية وامتنع كونها للاستغراق
ايضا لان المعنى عليه كل فرد من افراد الحمد مملوك لله ومن
جملة ذلك افراد الحمد القديم بقسميه لا ان يراد كل فرد من
افراد الحمد الحادث دون الحمد القديم بقرينة ان الحمد القديم

لا يوصف بالمملوكية لما مر وجاز كونها للجنس لان ملك جنس
الحمد يصدق بملك افراده التي من جملتها افراد الحمد الحادث
المرادة دون افراد القديم بقرينة ما مر فان قلت قد تقرر
في البيان ان المبتدا اذا كان معرفا بال الجنسية كان منحصرا
في الخبر ويلزم من انحصار جنس الحمد في المملوكية انحصار
جميع افراده لو خرج فرد لوجد الجنس في ضمنه فينتفي الا
نحصار وقد تقرر ثبوته ومن جملة تلك الافراد افراد القديم
فيلزم وصف الحمد القديم بالمملوكية وقد مر امتناعه قلنا لا يلزم
ذلك لجواز ان يراد بجنس الحمد المحصور جنس الحمد الحادث
دون القديم ليلا يلزم المحذور السابق والاولى من احتمالات
ال ان تكون للجنس كما قاله الزمخشري لان اختصاص افراد
الحمد به تعالى عليه يكون كرعوي الشيء بينة اذ يلزم من
اختصاص الجنس بشيء اختصاص افراده بذلك الشيء
لما مر فان قلت اختصاص الجنس به تعالى مسلم ان جعلت
اللام للاختصاص ومن اين يوخذ ذلك ان جعلت للملك
او للاستحقاق قلت مما تقرر من ان المبتدا اذا كان معرفا
بال الجنسية كان منحصرا في الخبر قال العلامة الاجهوري
حفظه الله ونفعنا به امين، مهما بلام جنس به عرفا
منحصر في مخبر به وفا، وان عرى منها وعرف الخبر
باللام مطلقا فبالعكس استقر قوله العالم بالطيبات

والجزئيات فيه رد على الفلاسفة الذين ينكرون علم الله
بالجزئيات وينكرون حشر الاجساد ويقولون بقدم العالم
فقد كفروا بهذه الثلاثة وفيه براعة استهلال اي حسن ابتدا
وهو ان يذكر الموئف في اول كتابه ما يدل على مقصوده وقوله
الخطبة مشتملة على السجع المسمى بالمتوازن اذ السجع
توافق الفاصلتين من النثر على حرف واحد وهو ثلاثة
اقسام مطرف ان اختلفا في الوزن نحو ما لكم لا ترجون
لله وقارا وقد خلقكم اطوارا والا فان كان ما في احدى الفقرتين
او اكثره مثل ما يقابله من الاخرى في الوزن والتقفية فترصيع
نحو هو يطبع الاسجاع بجواهر لفظه ويقرع الاسماع بزواجر
وعظه فلو ابدلت الاسماع بالاذان ان كان مثالا للاكثر والا
فمتوازن واحسن السجع ما تساوت فقرة نحو في سدر
مخضود وطلح منضود وظل ممدود وماء مسكوب فقرته
الثانية نحو والنجم اذا هوى ما ضل صاحبكم وما غوى قوله
الهادي العقول الخ عبارة البيضاوي في تفسير قوله تعالى
اهدنا الصراط المستقيم الهداية دلالة بلطف ولذلك
تستعمل في الخير وقوله تعالى فاهدوهم الى صراط الجحيم
وارد على التهكم والفعل منه هدى واصله ان يعدى باللام
او الى وهداية الله تتنوع انواعا لا يحصيها عدد ولكنها
تنحصر في اجناس مترتبة الاول افاضة القوى التي بها

يتمكن

www.alukah.net

يتمكن المرء من الاهتداء الى مصالحه كالقوة العقلية والحواس
الباطنة والمشاعر الظاهرة الثاني نصب الدلائل الفارقة
بين الحق والباطل والصلاح والفساد وايه الساجيء
قال وهديناه النجدين وقال واما ثمود فهديناهم فاستحبوا
العمى على الهدى والثالث الهداية بارسال الرسل وانزال
الكتب واياها عنى بقوله وجعلناهم ائمة يهدون بامرنا
وقوله ان هذا القرآن يهدي للتي هي اقوم والرابع
ان يكشف على قلوبهم السرائر ويريهم الاشياء كما هي بالوحي
والالهام والمنامات الصادقة وهذا اقسم يختص بتنزيله
الانبياء والاولياء واياه عنى بقوله اولئك الذين هدى الله
فبهداهم اقتده وقوله والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا
والمطلوب اما زيادة ما منحوه من الهدى او الثبات عليه
او حصول المراتب المرتبة عليه انتهت والمناسب هنا من
هذه المعاني الاربعة اولها الذي هو افاضة القوى التي بها
يتمكن المرء من الاهتداء الى مصالحه كالقوة العقلية والحواس
الباطنة والمشاعر الظاهرة قوله الى حل صعاب المعقول
فيه استعارة تصريحية حيث شبه فكر المسايل الصعبة
بفكر طاقات الحبل بجامع الوصول الى المراد في كل واستعار
الحل لفكر المسايل استعارة تصريحية اصلية بقرينة اضافته
الى الصعاب ويحتمل ان تكون مكنية حيث شبه المسايل
الصعبة بالابل الممتنعة من الانقياد تشبيها مضمرا

في النفس وطوي ذكر المشبه به واثبات الحل استعارة تخييلية
واضافة الصعاب الى المعقول على معنى من اي المسايل
الصعاب من المعلوم المعقول اي المدرك بالعقل المقابل
للمنقول وقوله بطريق اكتساب التصورات والتصديقات
الجار يتعلق بحل وطريق اكتساب التصورات المعرفات
ومبادیها الكليات الخمس وطريق اكتساب التصديقات
الحج ومبادیها القضايا فالمقصود من المنطق منحصر في
المعرفات ومبادیها والحج ومبادیها قوله الجامع لاجناس
الكمالات والفضايل الكمالات هي المزايا الغاصرة والمتعدية
والفضايل هي المزايا القاصرة فعطفها عليها من عطف الخاص
على العام والفرق بين المزية القاصرة والمتعدية ان القاصرة
هي التي تتحقق وان لم يتعد اثرها الغير كالعلم فانه يقال
للمتصف بالعلم عالم وان لم يعلم الغير وان المتعدية هي التي
لا تتحقق الا بتعدي اثرها للغير كالكرم والاحسان فانه
لا يقال للمتصف بالكرم كريم الا اذا صدر منه اعطاء للغير
والجامع الحاوي قوله الكمالات ان قلت الكمالات جمع قلة
فلا يناسبها لان جمع القلة لا يكون لما فوق العشرة
اجيب بان القلة والكثرة انما يعتبران في نكرات الجموع
دون معارفها كما قاله شيخ الاسلام زكريا في شرحه
على البخاري في كتاب الايمان عند قوله صلى الله عليه وسلم
اية الايمان حب الانصار واية النفاق بغض الانصار

المختار من افضل الخ وروي الشيخان خبر انا سيد ولد ادم يوم
القيامة ولا فخر وروي مسلم خبر ان الله اصطفى كنانة من ولد
اسماعيل واصطفى قريشا من كنانه واصطفى من قريش بني
هاشم واصطفاني من بني هاشم فانا خيار من خيار من
اه شيخ الاسلام على الجزرية قوله الاروماث جمع ارومة
بضم الهمزة والراء كسهولة بمعنى الاصل كما ذكره في القاموس
فيكون المعنى المختار من اشرف اصناف الاصول فالاضافة
بيانية قوله الزكية اي المطهرة من شوايب النقص
قوله وصايبي جمع صايب جمع مذكر سالم وسقطت نونه
للاضافة والصواب ضد الخطا اي غير مخطيين في الانظار
والانظار جمع نظر وهو لغة حركة النفس في المعقولات
واصطلاحا ترتيب امور معلومة للتوصل بها الى مجهول
وفي نسخة وصايب الانظار فيكون من اضافة الصفة الى
الموصوف اي الانظار الصوايب قوله الانوار جمع نور
قال في المختار النور الضياء والجمع الانوار وانار الشيء
واستنار بمعنى اي اضاء والتنوير الاناره وهو ابيض الاسنان
وهو ابيض ازهار الشجرة يقال نورت الشجرة
تنويرا واثارت قوله وبرايع قال في المختار ابدع الشيء
اخترعه لا على مثال والله تعالى بديع السموات والارض
اي مبدعها والبديع المبتدع والبديع ابيض الزرع
وفي الحديث ان تهامة كبديع العسل حلوا ولا حلوا

الألوكة
www.alukah.net

حزه شبهها بزق العسل لانه لا يتغير بخلاف اللبن قوله
الاسرار قال في المختار السر الذي يكتم والجمع اسرار والسريرة
مثله وجمعها سرائر والسرايا الجماعة وهو الذلة ايضا
قوله اما بعد فاني قد كنت شرحت فيما مضى لا يخفى ان
تقديره على كون الظرف من متعلقات الشرط مهما يكن
من شيء بعد هذه البسملة والحمدلة والصلاة والسلام فقد
كنت شرحت الخ وعلى كونه من تعلقات الجزاء مهما يكن من
شيء فقد كنت شرحت بعد هذه البسملة والحمدلة والصلاة
والسلام وكل منهما غير صحيح فان تحقق الاضافة لشرحه
فيما مضى مقدم على زمن الاخبار بتعليقه على الشرط يمكن
تصحيح كل منهما بتقدير القول اي فاقول اني قد حذف اقول
ودخلت الفاء على المقول وهذا القول غير سابق فصح
تعليقه على كل منهما وقوله فيما مضى اتى به لدفع توهم التعبير
على المستقبل بلفظ الماضي على حد اتى امر الله فح لا
يتوهم ان شرحت بمعنى اشرح والاتيان بكاف وقد للمبالغة في دفع هذا التوهم وقوله الاتقان الاحكام كما في
المختار قوله فرايد التحقيقات من اضافة المشبه به
الى المشبه على حد لجين الماء والتحقيقات جمع تحقيق
بزيادة الالف والتاء وكذا التدقيقات قوله العرفان معناه
عرف كما ان المعرفة مصدر قاله في المختار فالاضافة
على معنى من الابتدائية قوله ذللت اي سهلت فهو تفسير

باللازم والاذلل من التذليل وهو الانقياد والاتيان هنا
والتمام بضم التاء المثلثة وتخفيف الميم بيت ضفيف يسدد به
فرج البيوت ويسقف به قوله على طرف التمام اي ووضعها
على طرق التمام ففيه استعارة بالكناية حيث شبه المعاني
بمحسوس يوضع على طرف التمام بجامع السهولة في كل وابتناء
الوضع تخييل وطرف التمام ترشيح قوله واستخرجت منه اي من
كتاب السلم فقوله واستخرجت معطوف على شرحت انتهى
قوله مستودعات اسرار من اضافة الصفة الى الموصوف
قوله وطرايف جمع طريف وهو الشيء البديع المستحدث
ويطلق الطريف ايضا على الشيء الجديد ضد التالد الذي هو القديم
واضافة الطرايف لما بعده من اضافة الصفة الى الموصوف
اي مباحث طرايف وانها لمجدية حسنة لكن الاصح ان
اضافة الصفة الى الموصوف ممتنعة فالاولى كونها من اضافة
العام من وجه الى الخاص من وجه المسماة عندهم بالاضافة
البيانية وضابطها عند الجمهور ان يكون بين المتضايفين
العموم والخصوص الوجهي كما هنا قوله تبلدت اي صارت
بليدة كتحجر الطين اي صار حجرا قوله الهمة بفتح الهاء وكسرها
الارادة وهم بالشيء اراده وبابه رد قاله في المختار قوله امتزاج
المزج الخلط يقال مزج الشراب خلطه وبابه نصر قوله غير
الحادث المطبوع اخرج الثناء على الحادث المطبوع فانه
مدح لاحمد كالثناء على اللؤلؤة بحسنها قرره مولفه حفيد الله

الألوكة
www.alukah.net

لهذا الشرح في شعبان سنة الف ومائة وستة وستين من
الهجرة النبوية على صاحبها افضل الصلاة والسلام وقد يكون
هذه العبارة بمنزلة قولهم على الجمل الاختباري قوله واتبعه اثانيا
بالحمد الخ محصل ما اورده هنا اربعة اسئلة هذا والثاني قوله
وجمع والثالث قوله وقدم والرابع قوله واثر وقوله ثانيا
ليس هذا من جملة السوال الاول والا لتكرر مع السوال الثالث
اذ معنى هذا واوقع الحمد بعد البسملة وهذا يغني عنه الثالث
وايضا الجواب بقوله لما مر لا يناسبه وانما محصل السوال الاول
لما ابتدا بالحمد وان كان في الواقع ثانيا قوله واثر التصدير بـ
الحمد الخ ظاهر العبارة ان محصل السوال لما قدم الحمد بالا
سمية على الحمد بالفعلية والجواب لا يلايم ذلك لان الاية
القرانية ليس فيها حمد ان بالجملتين الاسمية والفعلية ترتب
اسميتها على فعليتها فانه ينبغي ان يكون محصل السوال انما
اثر التصدير بـ في الحمد اي في مقابله يعني ان التصدير بـ بالنسبة
الى ما بعده من بقية الكتاب وان كان في بقية الكتاب جملة فعلية
الا انه في قوله نحمده على الانعام لكن لا ينظر اليها لعدم وجودها
في الدليل الذي هو الاية القرانية قوله ولدلالتها على الثبوت
لان الحمد بها واقع في مقابلة الذات والصفات وكلاهما
ثابت مسلم محصل التناسب وقوله فيما قبل تناسبا لا لاية
القرانية اي جنس الاية ليشمل جميع اياته الحمد الله قوله
مولفه قوله لانه دل على تولي المتكلم اي لانها خبرية والاخبار

جل

بالحمد

بالحمد ليس حمدا هنا مقتضى السوال ويجاب عنه زيادة على
جوابه بمنع السوال اذ الحق ان الاخبار بالحمد حمد قوله من
العلم بالمنظور فيه الظاهر ان من بيانية لما فيكون الحاصل
وهي العلم بالمنظور فيه وليتنظر في ان هذا التفسير اصطلاح
من ولم يذكره في الشرح الكبير قوله وجه الدليل هو عند المنا
طقة الحد الوسط لان الدليل عندهم مركب واما عند المتكلمين
فهو الصفة للمفرد التي يتوصل الى العلم بالمدلول بواسطتها
لان الدليل عندهم مفرد فعند التامل وجه الدليل في الاصطلاحين
واحد وان اختلفا في الدليل لاشتراط التركيب فيه عند المناطقة
دون المتكلمين قوله وسياتي الخ اي في كلام المصنف اخر الكتاب
وفي دلالة المقدمات الخ قوله يطلق على المفكر فيه مجازا وذلك
لان الفكر اما مصدر لفكر او اسم مصدر لتفكر واطلق المصدر
على اسم المفعول مجازا اه مولفه بدرسه قوله حركة النفس
اي التفاتها وانتقالها من المبادي الى المطالب والمراد بالنفس
العقل والمعقولات المرتبطة بالعقل اي التي لا تكون الا
متعلقة به والمراد الحركة المقصودة لتخرج حركة نحو
النائم في ذلك فلا تسمى فكرا وخرج بالمعقولات المحسوسات
فالحركة فيها تسمى تخيلا اي اذا كانت قصدية والا سميت
جذبا قوله ترتيب امور معلومة قال في الشرح الكبير
الترتيب في اللغة جعل كل شيء في محله وفي الاصطلاح جعل
الاشيا المتعددة بحيث يطلق عليها اسم الواحد ويكون

ويكون لبعضها بنسبته الى بعض بالتقدم والتاخر والمراد
بالامور امران فاكثر وانما اشترط التعدد في الامور لان الترتيب
لا يمكن الا عند التعدد فان قلت يرد على التعريف التعريف
بالفصل وحده او الخاصة وحدها فلا تكون جامعا لان
الفصل امر واحد كالخاصة قلت اما على مذهب الاقدمين
فليس التعريف بالفصل وحده او الخاصة بمرضي عندهم
وان وقع اولوه وجعلوه مركبا معنى فناطق في معنى
شيء له النطق فيكون المراد ترتيب امور في الذكر او التقدم
والاما المتاخرون فهو جائز عندهم وهو داخل ايضا لانه
مركب معنى لكن الاحسن عندهم ان يعرف بتعريف آخر
بان يقال وضع معلوم او معلومين للتادي الى مجهول
والمراد بالمعلوم الشيء الحاصل في العقل سواء كان يقينيا
او ظنيا وسواء كان تصوريا او تصديقيا فالترتيب
في التصورات كما اذا اردنا ان نتوصل الى معرفة الانسان
فانا نقول هو الحيوان الناطق بترتيبه الخاص
اعني تقديم الجنس على الفصل وفي التصديقات
كما اذا اردنا ان نتوصل الى معرفة ان الانسان متحرك
بالارادة فنوسط بينهما الحيوان ونرتب هكذا كل
انسان حيوان وكل حيوان متحرك بالارادة لتتوصل
بذلك الترتيب الى ان كل انسان متحرك بالارادة
والمراد بالتوصل الى مجهول وصول العقل الى معنى

تصوري

تصوري او تصديقي وانما اشترط في الامور المترتبة ان
تكون معلومة لاستحالة تحصيل شيء مما ليس بحاصل
واشترط في الامور المطلوبة ان تكون مجهولة لاستحالة
تحصيل الحاصل انتهى بحروفه قوله نتايج الفكر خص
نتايج الفكر بالذكر دون الضروريه لان الضروريه
لا خلاف في ان الله تعالى هو الموثر فيها فلا وايضا
فالحد عليها يفهم بطريق الاولى لانها لا اكتساب للعبد
فيها فيحتمل ان يريد بالفكر حركة النفس في المعقولات
وبالنتايج ما تحركت فيه النفس من المعلوم سواء كان
ضروريا او نظريا فيكون حمد على جميع العلوم ضروريها
ونظريها اهـ من الشرح الكبير للمولف حفظه الله قوله
العقل قال في الشرح الكبير وابتدا وجوده عند اجتنان
الولد ثم لا يزال ينمو الى ان يكمل عند البلوغ وله قوتان
قوة عالمة وقوة عاملة وقد يسمى كل منهما عقلا
ولكن باشتراك الاسم وعلى هذه التسمية قسموه
الى خمسة اقسام عقل التمييز وهو الحاصل لجميع
الحيوانات على قول وعقل التكليف وهو خاص
بالانسان والعقل الكامل وهو خاص بالمومنين
والعقل بالملكة وهو ما يحصل لارباب الحرف والصنا
يع وفيه قسمان فيسمى عقلا بالفعل في اليقظة
وعقلا بالقوة في حالة النوم انتهى بحروفه قوله

نور روحاني اي منسوب للروح من حيث انه امر خفي
هذا ما كذلك قرره مولغدبا لدرس قوله وهذا اسلم الاقوال
الخ فمن جملتها ما حكي عن القاضي ابي بكر الباقلاني
ان العقل هو العلم ببعض الضروريات اعني بعض
ما صدق الواجبات والجائزات والمستحيلات
ونصرح امام الحرمين فمعناه عندهما العلم ببعض مصدق
وقات الواجب والجائز والمستحيل بمعنى انه لابد منه
في الواجب ككون الواجب نصف الاثنين وفي المستحيل
ككون الواحد نصف الاربعة وليس المراد تصور
حقايق الثلاثة اعني الواجب الجائز والمستحيل
وان كان هو ظاهر كلام الشيخ السنوسي في شرح
الصغرى وكذا في شرح الوسطى ومن جملتها ان العقل
ما يعرف به قبح القبيح وحسن الحسن وهو للمعتزلة
ومن جملتها ما عقل به عن الله امره ونهيه ومن جملتها
ما قيل انه العلم اذ يقال لمن علم شيا عقله ولمن عقله
علمه وهو للاستاذ انتهى من الشرح الكبير باختصار
ورد هذه الاقوال مذكور فيه فليطالعه من اراد
الوقوف على ردها وفسادها انتهى قوله وشحنا من
التوشيح الذي هو لغة الياس الوشاح والوشاح شي
يتخذ من اديم عريض يرصع بالجواهر والياقيت
تتخذه نسا العرب للزينة فتضعه المراة بين

عاتقها وكشحها فمعنى وشحنا زينا فهو الكلام استعارة
مصرحية تبعية حيث شبه التزيين بالياس العروس
الوشاح بجامع ترتب الزينة على كل واستعير له التوشيح
استعارة اصلية ثم اشتق من التوشيح بمعنى التزيين
وشحنا بمعنى زينا ويحتمل ان يكون مجازا مرسلا
بعلاقة السببية حيث اطلق اسم السبب الذي هو التوشيح
على المسبب وهو التزيين ويحتمل ان يكون في الكلام استعارة
بالكناية وتخييلية بان شبه الابحاث الشريفة بعروس
بارعة في الجمال بجامع شدة ميل القلوب الى كل واستعار
اسم المشبه به للمشبه في النفس وطوى جميع اركان
التشبيه الا المشبه واثبت له شيا من ملايمات المشبه
به وهو التوشيح استعارة تخييلية قوله وحط الخ من عطف
السبب على المسبب لان حط الحجب سببا لاظهار النتايج
او المعلول على علته الغائية لان حط الحجب لاجل اظهار النتايج
انتهى من الشرح الكبير قوله بدل اي بدل بعض من كل
او بدل اشتمال ذكر بدل البعض مولغه قوله لكونه محلا
الخ اي فيكون الجامع ان كلا محل لطلوع الشموس مطلقا
حسية كانت او معنوية قوله لكونه يحجب العقل اي فيكون
الجامع ان كلا يحجب ويمنع ما وراءه قوله وجودي وهذا
التشبيه من التشبيه المؤكد وهو ما حذفت فيه اداة
التشبيه ولم تقدر لان المؤكد مداره على المبالغة بتصيير

الألوكة
www.alukah.net

المشبه فرد من افراد المشبه به وانما كان الجهل امرا وجوديا
لان الارواح خلقت قبل الاجساد بالفي عام فكانت غير
محجوبة عن ادراك الاشياء فلما حلت في هذا الجسد حجبت
عن ادراك الاشياء لكونه كثيفا مخلوقا من التراب قوله
المعرفة التي كالشمس الخ يصح ان يكون فيه استعارة
بالكناية بان شبه المعرفة بالسما والشموس تخييل بافيا
على حقيقته او استعارة للمسايل الواقع عليها المعرفة
انتهى من الشرح الكبير قوله المراد بالمخدرات هنا المسايل
الصعبة قال في الشرح الكبير المراد بالمخدرات العرايس
المستترة تحت الخدور والاضافة بيانية اي مخدرات
هي شموس المعاني او من الخاص الى العام وعلى كل
فقع لفظ مخدرات ضمير مستتر جرت فيه الاستعارة
بالكناية واثبات الخدر تخييل وهذا النوع من المجاز
عند الاصوليين يلزم تقييده بما في جناح الذل اي
اي لان الجانب وتار الحرب اي شدته ويحتمل انه شبه
المسايل الصعبة بالمخدرات استعارة تصريحية واضا
فتها الى الضمير قرينة والتقييد على هذا ظاهر انتهى
بحروفه وقد اقتصر هنا على الاحتمال الثاني الذي هو الاستعارة
التصريحية قوله بكل من الكاسين اشارة الى ان الاسمية
كاس لحصول الثواب والفعلية كاس لحصول ثواب
اخر انتهى مولفه قوله او صفة قال في الشرح الكبير وهذا اولى

من جعله

من جعله حالا لان الحالية تشعر بتقييد الحمد لان الحال قيد
في عاملها فان قيل الحال هنا لازمة لانه تعالى جليل دايما قلنا
الحمد مطلقا افضل من الحمد باعتبار وصف كذا ذكره سجنا
كذا لم نطلع في كتب النحو على ان احد اجاز وصف ضمير الغيبة
الراجع الى معين بجملة والجملة لا تكون الا نكرة او معرفة
في معنى النكرة والامثلة التي نقل اجازة الوصف فيها
عن الكسايي ليس فيها وصف بجملة بل بمعرفة نحو اللهم
صل عليه الروف الرحيم ونحو الله لا هو العزيز الحكيم
وقولك مررت به المسكين والجمهور يحملون مثل هذا على
البدل وعلى كون جل حالا يقدر معه قد او لا يقدر على
اختلاف المذاهب انتهى بحروفه قوله بنعمة الايمان والاسلام
انما خص الحمد بهما مع كون نعم الله تعالى على العبد كثيرة
لا تحصى لانهما اجل النعم الدنيوية والاخروية واساسها
مع ما في ذلك من افراد التوحيد والنبوي مما قد يتوهم
نسبة للعبد انتهى من الشرح الكبير للمولف حفظه الله
قوله مفهوما اي وان اتحدا ما صدقا اي افرادا
بمعنى انه لا يوجد مسلم الا وهو مومن وعكسه ولا
تغاير الا عمال الا مع التصديق المذكور وهما متلازمان
قوله بشفاعته اي الخاصة بالمومنين لان له صلى
الله عليه وسلم شفاعات كثيرة انتهى من الشرح
الكبير ويسقط ما قيل ان شفاعته ليست مقصورة

الألوكة
www.alukah.net

عليها بل ينتفع بها جميع الناس حتى الكفار فتقدير
المتابعة اظهر قوله او متابعته بالفعل اي بخلاف غيرنا فانه
متابع بالقوة كالامم التي قبلنا قوله ليلا يرد الاعتراض
انما يرد على كون الباء داخلة على المقصور اما لو جعلت
داخلة على المقصور عليه فلا يرد اعتراض اصلا قال
في الشرح الكبير وتفضيله صلى الله عليه وسلم على سائر
الرسل والانبياء بتفضيل من الله تعالى لا بسبب وصاف
وجدت فيه هو وفقدت في غيره منهم بل لو قلنا ان
لو نبينا صلى الله عليه وسلم فيه الكرم كاملا وغيره من
الانبياء متصف بتسعة اعشار منه فقط لزم وجود
عشر البخل فيهم وذلك نقص في حق الانبياء عليهم
الصلاة والسلام نعم الكرم الكامل يتفاوت في نفسه
كحسن الخلق والرضى والمحبة والصبر لكن لا يجزم
بان سبب التفضيل هو الاوصاف الكمالية ومن ابين
لنا ذلك كما حققه الامام بن عباد في رسائله الكبرى
ونقله الشيخ السنوسي في شرح الصغرى بكلام
يطول جلبه والاستدلال عليه فارجع اليه فانه
كلام منصور كما قاله اهل التحقيق من المغاربة ايمة
الكلام من قوله رفعا اي ليطابق لفظه معناه فعلى
الرفع يكون عمدة كما ان مدلوله كذلك قوله من تقديم
العام على الخاص ولا يرد قوله تعالى وكان رسولا

نبيا

نبيا لانه اجيب عنه بان نبيا حال لا وصف اي مرسل في
حال نبوته ولا يقال الحال وصف في المعنى لانا نقول
الحال تفيد فايدة اخرى هي المقارنة وامتناع ابيان
الصفة العامة بعد الخاص انما هو لعدم الفايدة قوله
وللتكرار كما لو قلت جاني انسان حيوان فاذا كانت
الحال تفيد المقارنة وهي معنى زايد اتضح علة المنع
فالحالية تفيد المقارنة ولو لم يعلم لزوم الحال للعامل
بخلاف الوصفية فانها لا تفيد المقارنة الا فيما اذا كانت
الصفة لازمة فانها تفيدها لكن لا من حيث كونها صفة
بل من خارج وهو العلم بكونها لازمة انتهى من الشرح الكبير
ببعض تصرف قوله من الصلاة المامور بها اي مشتق
منها وهو بمعنى طلب الرحمة لانها من الخلق اي وليس
مشتقا من الصلاة بمعنى الرحمة لان تلك من الله تعالى
انتهى مولف وقوله المامور بها قيد به لتكون هذه
الصلاة حصل بها امتثال الامر اي بلاحظ كونها
ماموراً بها لتكون اتم من غيرها ومن فضايلها ما حرب
من تاثيرها والنفع بها في التنوير ورفع الهم كما اشار
اليه المصنف في الشرح حتى قيل انها تنفع عن النخ في الطريق
وتقوم مقام حسبما حكاه الشيخ السنوسي في شرح
صغرى صغراه وسيدي احمد زروق واشار اليه الشيخ
ابو العباس احمد بن موسى اليمني في جواب لم لكني سمعت

الألوكة
www.alukah.net

من الشيخ ان المراد انها تقوم مقامه في مجرد التشوير
اما الوصول الى درجة الولاية فلا بد فيه من شيخ كما هو معلوم
عند اهله قالوا واختصت من بين الاذكار بانها تذهب
حرارة الطباع وتقوي النفوس بخلاف غيرها فانه
يثير حرارة فيها انتهى من الشرح الكبير مع زيادة
من تقرير المؤلف بالدرس قوله والحق الخ قال في
المعنى فهو من المشترك المعنوي اي الذي ابتعد
فيه الوضع لا اللفظي وهو ما تعدد فيه ذلك قوله
العطف معناه الاحسان وهو امر كلي يشمل الثلاثة
الاتية قوله بمعنى الرحمة اي التفضل لانها بمعنى
الكيفية النفسانية محال عليه تعالى اه مولفه
قوله بمعنى الاستغفار وهو طلب المغفرة فهو دعا
فتكون صلاة الملايكة اخص من صلاة غيرهم
لانها بقولهم اللهم اغفر لفلان قوله تشبه المسايل
الخ اي بجامع مطلق الصعوبة في كل فكما ان اللجج
صعبة لعظمها واضطرابها كذلك المعاني لدقتها
وخفايها ولا يلزم الجمع بين الطرفين لان المعاني
المذكورة اعم من المعاني المشبهة اذ هي المسايل
الصعبة انتهى مولفه وفيه ان العام يشمل
الخاص فيكون المشبه مذكورا في عموم يشملها
وغيره وليس هذا كزيد اسد اذ المذكور هنا خاص

والمشبه

والمشبه وهو الرجل الشجاع عام والخاص لا يشمل العام
قوله اسم جمع اي فيدل على اصحاب الذي هو جمع واصحاب
يدل على الذوات الشريفة فصحب يدل على الذوات بواسطة
دلالته على الجمع الدال عليها اه مولفه ومقتضى هذا ان
قولهم اسم جمع اي اسم مدلوله لفظ الجمع والظاهر انه
ليس كذلك بل اسم الجمع مدلوله الذوات مباشرة بدليل ما
مر في الفرق بين الجمع واسمه وبين اسم الجنس الجمعي
والافرادي قال بن قاسم الغزي في شرحه على الاسفيني قول
المتن ومثل حبن قدير ولا باس ببيان الفرق بين الجمع
واسم الجمع واسم الجنس فالجمع هو الموضوع للاحاد
المجتمعة دالا على ذلك والاحاد دلالة تكرار الواحد بالعطف
كزيد وزيد فانه في قوة قولك زيد وزيد وزيد واسم الجمع
هو الموضوع لمجموع الاحاد دالا على ذلك المجموع دلالة
المفرد على جملة اجزائه كقوم فانه يدل على مجموع افراد دلالة
ولا يدل جزء من قوم على واحد من تلك الافراد كما لا يدل
جزء من زيد على بعضه واسم الجنس هو الموضوع للحقيقة
من حيث هي مع قطع النظر عن فرديتها او جمعيتها وقد
لا يوضع للحقيقة بل يقيد بالجمعي ويفرق بينه وبين
مفرده غالبا بالتاء كثمرة وتمر وعكسه نحو كمأة وكمء
وجبأة وجبء فالمجرد من التاء للمفرد والمختوم بها
للجمع وقد لا يوضع للحقيقة بل يقيد بالافرادي كماء

الألوكة
www.alukah.net

اه بحروفه قوله عندنا اي معاشر اهل السنة خلافا للمعتزلة
في تخصيصهم لها بالموصلة ورد عليهم بقوله تعالى واما
ثمود فهديناهم الخ قوله وانما قدرنا ذلك اي فاقول وقوله
لان هذا النظر في الخ اي ولان الخبر اذا كون مستقبلا وكون
المنطق عاصما امر ثابت في الحال فلا يصلح للخبرية قوله
فالمنطق مبتدا والجنان حال منه متعلق بمحذوف اي
منسوبا بالجنان كما اشار له بقوله بالنسبة وقوله نسبته
مبتدا وان خبره قوله كالنحو اي كنسبة النحو وهو خبر
خبر الاول وقوله للسان حال من النحو على طريقة الجنان
قوله لان المنطق يطلق الخ اي فيكون مشتركا بين
معان ثلاثة ومن الاول قولهم حيوان ناطق اي مدرك
ادراكا مخصوصا انتهى مولفه وهذا اعني قوله لان المنطق
الخ اشارة الى وجه تسمية هذا العلم منطقا ومحط التوجيه
في قوله وهذا العلم به تصيب الادراكات الخ اي فلم تعلق
بمعانيه الثلاثة فاطلق عليه اسمها وهو المنطوق
نحو او قوله عما الادراكات الكلية اي الكثيرة فسره بذلك
المولف قوله تصيب الادراكات الكلية ضبط بضم تا تصيب
مضارع من اصاب والادراكات فاعله والكلية صفة
للادراكات اي توافق الصواب وفي نسخة تتصيب بتاءين
وصاد مفتوحات وبين اولاهما مشددة مضارع
اي تكثر قوله اي القلب الخ حاصله ان الجنان يطلق على

اللطيفة التي هي الروح وعلى الذهن الذي هو قوة متعلقة
بالقلب اللحماني وان القلب يطلق على تلك اللطيفة
وعلى الجسم اللحماني انتهى مولفه وضبط اللحماني
بضم اللام قوله قال حجة الاسلام اي الغزالي وذلك انه
اثبت ان من العالم قسما ليس جوهرا ولا عرضا وجعل منه
ذلك اعني اللطيفة التي هي الروح فقوله وقال اي الغزالي
النفس اي الروح جوهرة ليس مراده الجوهر الفرد بل
مراده القائم بنفسه وعلى ما ليس بجوهر ولا عرض انتهى
مولفه قوله وتسمى اي القلب قوله فيكون من باب تسمية
الشيء الخ اي اطلاق الجنان على الذهن من باب تسمية
الشيء اي الذهن باسم ما تعلق به والروح لان لها تعلقا
بالذهن واسمها الجنان فيكون اطلاقه عليها حقيقة
وعلى الذهن مجازا انتهى مولفه قوله شعار ادراكه فيكون من اضافة
العام للخاص والظاهر العكس اذ الغي الخطا عن
عمد فهو اخص من مطلق الخطا هذا وقد قرر المولف
في الدرس ان الغي اعم باعتبار انه يعم العمد والسهو والخطا
اخص لكونه لا يكون الا عن سهو فصح كونه من اضافة
العام للخاص هذا مع ان الخطا مفسر بضد الصواب
وهو يعم العمد والسهو لكن المولف ثقة وحجة قوله
موضوعه هو المعلومات الخ عبارة الشمسية وموضوع
المنطق المعلومات التصورية والتصديقية لان

الألوكة
www.alukah.net

المنطقي يبحث عنها من حيث انها توصل الى التصور او التصديق
ومن حيث يتوقف عليها الموصل الى التصور لكونها كلية
وجزئية وذاتية وعرضية وجنسا وفصلا ومن حيث يتوقف
عليها الموصل الى التصديق اما توقفا قريبا لكونها قضية
او عكس قضية ونقيض قضية واما توقفا بعيدا لكونها
موضوعات ومحمولات انتهى بحروفه فظهر من هذا ان
المعلومات التصورية هي الكليات الخمس من حيث تركيبها
وهي التعريفات ومن حيث كونها ذاتية وعرضية الخ مما
سبق وهي بهذا الاعتبار مفردات ووجه نسبتها الى التصور
ان لها دخلا في الايصال الى التصور وان المعلومات التصديقية
هي ما له دخل في الايصال الى التصديق وهو القياس
والقضايا او المفردات كلية وجزئية فان لها دخلا باعتبار
ما ذكره انتهى فتلخص ان موضوع المنطق هو التعريفات
والطبات والاقيسة والقضايا او المفردات مطلقا قوله
بقية المبادي العشرة في الشرح قال في الشرح وواضع اسطوا
بكسر الهمزة وفتحتين بعدها وضم الطا وهو ارسطاطا
ليس فاختصر الاسم الاول من الثاني خلافا لمن توهم انهما
شخصان واستمداده من العقل ومسايل القضايا النظرية
الباحثة عن هيئة المعرفات والاقيسة وما يتعلق بها الميزان
هو عليها خيره واما فضله فهو يفوق ويزيد على غيره من
العلوم بكونه عام النفع فيها اذ كل علم تصور او تصديق

وهو

وهو يبحث فيها لكن بعض العلوم يفوقه من جهة اخرى
واما خلله فسيأتي الكلام عليه في كلام المصنف واما نسبته
من العلوم فهو كلي لها لان كل علم تصور او تصديق والاسم
المنطق فهذه المبادي العشرة التي تخص المنطق ولم
ار من تكلم على جميعها بالنسبة الى هذا العلم وقد جمعها الامام

المقري في ابيات من السحر الحلال بقوله

من رام فنا فالبقدم اولا ... علما بحده وموضوع تلا
واضع ونسبة وما استمد ... منه وفضله وحكم يعتمد
واسم وما افاد والمسايل ... فتلك عشر للمنا وسايل
وبعضهم فيها على البعض قتصر ... ومن يكن بدر جميعها انتصر

انتهى قوله شبه الخ قال في الشرح فكلامه استعارة بالكناية
حيث شبه دقيق الفهم بالشيء المحتجب تحت الستر والغطا
تخييل انتهى قوله وزاد الجوهري هذا يتأتى في الحصر السابق
الا ان يقال انه نسبي بالنسبة لمجموع الشيخين اي لم
يجتمعا على زيادة غيره او بالنسبة لكونها اسم فعل
ايجاد يذكر اذ ذكر فيها قوله الزجر فهو بمنزلة كلا بمعنى ارتدع
وقوله عندها اي الزبيدي والجوهري قوله فالاضافة تبيانية
حاصل ما اشار اليه ان الاضافة اما بيانية او للتبعيض وان
من بيانية او للتبعيض فتكون الاحتمالات اربعة بيانيتان
وتبعيضيتان والاولى بيانية والثانية تبعيضية
والعكس والمعنى على الاول فخذوا قواعد هي اصول هي

الألوكة
www.alukah.net

هو على الثاني فخذ قواعد هي بعض اصول هي بعضه وعلى الثالث
فخذ قواعد هي اصول هي بعضه وعلى الرابع فخذ قواعد هي
بعض اصول هي هو انتهى وكون من تبعيضية اي مشوبة
ببيان انتهى قوله من فنونه يأتي في من وفي الاضافة منه ما سبق
في قوله من اصوله قوله والمراد فروعه انما فسر الفنون بالفروع
ولم تبق على ظاهرها وهو الانواع ليلائم قيد الجامع والمجموع
لان الانواع هي القواعد انتهى مولفه وقد ان الفروع هي
الفوائد فلا يراد باق وهل لا أبقى الانواع على ظاهرها واراد
بالفوائد الفروع قوله والاولان هما العائد والفائدة قوله
بالتنوين قال في الشرح الكبير ولا يجوز تراك التنوين على ان
يدخل في البيت الشكل لان الشكل انما تكون في مستفعلن
في الوتد المفروق ومستفعلن في الزجر وتره ليس بمفروق
بل مجموع فلا يدخل الشكل الزجر انتهى قوله او لما يستنبط منه
مطلقا الضمير المجرور يرجع للعلم وقوله مطلقا اي سواء
كان اول العلم او غير اوله وقوله في تعليله لانه اي ما يستنبط
منه مطلقا فالجامع بينهما ان كلا سبب للحياة فالاول سبب
لحياة الجسم والثاني سبب لحياة الروح قوله دركيا بالزال المعجمة
من الزكا قال السعد في شرح التلخيص هو شدة قوة للنفس
معدة لاكتساب الآراء اه وقوله شدة قوة من اضافة الصفة
الى الموصوف اي قوة شديدة ومعدة بكسر العين اسم فاعل
لانها اعدت النفس وهيأتها للاكتساب وهي بالرفع صفة

لشدة وبالجر صفة لقوة وهو اظهر قوله المشتملة على غلطات
الفلاسفة الخ كالطوالع والمطالع والمقاصد وأمثالها
اهل السنة بالشبه الفاسدة بيتكنوا من رد ها وابطالها
ففر منهم من ادخالها فيها ابطالها لا تقوية انتهى قوله
اشعارا بتنزهه هذا علة للعلة التي هي الاحتراز او علة
للتقييد بعد تعليله بالاحتراز فالاول تعليل له وهو مطلق
والثاني تعليل له بعد تقييده بهذه العلة قوله ولان التصور
حصول الصورة تعريف التصور بهذا التعريف فيه قصور
لما سيأتي له قريبا من جعل هذا التعريف شاملا للنوعين
وقوله وهو اي الحصول قوله فقع اطلاقه اي اطلاق كل من
التصور والتصديق وهذا تفريع على العلتين اعني
قوله اخلا منهما وقوله ولان التصور الخ وان اريد به معنى
صحيح اي اريد بالمذكور من التصور والتصديق بان
يراد بالتصور في حقه تعالى علمه بذات زيد مثلا انتهى مولفه
قوله مما ليس مشتملا على نسبة حكمية يطلقون النسبة الحكمية
تارة على تعلق المحمول بالموضوع او تعلق الثاني بالمتقدم
وتارة على وقوع تلك النسبة وعدم وقوعها اي مطابقتها
لنفس الامر وعدم مطابقتها ومن الاطلاق الثاني هذه العبارة
اعني قوله ما ليس مشتملا على نسبة حكمية ومن الاول ما سيأتي
في قوله اي وادراك وقوع نسبة حكمية ومنه ايضا ما سيأتي من
قوله والاخراد اذ النسبة الحكمية قال في الشرح الكبير سواء

الألوكة
www.alukah.net

كان مدلوله جوهرا او عرضا كزيد وضرب او جوهرا او عرضا
كضارب بناء على ان مدلوله الذات والحدث لا الذات من
حيث قيام الحدث قوله وما فيه نسبة الا ازما غير حكمية
وهذا يشمل نسبة الانشاء ويشمل ادراك الموضوع مع
النسبة وادراك المحمول معها بل وادراك الثلاثة بلا ادراك
الاربعة بدون اذعان وقبول كما صرح به فزاد طوره
والحاصل ان المراد بالمفرد ما ليس نسبة مدركة على وجه
الاذعان والقبول فيشمل المحكوم عليه فقط والمحكوم به
كذلك وهما بدون النسبة ومعها ومع وقوعها او لا وقوعها
بدون اذعان فادراك هذه الاقسام كلها تصور قوله
بتصديق وسم قال في الشرح الكبير من الوسم وهو العلامة
والمراد سمي به وجه تسميته بذلك انه اذا دل عليه كقولنا
زيد كاتب او ليس بكاتب لزمه احتمال ان يكون صادقا اي
مطابقا وان يكون كاذبا اي غير مطابق فهو باعتبار انه
يصدق صادق في الجملة فسمي تصديقا نظرا الى ذلك لا لكذبها
باعتبار الاشرف احد قسمي لازم الحكم قرره غير واحد انتهى بحروفه
وقال بعضهم سمي تصديقا تغليبا لاشرف احتماليه وهو
الصدق وذلك لان التصديق هو النسبة الى الصدق
والخبر وان احتمل الصدق والكذب لكن مدلوله الصدق
ليس الا واما الكذب فاحتمال عقلي كما صرح به سعد الدين
فتامل قوله ادراك ان النسبة واقعة او ليست بواقعة

اي

اي مطابقة او ليست مطابقة لما في نفس الامر فالوقوع
وعدمه وصفان عارضان للنسبة الكلامية التي هي ارتباط
احد الطرفين بالاخر قوله هذا هو مذهب الحكما اني فهو
بسيط عندهم والتصورات الثلاثة اعني تصور المحكوم به
وعليه والنسبة شروط له وهذا هو التحقيق خلافا لما
سيأتي عن الامام قوله الامام الرازي وهو المراد اذا
اطلق عند الاصوليين والمتكلمين بخلافه عند الفقها فالمراد
به امام الحرمين قوله فمركبا الخ فهي عنده شطور لا شروط
قوله ان لم يكن الحكم عنده ادراكا اتى بان كان فعلا وهو
الايقاع الذي مولفه ويويده قول السيد والايقاع
والانتزاع والايجاب والسلب والاثبات الفاظ يراد بها
غير ما يتبادر منها وهو اعني الغير ادراك ان النسبة
واقعة او ليست بواقعة قوله بين المذهبين ظاهر الخ
وينبني على الخلاف ان التصديق الضروري يكون كونه
ضروريا كون النسبة ضرورية وان كانت الاطراف نظرية
وهذا عندهم واما عنده فلا يتحقق التصديق الضروري
الا اذا كانت الاجزاء كلها ضرورية ولهذا ذهب الى ان التصورات
كلها ضرورية انتهى مولفه قوله والمتبادر من عبارة المص
مذهب الحكما اي بعد تقدير المضاف الذي هو وقوع
كالفعل والا فيرد انه ليست موافقة لمذهب من المذهبين
ويحتمل ان مرجوحا مذهب الامام بان يراد ادراك نسبة اي

الألوكة
www.alukah.net

مع اطرافها قال في الشرح الكبير فان قيل النسبة الحكمية
ايضا من المفردات فما الفرق بينها وبين غيرها حتى
سميتم ادراكها تصديقا وادراك غيرها من المفردات
تصورا قلنا كان السرخسي ذكر ان النسبة الحكمية هي مورد
الاذعان والقبول فسمي ادراكها تصديقا بخلاف غيرها
من المفردات فانه لا يتبع الاذعان له وهذا الذي ذكره المص
تعريف للعلم بالتقسيم ليتعذر تعريفه بالحد كما ذهب اليه امام
الحرمين والغزالي وتعريفه بالمثال ان يقال العلم كالنور
انتهى مجروفه قوله من غير ان يكون علة فيه احتراز
من حركة الاصبع فانها متقدمة على حركة الخاتم ولكنها
علة فيها وان كانت عند اهل السنة غير موثرة بل حركة
الخاتم بخلق الله وان كانت لازمة عقلا لحركة الاصبع فلا
تنفك عنها لكن عدم انفكاكها عارض فلا يمنع تعلق
القدرة بها انتهى مولفه قوله لانه اما شرط او سبب قال في الشم
الكبير والتحقيق ان التصديق انما يتوقف على تصور
بناسبه فاذا رايتا شيا من بعد صح ان تحكم عليه بانه شاغل
قراغا لان هذا ثبت لتحيز ذلك جسما من غير افتقار
الى شي اخر ولو اردنا ان نحكم عليه بالتحرك مثلا لم نستطع
حتى نتصور انه انسان او فرس مثلا انتهى قوله لشمول
التصور والتصديق فيها هذا تعليل لقوله احسن وقوله
فيها اي في عبارة المص قوله الى الفكر والنظر وهو ترتيب امور

معلومة

معلومة للتوصل الى مجهول تصورا او تصديقا فان كان
تصورا فالامور المعلومة هي الكليات وترتيبها تركيبها وجعلها
تعريفا وان كان تصديقا فالامور المعلومة هي القضايا
وترتيبها تركيبها وجعلها قياسا قوله وكادراك انكسار
هذا وما بعده تصديقان نظريان لكن الاول منهما نقلي
والثاني عقلي فلهذا عدد المثال قوله الحدس الحدس التخمين
والتجربة التكرار انتهى مولفه قوله كتصور وجود
كون الوجود ضروريا بالنسبة لمقابله وهو العدم
فكل عاقل يدرك انه غير معدوم واما بالنظر لمفهومه
وكونه زايدا على الذات فهو نظري ولهذا اختلف فيه
العقلاء على اقوال ثلاثة قيل عين الموجود مطلقا وقيل
غيره مطلقا وقيل عينه في القديم غيره في الحادث انتهى
مولفه قوله وادراك ان الواحد نصف الاثنين هذا
المثال يصلح للتصديق الضروري ان اعتبر من
قضيته تامة ويصلح للتصور الضروري ان اخذ من نسبته
اضافية قوله القضايا بالاولويات الخ كقولك الكل اعظم
من جزيه والحدسيات كقولهم نور القمر مستفاد
من نور الشمس وهذا يتوقف على حدس وتجربة لانهم
لما راوا ان القمر يزيد ضوءه اذا قرب من الشمس ويضعف
اذا بعد منها حكموا بهذا الحكم بطريق التخمين وقولهم والتجر
بيات كقولك السقمونيا مسهلة للصفراء فان هذا يتوقف

الألوكة
www.alukah.net

على تجربة الطبيب انتهى مؤلفه قوله وهذا بمجرد اصطلاح اي
خروج الحدسيات والتجربيات من النظريات مع انها متوقفة
على شيء بمجرد اصطلاح انتهى قوله وحينئذ يخرج الاتصاف
النظر على الحدس والتجربة قوله ليلا يرد الاشياء المكتسبة با
الاستقراء والتمثيل وخبر ورودها انها ليست ضرورية لاحتياجها
الى التامل وليست نظرية لانها ليس فيها نظر ايا المعنى المذكور
قوله بالاستقراء كقولهم كل حيوان يحرك فكه الاسفل عند المضغ
والتمثيل هو القياس الاصولي كقول الشافعي النبيذ حرام
كالخمر انتهى مؤلفه قوله وقد ذكرنا ان الضروري يطلق بمعنى اخر
الخ قال في الشم الكبير وقد يقال الضروري في مقابلة الاكتسابي
ويفسر بما لا يكون تحصيله مقدورا للمخلوق فيكون
اخص من الضروري بالمعنى الاول فان العلم الحاصل بالاتصاف
المكتسب بالقصد والاختيار ضروري على الاول دون الثاني
والبديهي يرادف الضروري قيل ويطلق على ما لا يتوقف على
شيء اصلا فيكون اخص من الضروري لانفراده اي الضروري
ح بالحدسيات والتجربيات فانهما متوقفان على الحدس
والتجربة والضروريات في التصورات ظاهرة واما التصديق
فالمراد بالضروري منه ما لا يتوقف فيه الحكم بعد تصور الطرفين وان كانا كسبيين على فكر والنظري بخلاف ذلك هذا هو
التحقيق تنبيه ذكر السعد في شرح المقاصد عن الامام
ان اول مراتب وصول النفس الى المعنى شعور فاذا حصل

وقوف النفس على تمام ذلك المعنى فتصور فاذا تيقن بحيث
لو اراد استرجاعه بعد ذهابه امكنه يقال له حفظ ويقال
لذلك الطلب تذكر ولذلك الوجدان ذكر انتهى مجروفه قوله
فما واقعة على بعض التصورات اي المتصورات فالمصدر
بمعنى اسم المفعول لان التعريف ليس تصور المتصور
قوله فلتطلب مبالغة في الطلب قال في شرحه الكبير اي فلتطلب
مبالغة في الدعاء ويطلق الابتهال على النظر والتامل اي فلتتامل
او فلتنظر الى قلبك هل فيه اخلاص اولا ويطلق على تخلية
الشخص مراده اي فلتترك المناطقة واصطلاحاتهم ولا
تعترض عليها انتهى قوله وسمي بذلك اي سمي ما يتوصل به
الى التصديق بذلك اي بالحجة قوله ثم لما كان الخ هذه
العبارة للفنري في شم ايساغوجي فاتى بها الشم ليدخل بها
على المتن قوله تصورات ومباديها الخ اي مقاصد تصورات
وهي المعرفات لاجل قوله ومباديها وقوله وتصديقات
وهي القضية لاجل قوله ومباديها والمراد انه مبني على
قواعد باحث عن التعريفات وعن مباديها وعن القضية
وعن مباديها لان علم الميزان قواعد باحثة عن تلك الامور ففي
العبارة تقدير اي قواعد مقاصد تصورات وكذا يقال
فيما بعده انتهى قوله اللفظية اخذه من البيت الاتي وسيأتي
للشم زيادة الوضعية في قوله دلالة اللفظ اخذ من هذه
الترجمة في الكلام النوع المسمى بالاحتباك وهو ان يحذف

الألوكة
www.alukah.net

من كلما اثبته في الاخر قوله والدلالة الخ الدلالة نسبة اي ذات نسبة بين الدال والمعنى والسامع فلذلك عرفها بعضهم بانها كون امر الخ وبعضهم بانها فهم السامع المعنى انتهى قوله الشيخ المراد به ابن سينا لانه المراد بالشيخ اذا اطلق في هذا الفن انتهى قوله تطلق بالاشتراك اي اتم لكن حقيقة في احدهما مجاز في الاخر مع كون الحمل على المجاز اولى لكونه ابلغ كما هو القاعدة الاصولية لان محل ذلك اذا تعينت الحقيقة في احد المعنيين وشك في الاخر فيحمل على المجاز وهنا لم يتعين المعنى الحقيقي بل كل منهما محتمل للحقيقة والمجازي فالحمل على الاشتراك متعين انتهى قوله بحيث اي بحالة وهي كون اللفظ موضوعا او غير ذلك انتهى قوله حقق العلامة بن عرفة وينبغي على اختلاف المعنيين ان الدال قيل حصول الفهم منه بالفعل هل يسمى دالا او الفعل الاول يسمى دالا على الثاني فلا هذا ورجع بعضهم الخلاف الى كونه لفظيا فاول العبارة الثانية وقال فهم امر اي انفهامه اي كون امر بحيث يفهم منه امر اخر لهم او كم يفهم انتهى مولفه قوله دال بالعقل كدلالة تغير العالم على حدوثه الخ من المعلوم ان العقل لا دخل له في الدلالة باقسامها الثلاثة الغير اللفظية فلم كان بعضها عقليا وبعضها غير ذلك الجواب انه وجد سبب اخر غير العقل احيلت التسمية عليه وان كان العقل مصاحبا له وان لم يوجد الا هو احيلت التسمية عليه قوله وبالعادة

وان

وان ثبت قلت بالطبع وانما لم نقل عنادا كما سياتي لان هنا تبع في بعض الاشياء ابهام كالمطر فيوهم انه مؤثر بطبعيته في النبات فالعادة هي المعبر عنها بالطبعية والامثلة الثلاثة اعني المطر والحمرة والصفرة كلها دالة والنحل الحبا والوجل الخوف قوله كالاشارة على معنى نعم دلالتها عليها بالوضع العرفي انتهى مولفه قوله كدلالة اللفظ على لاقطه ولا يشترط كونه من وراء جدار وانما قيد بذلك بعضهم لتخصص دلالة العقل بخلاف ما لو كان مشاهدا فان الدلالة عليه من وجهين العقل والحاسة انتهى مولفه قوله بتوسط الوضع متعلق بدلالة وانما قيدنا بذلك لدفع اشكال سياتي تقريره انتهى مولفه قوله للوضع بعيدا اخذه من الترجمة انتهى مولفه قوله اي وافق ذلك اللفظ ويفهم من هذا الحل ان ضمير الموصول هو المرفوع وانما يجعل المرفوع عايدا على اللفظ وعايد الموصول هو المنصوب لان العلة تكون جارية على غير من هي له فكان عليه الابراز فالضمير المستتر في وافق راجع لما المفسرة بالمعنى والضمير البارز الذي هو الها راجع للفظ ويكون التقدير اي وافق المعنى ذلك اللفظ فيعبر اللفظ بالنصب على انه بدل من اسم الاشارة الواقع مفعولا لوافق انتهى مولفه قوله وضعيا حقيقيا وهو الوضع الشخصي او مجازيا وهو النوعي كان يقول الواضع وضعت كل لفظ شبه بمعناه شيء ليدل على ذلك المشبه وكان

الألوكة
www.alukah.net

يقول وضعت كل لفظ بتسبب معناه عن شئ ليدل على ذلك
الشئ وهكذا انتهى مولفه قوله لمطابقته اى موافقته له اى
مطابقة المعنى للفظ فى المطابقة مصدر مضاف لفاعله الذى
هو الضمير الراجع للمعنى ومفعوله الها المجرورة باللام
العايدة على اللفظ فيكون جاريا على اسلوب ماسبق فى حل
قوله على ما وافقه قوله وجزيه تضمنا الخ قال فى الشرح الكبير
اعلم ان فى كلام المص العطف على معمولى عاملين احدهما
جار لان قوله وجزيه معطوف على قوله ما وافقه وقوله
تضمنا معطوف على قوله دلالة المطابقة وهو جايز عند
الاخفش والكسايى والفراء والزجاج وكذا يجوز ما صنعه
المص عند من اشترطها لاعلم ان يكون المخفوض المعطوف
والبا للعاطف لان ما هنا كذلك انتهى بحروفه قوله
فعلمت انه حيوان الخ فهذا مثال يظهر فيه الانتقال من
معنى اللفظ الى جزيه وقد صعب على كثير فاستشكلوا
بانه لا انتقال لان فهم المركب يفهم اجزايه فكيف يتاتى الانتقال
وجوابه ان المركب قد يفهم اجمالا ثم ينتقل الذهن الى جزء
جزء وقال بعضهم فى دلالة التضمن الانتقال من المعنى
اجمالا ثم الى اجزايه تفصيلا لكن يجب فى هذا بانه يستلزم
تقدم وجود الكل على وجود الجزء فى الذهن مع اتفاقهم
على تقدم الجزء على الكل فى الوجود بن ويستلزم ان
يفهم الجزء مرتين مرة فى ضمن المركب واخرى منفردا

والوجه

والوجه ان يكذبه انتهى من الشرح الكبير من موضعين
قوله واما دلالة اللفظ على ما الخ انما قدرت اما لاجل الفا
حتى لا تكون زايدة لكن فيه ان هذا التقدير يصير الكلام
مستانفا غير متعلق بما قبله فيفوت التقسيم فالاحسن
ان الفا فى المتن زايدة ولكن يبعده رفع التزام فان هذا
يقتضى الاستيناف واصل اللوم على المتن انتهى مولفه
قوله اى استلزامه ايضاح لما قبله والا فهو بمعناه اه
مولفه وقد يقال ان الالتزام اى هذه المادة تشعر بالتكفل
وليس مرادا هنا ففسرها بما لا ايهام فيه انتهى قوله دلالة التضمن
هذا الجواب هو التحقيق واما جعلها مطابقة كما قال بعضهم
ان الكلام فى الدلالة الافرادية اى فى دلالة المفرد وهذا بعض
جعلها مطابقة بالنظر الى المدلول التركيبى لانه قال
لانه فى قوة قضايا بعدد افراده مثلا جا عبيدى يدل من
حيث التركيب على الحكم بالمجى على كل فرد وهذا الكلام فيه
ولفظ العبيد الواقع فى هذا التركيب يدل على جملة الافراد
وهو محل الكلام وكذلك قول من قال انها التزامية ليس
بشئ لان المفرد ليس خارجا حتى تكون التزاما والحاصل
انهم تنوعوا فى الجواب الى ثلاثة طرق والحق ما قلنا انتهى
مولفه قوله وهو باطل فاذا لم يدل مطابقة ولا تضمنا
ولا التزاما لم يكن له دلالة لانحصار الدلالات فى الثلاث
ولا يريد بهذا ان يريد بسمار ابعا فى الدلالة وانما يستشكل

الألوكة
www.alukah.net

دلالة العام انتهى من الشرح الكبير قوله باللازم البين التام داخلة على المقصور عليه بدليل المقابل انتهى قوله اعم من هذا لشموله البين وغيره وشمول البين بالمعنى الاخص والبين بالمعنى الاعم قوله طريقين الطريقان في التقسيم فقط لان المعتبر في الفن فالمعتبر عند اصحاب الطريقين اللازم البين بالمعنى الاخص فقط دون غيره فلا تسمى دلالة عليه التزامية اه قوله والبين ما يلزم فيه من تصور الملازمين الخ هو هذا المعنى يسمى البين بالمعنى الاعم وتحت هذا قسمان بين بالمعنى الاخص وهو ما تقدم تفسيره وغير وهو ما لا يلزم فيه من تصور المزوم تصور لازمه بل لابد من تصورهما في جزم العقل باللزوم ووجه تسميته اخص واعم انه كلما في الاخص الذي هو تصور الملزوم فقط كفى في الاعم الذي هو تصورهما وليس كلما في تصورهما الذي هو الاعم كفى في الاخص الذي هو تصور الملزوم فقط فالاعمية والاخصية بحسب مفهوميهما كما قرره ليس في حاشية على التهذيب قوله والمعتبر في دلالة الالتزام اللزوم الذهني الخ اي عند اصحاب الطريقين وغيرهم لكن ليس معتبرا عندهم فالخلاف في مطلق التقسيم لا في المعتبر من الاقسام قوله كما اشار اليه المصم اي بقوله ان يعقل الترم فان المراد من هذه العبارة ان يكون لازما ذهنيا بينا بالمعنى الاخص قوله على القول بانه عدم البصر اما على القول الاخر لعلم التلازم فهو امر وجودي يقوم بالحدقة يضاد البصر انتهى

وقوله

وقوله معاندة اي منافاة قوله او كان لازما في الذهن والخارج معا هذا معطوف على قوله كان لازما في الذهن فقط وهذا التقسيم اخص من التقسيم السابق في الطريقة الاولى فكل من القسمين هنا اعني الذهني فقط والذهني مع الخارج مقيد كلوني بينا بالمعنى الاخص بخلاف هناك فانه غير مقيد بل المدار على كونه غير خارجي فقط اه قوله ويفهم من كلام المصم ان المطابقة الخ وجه فهم الشق الاول تقييده التضمنية بقوله وجزيه فيفهم منه انه قد لا تكون لجزء انتهى مؤلفه واما فهم الشق الثاني من كلامه فلعله بالمقايسة على ما سبق اذ المعنى في قوله وما لزم اي لزوما انتهى قوله وقيل القطبية اي نظرا الى كون الجزء داخلا في الكل الموضوع له اللفظ انتهى مؤلفه قوله بالنها دلالة التضمن وتعبيره ودلالة الالتزام عقليه ووجهه ان التضمن فهم الجزء في ضمن الكل ولا اشكال انه اذا فهم المعنى فهمت اجزاؤه معه فليس فيها انتقال من اللفظ الى المعنى ومن المعنى الى الجزء بل هو فهم واحد يسمى بالقياس الى تمام المعنى مطابقة وبالقياس الى جزيه تضمنا بخلاف دلالة الالتزام فانها لابد فيها من الانتقال من اللفظ الى المعنى ومن المعنى الى اللازم ضرورة ان اللازم لا دخل له في الوضع اصلا انتهى من الشرح الكبير والتحقيق ان دلالة الالتزام عقلية والمطابقة والتضمن لفظيتان

الألوكة
www.alukah.net

لان مجموع الدلالتين التضمنيتين في المركب من
جزءين نفس الدلالة المطابقة فلا تغاير بينهما بالذات
بل بالاعتبار اذ الفهم في الدلالتين واحد فان اعتبر
بالنسبة الى كل من الجزءين سميت الدلالة تضمنا
وان اعتبر بالنسبة الى المجموع سميت الدلالة مطابقة
هذا ما حقق في العضد وحواشيه انتهى بفهم من الشرح
الكبير تنبيه دلالة الالتزام مهجورة هو
وغيره اثير الهجران بمنعها في اجزاء المحدود يعني ان
جزء الشيء لا يجوز ان يذكر في الحد بدلالة الالتزام
بل لا يذكر الا بدلالة المطابقة او التضمن فاذا اردت
حد الانسان مثلا فانما يصح ان تذكر اجزاءه بالالفاظ
الدالة عليها بالمطابقة فتقول هي الجسم النامي
الحساس المتحرك بالارادة المتفكر بالقوة او بما
يدل عليها بالتضمن فتقول هو الحيوان الناطق
لان ذكرت بالحيوان الجسم والنامي والحساس
والمتحرك بالارادة بناء على انه ذاتي بدلالة التضمن
وكذا بالناطق المتفكر بالقوة فلو ذكرت الجزء بدلالة
الالتزام لم يجز كما لو قلت في حد الانسان التام هو الناطق
او الحساس الناطق فانه يدل بالالتزام على بقية الاجزاء
ومع ذلك لا يسمى ناقصا ولا يسمى تاما وان
كانت بقية الاجزاء تفهم بدلالة الالتزام

فصارت

فصارت دلالة الالتزام مهجورة في الحدود لا في الرسوم يعني ان
المفهوم والمذكور باعتبارها كالمعدوم والفرق بين دلالة
الالتزام في هجرانها دون دلالة التضمن يحتمل ان يكون مجرد
اصطلاح وح فلا كلام ويحتمل ان الفرق بينهما ان دلالة
التضمن منضبطة اذ هي الدلالة على الجزء والجزء هو المقصود
في الحدود اما دلالة الالتزام فهجرت لان اعتبارها يوجب اما
فساد الحد ان اعتبرت جميع اللوازم لانها قد تزيد على
اجزاء المحدود بالدلالة على ما خرج عن المحدود او التحكم ان
اعتبر بعضها وهو اجزاء المحدود فقط مع عدم انضباط شيء
من اللوازم حتى يعتبر وان كان ذهنيا ضرورة اختلاف الاشخاص
والاذهان ذكاء وبلادة وادراكا فرب لازم ذهني عند شخص
ليس بذهني وليس بلازم اصلا عند اخر انتهى من الشرح
الكبير قوله فصل في مباحث الالفاظ الخ قال في شرحه الكبير
الفصل لغة القطع تقول فصلت الغصن من الشجرة اي
قطعته والمراد به هنا جملة من الكلام واعلم انهم لما احتاجوا
في افادة المعاني الى علامة تفي بالمعدومات والمعقولات وتحقق
مؤنتها وضعوا الالفاظ الحاصلة من تقطع الاصوات وللقصد
الى تغايرها واعلام الغايبين بها لنعم الفايدة وتم العايدة
وضعوا اشكال الكتابة دالة على الالفاظ ولما كثر الاحتياج
الى التفهيم بالعبارة واستمر ذلك حتى كان المتفكر يناجي نفسه
بالفاظ مخيلة جعلوا بحث الالفاظ من حيث انها تدل على

الألوكة
www.alukah.net

المعاني بابا من المنطق ولذا قدمه فقال مستعمل الالفاظ انه
جر وفيه قوله ولذا قدمه الخ اي لكونه تابعا والظاهر ان العلة
لا تتبع ذكر مقدما وانما تتبع الذكر لا بوصف التقديم وقوله
اي لكونه تابعا ويصح رجوع اسم الاشارة في قوله ولذا الى قوله
من حيث انها تدل وعلى هذا يكون منبها للتقديم انتهى قوله
على راي من يسميه لفظا الخ اي ويقطع النظر عن المقسم اما
لو نظر اليه او جرى على مذهب من لا يسميه لفظا فلا يكون خارجا
به والجواب تسميته لفظا لان اللفظ تقطع الحروف وهذا الذكر
انتهى مولفه ووصف اللفظ بالتركيب والافراد حقيقي وبالكلية
والجزئية مجازي تبعا لمدلوله قوله اعلاما راجع للاربعة الاخيرة
قوله الاعلام الاخيرة اولها اليكم وهو مركب من اب الموضوع
لذات لها الابوة وكم الموضوع لسوال عن عدد فاليكم من اليكم
وذا الناطق الذي هو جزء العلم اعني الحيوان الناطق لا يدل
على شيء في هذا التركيب انتهى مولفه وقوله وهو مركب من اب الخ
اي ان لم يكن منقولا من الصفة والا كان راجعا للثلاثة الاخيرة
التي اولها تابط شرا ان قوله واما مايوهم من دلالة احرف الاعلام
الاخيرة الخ عبارة النسخة هي الظاهرة الواضحة ولا عبرة بما
في النسخ الاخر انتهى مولفه وقوله الاعلام الاخيرة
الظاهر ان توخذ بعنوان كونها الفاظا لا بعنوان كونها
اعلاما والا لنافى قوله قبل جعلها اعلاما انتهى
قوله اذا قصد واضعه الدلالة على الذات الخ واما

ما تقدم من خروجه من المركب فانما كان بدون هذا القصد
بل بقصد الدلالة على الذات فقط انتهى مولفه قوله اذ ليس
التركيب والافراد الخ اي وبعضهم يجعله مفردا ويعلل بان
دلالته على غير الذات بالتبع لا بالذات انتهى مولفه قوله
تتميم للكلام الخ اي وليس للاحتراز عن شيء فالحاصل
ما خرج من المركب قسمان ما لا جزء له اصلا او له جزء ولا
يدل وهذان خرجا بقوله ما دل جزوه انتهى قوله فسقط
لا عتراض على المصنف الخ تفريع على قوله واما ما يوهم من دلالة
الجزء انتهى مولفه قوله ولكونه يدخل فيه نحو حجة الاسلام معطوف
على قوله لكونه اسقط والظاهر انه علة لعلية فكان
الظاهر ترك الواو وقوله نحو حجة الاسلام علما تقدم ان
هذا القسم ان قصد واضعه الدلالة على الذات فقط فهو خارج
بقوله ما دل جزوه وان قصد به الدلالة على الذات والوصف
فهو داخل في المركب فهذا القيد الذي زاده بعضهم لم يفد
شيئا لا ادخالا ولا اخراجا فما صنعه المصنف صواب
قوله وبقيت احالت شريفة سمحنا بها في الشرح قال
في الشرح المذكور واعلم ان الجزء اما جزء مادي او جزء
صوري والجزء المادي عرفه بعضهم بانه ما يسمع
وعرف الصوري بانه ما لا يسمع ورد بالضمير المستتر
فانه جزء مادي مع انه لا يسمع والصواب ان المادي هو
جوهر اللفظ والصوري الهيئة ويرد على تعريفي القوم

الألوكة
www.alukah.net

للمركب ان صورة الشيء جزء له والجزء في التعريف مطلق فتدخل
فيه الصورة ولا تخرج عنه الا بعناية وهي في التعاريف
من المحذور لكن هذا انما يرد على من يشترط في المركب
ان يكون له جزآن ماديان وانه لا يكفي جزء مادي وجزء
صوري فقط لا على مذهب من يكتفي بذلك كعبد الله
اذا لم يكن علما مركبا على الثاني لان فيه جزءا ماديا وهو
عبد وجزءا صوريا وهو هيئة اضافة عبد الى اسم الجلالة
واما اسم الجلالة فليس بجزء من هذا المركب بل انما اتي به
لتقييد عبد وهو غير مركب على الاول للعدم وجود جزءين
ماديين كما لا يخفى على من عرف الجزء المادي والجزء الصوري
وقد قدمنا بيانهما ثم ظهر ان المضاف اليه جزء مادي
ايضا ولا يعارضه قول السيد المضاف اذا اخذ من حيث
انه مضاف كانت الاضافة داخلة فيه والمضاف اليه
خارجا عنه لان ذلك انما هو اذا اقتصرنا على معنى المضاف
فقط وهنا المقصود معنى المضاف والمضاف اليه لانه بذلك
يحصل التركيب لكن ينبغي ان لا يطلق على معنى المضاف اليه
في نحو عبد الله انه جزء تأدبا فعليك بهذا التحقيق فانه
المقام تخلو دون لحي الرجال والفعل الماضي مركب على المذهب
الثاني لان لفظه يدل على الحدث وهيئته على الزمن
ومفرد على الاول وكذا الامر واما المضارع فمركب
على المذهبين لان حرف المضارعة يدل على معنى وفيه

نظر لان الدال هو مجموع الفعل قوله بالانسان مثلا اي
او بان منه معنى كالشرطية لم يكن مركبا والا لزم ان يكون
رجل مركبا لان زايد من الراي وحل امر بالحولان انتهى مؤلفه
قوله اي تبعه هذا التفسير ناظر لجواب العبارة وقطع النظر
عن الجواب عن عبارة المص الاتي والامكان اللايق التعبير
التفسير بالفصل قوله امثلة ذلك وتقدم انها قسمان
ما لا جزء له اصلا اولا جزء ولا بدل وتقدم ان من الثاني
لا علم المركبة لفظا قوله سلب امر هو معنى الدلالة قوله
ومركب الخ وتقدم ان هذا من قسم المفرد فحاصل هذا
اصطلاح ان جعل المفرد بالاصطلاح السابق قسمين
وجعل المركب ايضا قسمين فتامل انتهى مؤلفه فلم يخالف
في المفرد وفي تسمية المركب قوله بنا على خلاف ما حققناه
الخ راجع للامثلة الثلاثة وهي اكلم وعبد الله والحيوان
الناطق اعلاما وخلاف ما حققه هو كونها تدل على معنى
ليس جزء معناها او جزوه لكن دلالة غير مقصودة وما
هو كونها لا تدل الا على الذات فقط وتلك الدلالة صارت
نسيا منسيا قوله وهو الذي تلا المركب الخ اي لان المفرد
تلا المركب قوله اعني المفرد اهو ايضاح والا فليس في المقام
لبس انتهى مؤلفه قوله بمجرد تعقله اي بقطع النظر عن
الوجود الخارجي كما في التلمس وعن الدليل العقلي كما في
الدلالة اذ لو نظر الى هذا لم يكن معنى الا تشرك انتهى

الألوكة
www.alukah.net

مولفه قوله بحيث يصدق عليها اي بحمل اذا الصدق في المفردات
معناه الحمل حمل مواطاة او اشتقاق قوله انما ثبت في حق
الحوادث اي لان البراهين التي اقاموها عليها كبرهان
التطبيق انما يأتي فيها انتهى مولفه قوله وهو مذهب باطل
اي كونها الاول لها قوله بالنظر لما سيوجد واما بالنظر لما وجد
منها فهو متناه ومن ذلك نعيم الجنان ما وجد منه بالفعل
منحصر ومتناه ومالم يوجد لا نهاية له انتهى مولفه قوله
بالمعنى المتقدم اي بمجرد تعقله بحيث يصدق على كل من الافراد
قوله لان المراد هنا الخ اي ولان الاشتراك عارض قوله
لاحل عنايتهم به الخ اي اعتنائهم واهتمامهم به قوله لانه
مادة الحدود اي التعريفات والبراهين اي القياسات للمطالب
اي النتائج لانها تطلب بالدليل قوله لعارض اي لهذا اللفظ
ويدل له قوله فيقولون الخ لانه صفة لمحذوف اي لشيء
عارض كما قدروه قوله الى عارض اي والى ذات ذاتي فقوله
النسبة ايضا غير قياسية كما سيأتي قوله هو الذي
درج عليه المصنف من ان الذاتي ما دخل في الماهية
والعرضي ما خرج عنها وهي لا ولا قوله اما محمول احتراز
من الجزء المادي كالسقف للبيت انتهى مولفه قوله
فالنوع الخ اي لانه ليس جزءا بل خارج قوله فالنوع
على هذا ذاتي الخ اي لانه ليس بخارج قوله لا لغوية
اي حيث تحتاج لمنسوب ومنسوب اليه متغايرين

انتهى

انتهى مولفه قوله وبان الذاتي الخ اي فهي مشتركة بين
الحقيقة وافرادها ان اخذت بالمعنى الاول حصل
الاشكال وان اخذت بالمعنى الثاني زال انتهى مولفه
وقوله تطلق على الحقيقة الخ اي المفهوم كالحيوانية
والناطقية بالنسبة للانسان قوله تطلق على
ما صدقها اي فردها والنوع كالانسان من الما صدق
قوله لكونه قبل فعل ذي طلب اي فيكون من قبيل
قوله واختير نصب قبل فعل ذي طلب قوله بان اداة
الشرط وهي لن في قوله ان فيها الخ وقوله فلا يفسر اي
ما بعد اداة الشرط وقوله وفا الجواب كذلك اي لا
يعمل ما بعدها فيما قبلها فلا يفسر عاملا قوله فيجر فعل
اي قراءة مرفوعا لانه داخل تحت قوله بن ما لم يكن اذا
الفعل الامام يرد ما قبل معمولا لما بعد وجد قوله فالفا
زائدة اي وان الشرطية موخرة عنه تقديرا قال المانعان
جميعا وقوله ولو جعل فانسبه الخ هو تقوية لجواب
الاشكال قال في الشرح الكبير تنبيه قيل الخارج
والداخل يعرفان بالنقل عن الواضع فاذا وضع اللفظ
لامرين علم انكل واحد منهما وان الغير خارج كالانسان
الموضوع للحيوان الناطق دون الضاحك وبغرض
العقل بان يفرض حقيقة مركبة من شيئين فيكون ما عدا
هما خارجا عنهما كان يفرض العقل ان السلخيين

الألوكة
www.alukah.net

مركب من الخل والسكر واما نفعه للصفرا فيعتبره خارجا فلو
فرضناه من اربعين عقارا كان كل واحد منها داخلا في المسمى
هذا حاصل ما نقله سيدي سعيد عن القرافي ولا يخفى ان
اللام في الماهية المعقولة والذاتي المعقول اي المحمول
والخل مثلا لا يصلح حمله على السكنجبين كحمل الناطق على
الانسان وقد نص الشريف في شرح الجمل على ان الجزء
غير المحمول لا يسمى ذاتيا ونصه واعلم ان جزء الماهية
المحمول يسمى ذاتيا وان لم يكن محمولا كالمادة والصورة فانه
لا يسمى ذاتيا فكل ذاتي فهو محمول وقد يجاب بان ما ذكره
القرافي تعريف للمعقول ومما يدل على هذا ان الحقائق
انما تثبت بنقل عن الواضع لا بمجرد التشهي وفرض العقل
ولذا قالوا التعاريف العلمية لتعريف الفاعل وللمبدا
رسوم مع ان العقل يعتبر فيها امورا داخلة وامورا خارجة
فلو كفى فرض العقل لكان مثل ذلك حدا لا رسما الا ان يكون
القرافي لا يسلم ان جميع التعاريف العلمية رسوم قوله
او عن تميزه تمييز مصدر بمعنى اسم الفاعل اي مميز
قوله والمسؤول عنه بما منحصر الخ واما المسؤول عنه
باي فمنحصر في شيئين الفصل والخاصة لانا لسؤال بها
اما عن المميز الذاتي او العرضي وصورة السؤال بها عن الاول ان
يقال اي شيء الانسان في ذاته اي اي شيء يميز الانسان حال
كونه مندرجا في ذاته اي خبرا منها وصورة السؤال عن الثاني

ان يقال اي شيء الانسان في عرضه اي اي شيء يميزه حال
كون ذلك الشيء مندرجا في عرض الانسان اي في الامور
العارضة له الخارجة عنه فيقال ضاحك انتهى مؤلفه قوله
ومتعدد مختلفها اي ولا بد من جمع المختلفات في السؤال
كما سيأتي وسواء كان المتعدد جميعه كلي كمثاله او جميعه
جزي نحو ما زيد وهذا الفرس او بعضه كلي وبعضه جزي
نحو ما زيد والفرس انتهى مؤلفه قوله لان الجواب عن الاول
بالحد قال في الشرح الكبير وجوابه بالتفصيل بالحد التام
ولا يكون الجواب بالتفصيل الا في هذه الحالة انتهى بحروفه
قوله بالنوع اي ولا يجوز بالحد لان الجزء لا يحد ولان
الجواب يقتصر فيه على قدر الحاجة فان لم يكتف السايل
بالنوع فليسأل سؤالا اخر بان يسأل عن النوع
فيجاب له بتعريفه انتهى مؤلفه قوله بالجنس اي الاقرب
اليه لانه الحقيقة المشتركة بين المتعدد المختلف الحقيقة
فاذا قيل ما الانسان والفرس فالمعنى ما الحقيقة الجامعة
لهما المشتركة بينهما فيجاب بانها حيوان قوله على
كثيرين مختلفين بالحقيقة اي اثنين فاكثر
ومعنى صدق حمل انتهى مؤلفه قوله وفي جوابه
مخرج الخ اي بقطع النظر عن الاضافة فهذا اللفظ
كاف في اخراجه انتهى مؤلفه قوله وللخاصة مطلقا
اي قريبة كالضاحك للانسان او بعيدة كالماشي

الألوكة
www.alukah.net

للحيوان انتهى مولفه وفيه ان الخاصة لا يقسمونها الى قريبة
وبعيدة وان تمثيله البعيدة بالماشي للحيوان غير ظاهر لان
الماشي بالنسبة للحيوان قريب فالاحسن ان يفسر اطلاق
بانها خاصة جنس او خاصة نوع لا بقريبة وبعيدة انتهى قوله
ولك ان تخرجه بجواب ما هو اي ولك ان تخرج الجزئي
بجواب لانه لا يقع في الجواب انتهى مولفه قوله والعرض
العام كذلك اي مطلقا لكن اطلاق في الخاصة مفسر
بوجهين كما تقدم وفي العرض العام بوجه واحد بان يقال
سواء كان لازما او مفارقا قوله ما يميز الشيء عن جنسه
القريب اي عما شاركه في الجنس القريب ويلزم هذا ان يكون
مميزا عما شاركه في الجنس البعيد فان الناطق مميز للانسان
عن الفرس مثلا المشارك في الحيوان وعن الحجر المشارك
في الجسم فيلزم من تمييزه في الفرس تمييزه في البعيد
بخلاف الفصل البعيد كالحساس فانه يميز الانسان
عما شاركه في الجنس البعيد كالنامي ولا يميز عما شاركه
في القريب كالحيوان قوله ولا يلزم كون الجنس فصلا
الخ السوال لشيخ الاسلام في شرح ايساغوجي وحاصله
انه حيث جعل الحساس فصلا بعيدا للانسان فليكن
الحيوان كذلك لانه يميز الانسان عما شاركه
في الجنس البعيد كالنامي مع ان الحيوان جنس
الجواب هو ما سمعته والجواب لشيخ الاسلام ايضا

انتهى

انتهى مولفه قوله فله اعتباران وبهذا يذكر ان الماشي جعلوه
خاصة للحيوان وعرضا عاما للانسان قوله سواء جمعه
في السوال الخ لما تقدم من انه يجاب عن نوعين من
السوال الواحد الجزئي والمتعدد المتماثل الحقيقة
قوله على الكثرين في جواب ما هو المندرج تحت جنس اي
سواء اتفقت في الحقيقة او اختلفت فسقط في هذا
التعريف قيد من التعريف السابق وهو كونها
متفقة وزيد فيه قيد وهو الاندراج تحت جنس وبهذا
تتضح النسبة بينهما قوله وهو الجوهر المراد به في اصطلاح
اهل هذا الفن الجرم اي الذات اي ما قام بنفسه سواء
كان فردا او مركبا وهو الجسم بخلافه في اصطلاح المتكلمين
فانه عند الاطلاق ينصرف للفرد انتهى مولفه قوله كالنقطة
بناء على ان جزئياتها اشخاص متفقة في الحقيقة
فيكون تحتها اشخاص وليس فوقها جنس لعدم اندراجها
في غيرها قوله ورخمه بحذف الها للضرورة اي لانه صالح
للندا بعد منزلته منزلة العاقل فهو على حد قوله ولا اضطر
رخموا دون ندا انتهى مولفه قوله وهي ايضا اما لازمة
اي كالعرض العام انتهى مولفه قوله اصله التعدي
لكن لما كان النافي والمنع كالشيء الواحد اخر النافي
عن حرف الجر واتصل بالمنفي انتهى مولفه وفيه
ان الذي يلزم الصدر من ادوات النفي هو لفظ

مادون غيرها قوله كالجوهر اعترضه بعضهم بان هناك
ما هو اعلى منه كالشيء والمذكور والموجود والحادث فلم يكن
الجوهر اعلى الاجناس بل يكون متوسطا ويجاب بان
الشيئية والحدوث والوجود صفات خارجة عن الماهيات
والكلام في الجنس الذي هو جزء الحقيقة وليس هناك
شيء فوق الجوهر جزء من حقيقة ما انتهى ولغة وقوله
بناء على جنسيته اي جنسية الجوهر وانه ليس بعرض
عام فلا جنس فوقه قوله بالعقل بناء على جنسيته الذي
هو مذهب الفلاسفة لانهم يزعمون ان الافلاك لها عقول
داخلة تحت هذا الجنس فيكون العقل المطلق شاملا
لها ولعقل الانسان انتهى ولغة وعبارته في الشرح الكبير
والرابع المفرد وهو ما ليس فوقه ولا تحته جنس ومثاله
متعذر لان الاجناس العالية التي ظفرت بمعرفتها الفلا
سفة عشرة وكلها تحتها اجناس وغيرها لم يقم دليل على
وجوده ولا عدمه وقد مثل له بالعقل بناء على جنسيته
واختلاف افراده بالفصول لا بالخواص فان الجوهر
ليس جنسا له كما ذهب اليه الامام واما مراتب
النوع الاضافي فاربعة ايضا الاول النوع العالي
وهو ما لا نوع فوقه وتحته الانواع كالجسم النامي
والحيوان والانسان والثاني النوع السافل
ويسمى نوع الانواع وهو ما لا نوع تحته وفوقه

الانواع

الانواع كالانسان والفرس فان فوقهما الانواع الاضافية
والثالث المتوسط وهو ما فوقه نوع وتحته نوع كالحيوان
والرابع النوع المفرد وهو ما ليس فوقه ولا تحته
نوع ومثاله ايضا متعذر وقد مثل له ايضا بالعقل
بناء على اختلاف افراده بالخواص لا بالفصول وان الجوهر
جنس له انتهى بحروفه قوله على جنسيته الذي هو مذهب
الفلاسفة وذلك ان الفلاسفة اثبتوا في العالم قسما
ثالثا غير جوهر ولا عرض سموه بالمجردات وجعلوا منه
العقول العشرة وحاصل مذهبهم انهم يقولون ان الله
تعالى علة في وجود المخلوقات وانه سبحانه فاعل بالذات
لا بالاختيار وانه نشأ عنه معلول واحد وانه واحد يسمى
ذلك الاثر عقلا ثم احدث هذا العقل فلكا اخر واحدث
له عقلا ونفسا وهكذا الى ان بلغت الافلاك تسعة
اخذ من هذا تسعة عقول ضمت للعقل الاول الذي هو
اثر واجب الوجود فصارت العقول عشرة والافلاك
تسعة والنفوس تسعة والفياض من العقول العشرة
هو العقل المنسوب الى فلك القمر لانه يفيض على
كل قابل من العناصر المختلطة ما يستحقه واقاضته
واحدة من حيث هي والاختلاف واقع بحسب
القبول فقوله بناء على جنسيته اشار به الى
ان اضطراب في العقل اهو جنس مختلف افراده

الألوكة
www.alukah.net

بالفصول ام نوع مختلف افراده بالخواص فعلى الاول
يكون جنسا منفرجا اذ ليس فوقه جنس وتحته
انواع حقيقية وهذا مبني على ان الجوهر ليس جنسا
له والفصول التي اختلفت بها الافراد لانها حقيقتها
انتهى ملخصا من حاشية البوسي على شرح مختصر السنوسي
في المنطق قوله ونسبة معنى لفظ الى معنى لفظ اخر
لو اسقط كلمة لفظ كان يقول الى معنى اخر لكان اولى
ليشمل التواطئ والتشاكك لان النسبة فيهما
بين معنيين كل منهما مدلول للفظ واحد اذ هي بين
المعنى الكلي وافراده وكل منهما يدل عليه اللفظ الكلي اه
وقوله في نسبة اللفظ الى معناه هذا غير ظاهر لان
نسبة اللفظ لمعناه من قبيل التباين دائما وفيما ياتي
جعل التباين معتبرا بين معنيين للفظين فيشمل
اه فراد اي افراد المعنى الكلي اي ويشمل للمعنى الكلي ايضا
كلفظ انسان فانه يدل على الحيوان الناطق وعلى
افراده وهذا نوطية لما سيأتي قوله والتقدير ونسبة
اه لفاظ والمعاني بعضها لبعض ربما تشمل هذه العبارة
اربعة اقسام نسبة لفظ الى لفظ ومعنى الى معنى ومعنى الى
لفظ وعكسه وح اه ان قوله فصل في نسبة اللفظ الى معناه
ونسبة معنى لفظ الى معنى لفظ اخر لا يشمل اه صورتين
من اه اربعة قوله واه الاول ان كان معناه واحدا الخ لم يذكر

الثاني الذي هو الجزئي لانه من قبيل المتباين وعبارة متن جمع
الجوامع مسيلة اللفظ والمعنى ان اتحدا فان منع تصور معناه
الشركة فجزئي والا فكلي متواطئ ان استوى في مشترك ان تفاوت
وان تعددا فمتباينان وان اتحد المعنى دون اللفظ فمترادف
وعكسه ان كان حقيقة فيهما فمشترك واه والحقيقة ومجاز
انتهى بحروفه وهي احسن ضبطا من هذه قوله ان لم يصدق واحدهما
الخ فيه قصور لان المخالف في كلامه قد يجعل شاملا لهذا اعني
المتباينين الكلي والمتباينين الجزئي وهو العموم والخصوص الوجهي
وللعموم والخصوص المطلق قوله اللفظ متعددا والمعنى
واحدا فان كان واحدا مفهوما وما صدقا فهو المترادف وان
كان واحدا ما صدقا واختلف مفهوما فمتسما وقوله فانهما
موضوعان الخ اي تنبيها بالمركبين على دابة المترادفين عليها
فسميا مترادفين لترادفهما على المعنى اي على افادته انتهى
مولخه قوله واللفظ المستعمل عبارته في الشرح الكبير واللفظ
المستعمل للمركب لان الطلب والخبر انما يكونان في المركبات
بحذف الصفة للعلم بها او لانه لا يقدر لفظ المركب بدا على
القول بان الدال على الطلب مفرد انتهى بحروفه قوله ان افاد
طلبا اي نفسيا فلا ورد انتهى مولفه وقال في الشرح
الكبير قال سيدي سعيد كان الانسب ان يؤخر الناظم
هذا التقسيم عن فصل المعرفات كالفعل الخبري وغيره
لان المعرفات وان كانت مركبة لكن تركيبها تقييدي

الألوكة
www.alukah.net

فهو في قوة المؤخر انتهى ويجاب بان فعل الامر على قول من يشترط
في المركب جزءين ما دبين فلعل المصم لاحظ هذا ان قوله واول
الخ قال في التم الكبير وهو الطلب لا مطلقا بل بعض ما صدق عليه
وهو طلب الفعل ويحتمل انه اراد بالاول الطلب مطلقا وادخل
النهي في التقسيم واطلق عليه الامر لان النهي عن الشيء امر
بالضد قوله امر الخ وشمل الامر صيغة الامر عند النحاة كالزم
واسم الفعل كتزال والمضارع باللام نحو لينفق ذو سعة من
سعته انتهى من شرحه الكبير قوله بناء على ان طلب الترك طلب فعل
الضد الخ وفيه ان اللفظ الدال على طلب الترك لا يسمى امرا
ولو كان دالا على طلب فعل الضد فالمصم انما ذكر التسمية
بالامر اي والمقسم اللفظ الدال مع ان كون طلب الترك
طلب فعل الضد انما هو في الطلب النفسي لا اللفظي الذي الكلام
فيه قوله او العلو اي كون الطالب عاليا الرتبة في نفس الامر
على المطلوب منه او هما اي الاستعلاء والعلو في نفس الامر انتهى
مولفه قوله ولا يشترط شيء منهما اي من العلو والاستعلاء
وحده او مع صاحبه فشملت العبارة الاقوال الثلاثة وعدم
الاشتراط هو الراجح واستدل له بقول فرعون لاصحابه
فماذا تامرون فسمى قوله لهم امرا مع انهم سفلة بالنسبة
اليه ويجاب من طرف المشترط بانه اذ ذاك قد
تسفل وتخضع لهم فيكونون اعلى منه انتهى مولفه
قوله ان قلنا ان المركبات موضوعة هذا هو التحقيق

وان

وان وضع نوعي كان يقول الواضع وضعت المسند
والمسند اليه لينتسب احدهما الى الاخر قوله ويسمى هذا
في الاصطلاح تنبيها اي فالقسمة عند المصم ثلاثية
امر وخبر وتنبيه انتهى مولفه وفيه ان اهل هذه الطريقة
يقولون طلب وخبر وتنبيه ويجعلون الاستفهام
من الطلب لامن التنبيه كما صنع السم وعبارة ابن
السبكي فان افاد بالوضع طلبا فطلب ذكر الماهية
استفهام وتحصيلها او تحصيل الكف عنها امر ونهي
ولو من ملتمس وسايل والا فما لا يحتمل الصدق والكذب
تنبيه وانشا ومحتملها الخبر انتهت وهي مفيدة لتثليث
القسمة والراجح انها ثنائية خبر وانشا وعبارة ابن
السبكي ايضا في حكاية هذه الطريقة المثنية للقسمة
وقد يقال الانشا ما يحصل مدلوله في الخارج بالكلام والخبر
خلافه اي ما له خارج صدق او كذب ولا يخرج له عنهما
لانه اما مطابق او لا انتهت قوله والاقرب الى التحقيق
الخ شروع في الاعتراض على المصم في جعله الامر قسيما
من المركب قوله جزآن ماديان اي كلمتان كقيام
زيد قوله وعلى الزمن بصورته اي شكله المخصوص
الحاصل من ترتيب الحروف وحركاتها وسكناتها مثلا
اضرب يدل بمادته التي هي حروفه المذكور على الحدث
وبهيئته التي هي كونه على وزن إفعل لا افعل

الألوكة
www.alukah.net

ولا يدخل على الزمان المستقبل انتهى مولفه قوله ولم يذكر
المص هذا التفصيل لان التمييز الخبر عن غيره لان المبحوث
عنه عند المناطقة لان المناطقة لا بحث لهم بالذات
عن الانشاء اذ الشيء قد يكون له اعتبارات فيلاحظ
احدها قوله استتبعهما اي اتبعهما بباب الكل والكلية
كما عبر بذلك في شرحه الكبير فالسين والتاء زايدة وكذا
فعل الزركشي في لقطة العلان انتهى قوله في المادة
قال في الشم الكبير وان كانت معانيها متباعدة ولاجل
هذا الاشتراك اللفظي ذكرها العراقي والزركشي مجموعة
في محل واحد وهي يحتاج اليها كثيرا في اصول الفقه
وغيره انتهى بحروفه فالجملة ستة ثلاثة مبدوة بالكاف
وثلاثة مبدوة بالجيم قوله الكل حكمنا على المجموع المجموع
هو الافراد بقيد اجتماعها سواء كان المجتمع جميع افراد
الموضوع كما في المثال الثاني او بعضها كقولك اهل
البلد حضروا علما او صالحا جميعها او لبعضه كما في المثال الاول
في الشم فتسمية الحكم بالكل مجاز من باب تسمية الشيء باسم
ما تعلق به انتهى مولفه قوله من حيث هو مجموع الخ فرق علمت
ان المجموع الافراد بقيد الاجتماع فكانه احترز بهذه
الحيثية عما اذا كانت الافراد المجتمعة هي جميع افراد
الموضوع كما في المثال الثاني فلاحظت من حيث ثبوت الحكم للكل واحدا منها
فانه يكون كليا ولذلك قرر رضي الله عنه في المثال الثاني انه يصلح

للكل والكلية بالاعتبار فاذا نظر الى الافراد من حيث كونها مجتمعة
كان كلا او من حيث ثبوت الحكم لكل منها كان كليا وعبارته
في الشم الكبير من حيث هو مجموع لا على فرد فرد اي لم نعتبر
انصباب الحكم على كل فرد وسواء كان الحكم ثابتا لبعض دون بعض
نحو كل رجل من اهل البلد يحمل الصخرة العظيمة اي مجموعهم لجميعهم
اذ قد لا يكون فيهم من يقدر على حملها او ثابتا لجميعهم كما اذا كان الموضوع
اسما من اسماء العدد نحو على عشرة او مائة او الف فان مدلولها كل
والحكم ثابت لكل من احادها فاحاد الكل اخر الرجيلا بصير اطلاق
اسم الكل على كل جزء من مثلا العشرة مركبة من الوحدات
فلا يصح اطلاق اسم العشرة على وحدة منها ومن هنا
يعرف ان الكل في الحقيقة هو الموضوع فتسميه
الحكم كلا من باب تسمية الشيء باسم متعلقه
اي لما تعلق الحكم بالكل سمي كلا وصار حقيقة
اصطلاحية قوله ويحمل عرش ربك فوقهم يومئذ
ثمانية قال البيضاوي وفي تفسير هذه الاية فوق
الملائكة الذين على الارجاء او فوق الثمانية لانها
في نوبة التقديم يومئذ ثمانية املاك لما روي
مرفوعا انهم اليوم اربعة فاذا كان يوم القيامة ايدهم
الله باربعة اخرى وقيل ثمانية صفوف من الملائكة
لا يعلم عددهم الا الله تعالى انتهى بحروفه قوله ما معناه
الخ اشارة الى كون الحديث مرويا بالمعنى وفي جواز

www.alukah.net

الرواية بالمعنى لخلاف المذكور في شرح المصنف قوله ذو اليدين
لقب احد من الصحابة ولقب بذلك لانه كان طويل اليدين
قوله اقصرت الصلاة اما الظهر او العصر على ما رواه البخاري
ومسلم كذا في الطيبي والصلاة بالرفع فاعل قصرت ولا يصح
قرائه بالنصب على انه مفعول لاقصرت بفتح التاء كما ذكر من
بدليل انه نسبت لانه خلاف المروي وروي اقصرت بالبناء للمفعول
وقد ذكر ابن العربي انه صلى الله عليه وسلم سجد للسهو
خمس مرات احدها انه شك في عدد الركعات فسجد لانها
انه قام من ركعتين ولم يتشهد فسجد لانها انه سلم من ركعتين
فسجد رابعها انه سلم من ثلاث ركعات فسجد خامسا انه شك
في ركعة خامسة فسجد انتهى من حاشية المدابغي على شرح الخطيب
قوله على تاويل مرجوح وشبهه انه في نفس الامر ينتفي
احد الامرين فاحدهما ثابت وهو النسيان فيكون المنفي احدهما
قوله اي لم يقع واحد منهما وفيه انه يلزم عليه ان يكون
الخبر غير صدق واجيب بان المراد كذلك
لم يكن اي في ظني ففي الكلام حذف وهو حسب ظنه
صدق اذ بحسبه لم يقع واحد من الامرين وحينئذ يكون
المراد كذلك في نفس الامر بحسب ظني فبين ذو
اليدين ان الظن لم يطابق نفس الامر فهو مطابق
للواقع وان خالف الاعتقاد فلا يلزم الجري على مذهب
النظام القائل بان الصدق يكفي فيه مطابقة الاعتقاد

وان

وان خالف الواقع تامل قوله لان السوال بام عن احد
الامرين لطلب التعيين الجار والمجرور خبر ان وقوله بعد
حال او خبر بعد خبر وحاصل ما ذكره في الاستدلال على الراجح ثلاث
امور الاول ما اشار اليه بقوله لان السوال ومحل التعليل في قوله
او نفي كل منهما والثاني ما اشار اليه بقوله ولانه قد روي والثالث
ما اشار اليه بقوله ولان تاخر النفي عن كل قوله فجوابه اما
بالتعيين او نفي كل منهما الخ اي والجواب في الحديث ليس
فيه تعيين لاحد الامرين فتعين ان يكون لنفي كل منهما ويكون
تخطئة للمستفهم في اعتقاده احدهما قوله لما صح بعض ذلك
فكان اي لما صح المراد هذه القضية ولما صدقت قوله رفع
للسلب الكلي اداة السلب ليستجز امن المحمول او حاجة
عنه نحو كل انسان ليس هو بقائم فتكون كلية سالبة
ولو جعلت اداة السلب جزا من المحمول لكانت كلية موجبة
قوله وحينما للفرد اي لوحظ كون الحكم على كل فرد ولو كان
التركيب صالحا لملاحظة المجموع لما تقدم من ان الفرق بين
الكل والكلية قد يكون بالاعتبار ولا اله الا الله هي سالبة
كلية من باب العام الذي يراد به الخصوص وقرينة الاستثنا
تحكم فيها بنفي الوجود عن كل فرد من افراد الا له غير الذات
العلية فهذا المعنى مقصود للمتكلم بها من اول الامر وليس فيها
تعميم ثم تخصيص حتى يلزم ملاحظة الاستثنا عند النطق بالنفي
لبلا يلزم الكفر الذي مر تلفظه ويصح ان تكون من باب سلب العموم

الألوكة
www.alukah.net

اي نفي الوجود عن جملة افراد الصادق بنفيه عن غير الذات العلية
فكانه قيل لم يوجد الا واحد ويصح ان تكون ايضا من باب عموم السلب
وتكون نفي الوجود مخصصة فكانه قيل كل فرد من افراد الاله
منتف ما عدا الذات العلية والاستثناء متصل على كل من هذه
التقادير لوجود ضابطه فيه وهو كون المستثنى بعضا من
المستثنى منه فان الذات العلية فرد من افراد اله الذي هو
كلي لتفسيره هو له بواجب الوجود او بالمستغني عن كل ما سواه
المفتقر اليه كل ما عداه او المعبود بحق ولا يقال فيه ايمان بعد
كفر فان كانت الذات العلية داخلة في المحكوم عليه بمعنى
انها فرد من افراده وخارجة من المحكوم به الذي هو نفي
الوجود عن افراد اله الذي هو كلي كما اذا قلت ما قام القوم
زيدا فان زيدا فرد من افراد القوم وخارج من المحكوم
به الذي هو نفي القيام فسقط ما قيل ان الاستثناء منقطع
لعدم دخول المستثنى في المستثنى منه اللازم عليه الكفر
ان الذات العلية على جعله منقطعا ليست فردا من افراد
المستثنى منه كما لو قلت قام القوم الا حمارا او منقطعا قيل انه لا يصح
جعل الاستثناء متصلا لانه يلزم عليه ان تكون الذات العلية
منفية فتامل قوله والحكم للبعض هو الجزئية الخ اي صح بيان
ذكر سور من اسوار الجزئية والا فالحكم الذي هو من باب الكلي من قبيل
الجزئية كما سبق لكن ليس فيه صريح لفظ البعض انما
فيه القصد والاعتبار قوله كالحيوان الخ مثل ممثلين

اول للجزء المعقول والثاني للمحسوس **فصل في المعرفات**
قال في اللب الكبير لما قدم الكلام على المفردات شرع يتكلم على
ما يتركب منها وعلى كيفية تركيبها والمركب قسمان قسم في قوة
المفرد وهو المركب التقييدي نحو الحيوان الناطق وهو يفيد
حقايق اشيا او امتيازها وكان في قوة المفرد لان قولك
حيوان ناطق يقوم مقامه انسان والثاني ما ليس في قوة
المفرد وهو المركب الخبري نحو زيد كاتب وقد تقدم الجواب
عن كون المصنف يقدم فصل المعرفات على ذكر الطلب
والموصل الى التصور كما سيمر معرفا وقولا شارحا لشرح الماهية
وتعريف المخاطب اياها وتسميته بالثاني من تسمية الشيء
باسم بعض افراده لانه لا يشرح الماهية اذ آنيانها فلا تكون
القول الشارح احدا باعتبار صدقه لكن اطلقوا جميع
التعاريف انها قول شارح لهذه العلاقة هذا ان اريد شرح
الماهية ببيان اجزائها او ببيان جزئها الخاص بها فان اريد
بشرح الماهية ما يشمل تمييزها عن غيرها لم يكن ذلك
من باب تسمية الشيء باسم بعض افراده قوله ومعرف الشيء
الخ هذا تعريف للتعريف فما وافقه على التعريف فتعريف
يقتضي وقوله ما يقتضي تصوره اي بالكنه فهذا
في الحد وقوله او امتيازه الخ هذا في الرسم فاذا
التعريف قسمان حد وهو صدق الى كنه المعرف
ورسم وهو صدق الى تمييز المعرف عن غيره لا الى

الألوكة
www.alukah.net

حقيقته انتهى مولفه واو فيه للتنويع واورد عليه انه ليس ما
لزحول اللازومات بالنسبة الى لوازمها البينة غير المحمولة
كالعمى بالنسبة الى البصر والطلاق بالنسبة الى الحوار
ولزحول المتضايفين بذكر المتقدم واورد عليه جزء المركب
فان تصوره سابق على الكل وليس معرفا له واورد جماعة
انه لا يمكن تعريف الحد لئلا يلزم التسلسل واجابوا باجوبة
منها ان حد الحد هو نفس الحد كما ان وجود الوجود هو نفس
الوجود انتهى واجاب شيخنا العلامة البوسي بان هذا
لا يتخيل وروده من له ادنى شعور لان الحد ان اريد منه
مقصوده فالتسلسل لازم لو كان يعرف ولكن ليس هو الذي
نعني بالتعريف وان اريد مفهومه وهو مقصودنا فلا شك
انه لا يلزم شيء من التسلسل في تعريفه كما لا يلزم في سائر المفهومات
ولا حاجة الى ما يتكلفون من الاجوبة والتسليمات الجدلية
انتهى ونقل بعض اهل الكلام انه اختلف في حكم الحد
على ثلاثة مذاهب فقيل انه واجب اذ لا يعلم المحدود
الا بالحد وبعض المحدودات واجبة المعرفة وما
لا يتوصل الى الواجب الا به فهو واجب وقيل
ليس بواجب لانه قد يعرف المحدود مع الجهل بالحد
لان من الاشياء ما لا يحد وهو اربعة الوجود المطلق
والعدم والحال والاضافات وقد نظمتها في قولي
اضافة والحال والوجود، وعدم ليست لها حدود

وقيل

وقيل كل مسئلة لا يتوصل المكلف الى معرفة التوحيد
والنبوة فيها الا بعد علمه بتحديدها فحدها واجب وما
سواها فلا يجب انتهى وعلم ان المعرف غير المعرف
لدلالة الحد على تفصيل والمحدود فيه اجمال والاول
خلاف الثاني والاجمال والتفصيل انما هو في الحدود
والرسوم اما التعريف اللفظي فلا يتعقل فيه اجمال ولا
تفصيل فدلالة اللفظ المعرف لحدها الاخر بنحو نعم
يتغايران بالظهور والخفا جميع ذلك من شرحه الكبير
رضي الله عنه ونفعنا به امين وان اردت زيادة على
ذلك فارجع اليه قوله كالحد عند الاصوليين اي فان الحد
والتعريف عندهم بمعنى واحد وهو الجامع المانع سواء كان
بالذاتيات او بالعرضيات انتهى مولفه قوله حرفت منه
الى اللوزن الخ اشارة الى نسوغ الابتدا واغا ذكرنا ذلك
تبعا للمصنف في الشرح والا فهي العبارة مسوغ غير هذا هو
والتقسيم انتهى مولفه وفيه ان كون المسوغة مع حذفها من
العبارة بعيد وقوله على الثلاثة متعلق بقسم وعلى بمعنى الى قوله والحق
ان هذه الثلاثة الخ اي اللفظي والمثال والتقسيم
قوله وفصل وقعام يفيد الفصل بالقريب كما سياتي
في الحد الناقص للاستغنا عنه بتقييد الجنس لانه متى
كان قريبا يلزم كون الفصل كذلك اذ الفصل البعيد
مع الجنس القريب لا يفيد شيا مع دخوله فيه قوله

الألوكة
www.alukah.net

وهو مانع من دخول الغير فيه الخ اي منعا قويا لانه ذاتي بخلاف
الرسم فالمنع فيه ضعيف فلا يرد انه يسمى حدا الوجود المنع فيه
او يقال علة التسمية لا توجب التسمية انتهى مولفه وقوله فان
الحد لغة المنع قال في الصحاح الكبير ومنه سميت الحدود الشرعية
حدودا لانها سببت في منع المحدود من ان يكابر حجها وسميت
حدود الدار وهو منتهاها من جيع جهاتها حدودا لانها تمنع
مالكها ورها من الدخول فيها وتمنع ما هو منها ان يحكم له بحكم
ما هو خارج عنها وسميت الحدود المنطقية حدودا
لانها تمنع غير المطلوب من الدخول في المطلوب وبعبارة تمنع
افراد المطلوب من الخروج عن قوله وبشترط في تمام الحد
اي وكذا في تمام الرسم فلو قدم الخاصة على الجنس القريب
كان رسما ناقصا انتهى مولفه وكذا ان قدم الفصل على الجنس
كان حدا ناقصا كما صرح به في شرح الكبير وقوله فالحد الفا
واقعة في جواب شرط مقدر اي ان اردت بيانها مفصلة
فالحد والحد مبتدا اي التام وحذف صفته للعلم بها من قوله
الاتي وحدا ناقص للحد الخ وجملة وقع من الفعل والفاعل في محل
رفع خبر المبتدا الذي هو الحد وقوله بالجنس متعلق
بوقعا والمراد الجنس القريب وحذف صفته للعلم بها
مما ياتي وقوله فلو ذكر جميع الذاتيات فيه اما مطابقة
او تضمنا او مطابقة في البعض وتضمنا في البعض
كما يعلم من قوله الاتي فلو ابدلت الجنس القريب

الخ

الخ لان المثال الاول فيما اتي ذكرت فيه الاجزاء بالمطابقة
والمثالين الاخيرين ذكرت فيهما الاجزاء بعضها بالمطابقة
وبعضها بالتضمن ومثال ذكر الاجزاء كلها بالتضمن فقط
حيوان ناطق قوله شاملة فلا يجوز التعريف بغيرها
كتعريف الحيوان بانه ناطق ضاحك لان الضاحك لم يشمل جميع
افراده وقوله لازمة فلا يجوز بغيرها التعريف بالانسان بالضا
حك بالفصل انتهى مولفه قوله وضع فيه الجنس القريب اي ذكرا
اولا ولا فليس هنا وضع ولا حمل قوله وناقص الحد من اضافة
الصفة الى الموصوف اي والحد الناقص وهو مبتدا خبره جملة
وقع من الفعل والفاعل ويتعلق بوقعا قوله فلعدم
ذكر جميع الذاتيات فيه لانه لم يذكر فيه ناطق حساس ولا يقال
ناطق يستلزمهما لان دلالة اللزام مهجورة في التعاريف
ومعنى قولهم مهجورة في التعاريف انها مهجورة في تسميتها بالتام
والا فهي معتبرة قطعا فليست مهجورة من كل وجه قرره مولفه
وقال في شرح الكبير والفصل المذكور وان كان يستلزم
باقي الذاتيات لكن دلالة اللزام مهجورة بخلاف التضمن
ومعنى كون دلالة اللزام مهجورة في التعاريف انها لا تكون
التعريف بسببها تاما فليس المراد انه لا يصح التعريف
باعتبارها اصلا بل يصح ويكون التعريف غير تاما
ناقصا كالضاحك تعريفا للانسان او حدا ناقصا
كالناطق تعريفا انتهى بحروفه قوله وناقص الرسم هو

الألوكة
www.alukah.net

من اضافة الصفة الى الموصوف اى والرسم الناقص وقوله بالقيد
السابق اى جنس القيد اى شاملة لازمة قوله اى بعيد
فافعل التفضيل ليس على بابه ليشمل التعريف بالجنسين
البعيد بمرتبة او اكثر انتهى مولفه ومعنى قد ارتبط اى قد اقترن
قوله فلعدم ذكر جميع اجزاء الرسم التام لانه لم يذكر فيه ناميا
حساسا ولا يقال ان ضاحكا يدل عليهما بالالتزام لانهما مما يحتاج
في التعاريف التامة دون الناقصة قوله فلو ابدلت الخ المثال
الاول ذكرت فيه جزأها بالمطابقة والمثالان الاخيران
ذكرت جزء بعضها بالمطابقة وبعضها بالتضمن فلو قلت
حيوان ناطق كانت جزأها مذكورة بالتضمن فقط تامل
قوله والكل دون على ان الاول والثالث حدان ناقصان الخ
هذا هو الراجح اعتبارا بالاقوى وهو الفصل والخاصة معه
كانها لم تذكر وبعضهم جعله رسما ناقصا انتهى مولفه ولو فرق
بين تقديم الفصل فيكون حدا ناقصا وبين تقديم الخاصة
فيكون رسما ناقصا لكان قريبا اعتبارا بما حصل به التمييز
وهو السابق اذ السامع يلحظه اولا لسبقه في الذكر
فالذي يعده لم يفده شيئا قال في شرحه الكبير واجيب
بان العرض العام ساقط عن الاعتبار لان الغرض
من التعريف شرح الماهية او تمييزها ولا يفيد العرض
العام واحدا منهما وتركيب الخاصة مع الفصل ساقط
ايضا لانه يفيد ما تفيد من التمييز وزيادة بعض

الشرح فلا حاجة اليها معه قوله وفهم من كلام المص اى لانه ذكر له
ثلاث صور جنس بقسميه مع الفصل والفصل وحده هـ
والفصل يستلزم الجنس والفصل والجنس لا يكونان الا للماهيه
المركبة انتهى مولفه قوله وعلم ايضا لم يقل وعلم منه ايضا لان
الظاهر ان هذا انما يعلم من كلام المص قوله تبديل لفظ الخ
اى اللفظ المبدل اشهر مما تقدم ان التعريف من قبيل
الالفاظ والتبديل ليس لفظا قوله فصل المعرف وخاصته
المعرف بضم الميم وفتح الراء اسم مفعول لانهما مساويان
له لامرادفان لان الرديفين ما اتحدا مفهوما وما صدقا
والمتساويين ما اختلفا مفهوما واتحدا ما صدقا كالانسان
والناطق لان الاول معناه الحيوان الناطق
والثاني معناه ذات ثبت لها النطق لكن الافراد متساوية
انتهى مولفه قوله وقد قدمنا ان التحقيق انه ليس خارجا عن
الرسم الخ الضمير في انه يرجع للتعريف اللفظي اى ان التعريف
اللفظي الحاصل ان الحد مطلقا لم ستة صور ثلاثة في المتن
وثلاثة في الشرح تقديم الفصل على الجنس القريب كناطق حيوان
والعرض العام مع الفصل كماش ناطق والخاصة مع الفصل
كناطق ضاحك وان للرسم مطلقا ثمان صور اربعة في المتن بجعل
اللفظي رسما واربعة في الشرح وهي التقسيم والمثال والعرض العام
مع الخاصة والثامنة تقديم الخاصة على الجنس القريب
كقولك ضاحك حيوان فانها تؤخذ من قوله

الألوكة
www.alukah.net

ويشترط في تمام الحد تقديم الجنس على الفصل لان هذا شرط في
تمام الحد وتمام الرسم ومفهومه انه ان تقدم الفصل على
الجنس القريب كان حدا ناقصا وان تقدمت الخاصة على
الجنس القريب كان رسما ناقصا لتقدم التنبيه على ذلك ونص
على هذا المفهوم في شرحه الكبير قوله كما تقدم في معرف الشيء
الخ اي هذا تعريف للتعريف بتقسيمه الى نوعين انتهى مولفه
قوله اي كل المعرفات التنوين عوض عن المضاف اليه وقوله
واللفظ لا معنى لاشتراط هذا المذكور فيه لانه لا يتعقل تخلف
شيء منها عنه لما تقدم انه بمعنى اللفظ ردني لم اشهر منه عند
السامع فلذلك الردني الذي لا شهر لا يمكن ان يكون غير جامع
ولا غير مانع لان مدلوله عين مدلول اللفظ الغير الذي لا شهر
ولا يمكن ان يكون دون المعرف في المعرفة ولا مساويا لان
الفرض انه اشهر ولا يمكن ايضا ان يكون مجازيا لان المجاز
والحقيقة ليسا مترادفين ولا يمكن ايضا دخول الدور فيه
وهذا البلاغ وقد صرح بهم في الايات بان الدور لا
يمكن دخوله في اللفظي قوله مطردا اي اطرادا هو التلازم
في الثبوت بمعنى انه كلما وجد الملزوم وهو التعريف
وجد لازمه وهو المعرف ويلزم بهذا المعنى مفهومان
اخران لونه مانعا وكونه غيرا عم فمن فسر المطرد بالمانع
فسره بلازمه والانعكاس هنا ليس معناه التلازم
في الانتفاء بل معناه تبديل طرفي الاطراد بان يقال

كلما

كلما وجد المعرف وجد التعريف فالمراد بالانعكاس عكس تعريف
المطرد ويلزم هذا المعنى مفهومان اخران وهما كونه جامعا
وكونه غير اخص فمن فسر المنعكس بالجامع فسره بلازمه
انتهى مولفه وقال في شرحه الكبير قال القرافي استعمال مطرد
مرجوح من جهة العربية وقد نص على ذلك سيبويه فقال يقولون
طردته فذهب لا يقولون فاطرد ولا فاطرد وفي الصحاح
انه يقال في لغة رديء اي جبن قال الطرد الابعاد وكذا
الطرد بالتحريك تقول طردته فذهب لا تقول منه انفعل ولا
افتعل الا في لغة رديئة والرجل مطرود وطريد انتهى بحروفه قوله
فلا يدخل فيه اي في التعريف وقوله بعد ذلك فلا يخرج عنه اي
عن التعريف قوله كجسم نام حساس متحرك بالارادة هذا
مثال للاعم وقوله كمتفكر بالقوة مثال للاخص قوله وبالنظر
الى اللفظ معطوف على قوله بالنظر للمعنى فالشرط قسمان
منها ما يرجع للمعنى ومنها ما يرجع للفظ قوله وظاهر
اي عند العقل عبر بهذا القيد في شرحه الكبير قوله
جسم كالنفس بسكون الفاء اي كالروح ووجه المشابهة
ان كلا جسم لطيف له اتصال بغيره وانما كان هذا
اخفى لان النفس اخفى من النار بدليل الخلاف
المشهور فيها انتهى مولفه قوله نحو المتحرك ما ليس
بساكن كل منهما مساو لصاحبه في المعرفة والجهالة
فان اريد تعريف صحيح يقال هو المنتقل من حيز

الألوكة
www.alukah.net

الى اخره قوله اي ولا بلفظ تجوز بهذا احمل المعنى والحمل عرا
ان يقال ولا ان يدري ذا تجوز انتهى مولفه وانظر ما قدم
الشارح ان يدري في بعض الشروط واغفله في البعض
قوله لان الذي اخذ في تعريف المجاز تعليل لسقوط
الاعتراض بقوله المذكور قوله ولا ما يدري اي بشيء
يعلم من المحدود تتوقف معرفته على معرفة المحدود للزوم
الدور انتهى مولفه قوله اي معرف بالفتح الخ قال في شرحه الكبير
من اطلاق الاخص وارادة الاعم بقرينة ظهور عدم الفرق
هنا بين الحد والرسم لان علة المنع وهي عدم العلم بالمطابقة
فيهما وذلك بان يتوقف التعريف على المعرف اما بمثله
وتسمى دورا مصرحا واما بالاكثر وتسمى دورا مضمرا
كتعريف الكيفية بما به تقع المشابهة فهذا تتوقف
بمرتبة واحدة وكتعريف الاثنين بالاول المعرف بانقسم
بمتساويين ثم تعريف المتساويين بالشيئين غير
المتفاضلين ثم تعريف الشيئين بالاثنين فهذا بمرتبتين
وكتعريف الاثنين بالزوج الاول والزوج بالمنقسم بمتساويين
وبين اعلى ما مر فيكون اكثر من الاول تعريف الشمس بانها
كوكب نهاري يجب ان النهار تتوقف معرفته على معرفة الشمس
لانها موخوذة في تعريفه لانه ما تطلع فيه الشمس وهذا
يختلف باختلاف المخاطب فمن يعلم النهار من جهة
اخرى ويجهل الشمس صح ان يعرفها بانها الكوكب

المضيء

المضيء نهارا ولو كان يعلم الشمس ويجهل النهار صح ان يقال له
هو الذي تطلع فيه الشمس انتهى بحروفه قوله تتوقف
معرفته على الشمس لانه معرف بانه ما تطلع فيه الشمس
وقد اخذت الشمس في تعريفه انتهى بحروفه قوله وهذا
يختلف ظاهر العبارة رجوع الاشارة لتعريف الشمس
المذكور وانه حسن رجوعها الى قوله المتن ولا ما يدري
بمحدود اي ان كان المخاطب لا يعرف المحدود فان كان يعرفه
من وجه اخر جاز تعريفه بشيء يتوقف عليه لانه لا دور
ح قوله باجوبة فاسدة منها الجواب بان الدور معي لان
معرفة العلم والمعلوم يحصلان معا ووجه فساده ان الدور
سبقي لان معرفة التعريف سابقة على معرفة المعرف لامغايرة له
ومنها الجواب باختلاف الجهة لان العلم يتوقف على التعريف
الذي منه لفظ معلوم من حيث المعنى والتعريف الذي
باعتبار جزيه وهو لفظ معلوم تتوقف عليه من حيث
الاشتقاق وهي جهة لفظية ووجه فساده ان التعريف
باعتبار جزيه يتوقف على العلم المعرف من حيث المعنى لانها
الجهة المنظور اليها في التعريف وجهة اللفظ لا توصل
الى المعرف والمعلوم لا يفهم معناه لا يفهم العلم فالدور
لازم انتهى مولفه وان اردت زيادة فارجع الى شرحه
الكبير قوله وظاهر كلام المصنف ان كلا من المذكورات الخ
الظاهر ان المراد مفهوم المذكورات اي مفاهيم الشروط

الألوكة
www.alukah.net

المذكورة بقرينة قوله نعم الدور الخ لان الدور مفهوم الشرط
لا نفس الشرط اذ الشرط تقييد وانما كان ظاهر المتن ما ذكر
لانه قال وشرط كما وهذا يعم الحد ولا يشترط في شيء الا اذا كان بيانيا
حصوله وانتظر لم يوجد الشارح هذه العبارة عن قوله
ولا مشترك وليفيد ان المشترك يمكن دخوله في الحد قوله
الا اذا وجدت قرينة معينة كان قلنا في تعريف الذهب
عين صفرا يستعمل بها وكان قلبا في تعريف الشمس
عين صفرا يستضاء بها قوله وعندهم من جملة المردود
الخ قال في شرحه الكبير الظرف متعلق بالمردود وساغ تقديم
الظرف هنا على ما بعده مع كون العامل مضافا اليه وصلة
للالف واللام للضرورة من جملة المردود ان تدخل فتح التاء
وضم الخاء من دخل ويصح ضم التاء مبنيا للفاعل او المفعول
الاحكام بالرفع على الاول والثالث وبالنصب على الثاني
الحدود اي التعاريف فهو من اطلاق الاخص على العام الذي
هو التعريف بالرسوم فهو مجاز بمرتبتين وقرينة ذلك انه
لا يتوهم امكان دخولها في الحد لان الحكم ليس جزءا من الماهية
وفي الرسوم يتوهم ذلك فلم يحتج عنه فان ادخل فيها
كان مردودا لان الحكم على الكلي فرع عن تصوره فلو
توقف تصوره عليه لدار وهذا داخل في قوله ولا بما
يدرك بمحدود فذكره بعده من ذكر الخاص بعد العام
اهتماما به انتهى بحروفه قوله وبجاب الخ اي بان يعتبر

ان التعريف

ان التعريف هو قوله الحال وصف فضلة منهم في حال ان قوله
منتصب مقدم من تاخير وكذا يقال في عبارة الاجرومية
في تعريف الفاعل قوله ذكرا او انثى للتقسيم عبارته في الشم
الكبير ذكرا او مطلقا سواء كانت للشك او الابهام او التقسيم
انتهى بحروفه قوله ما يقتضي تصوره لتصوره الخ عرف التعريف
رسمي ودخلت او اللتي للتقسيم قوله ويمتنع الخ اي دلالة
او وقوله فيهما متعلق بيمتنع والضمير المجرور فيهما يرجع
للحد والرسم وقوله لانتفاء التمييز معهما اي مع الشك والابهام
تامل قوله ولم ينفرد المصنف بهذا اي بالتفصيل بين الحد فيمتنع
فيه وبين الرسم فيجوز فيه وقوله فقال الشيخ زكريا في شرحه
هو شيخ الاسلام زكريا الانصاري قوله المودي الى علم لقولهم
العالم حادث وكل حادث له محدث فهذا يودي الى علم او غلبة
ظن لقولهم هذا يدور بالليل بالسلاح وكل من هو كذلك
فهو لص انتهى مؤلفه قوله بل بمعنى ان قسما الخ فاو للتقسيم
لا للشك او الابهام وهذا رد على المص وقوله من المحدود
هو النظر قوله حده كذا اي الفكر المودي الى علم وقوله
وحده كذا اي الفكر المودي الى غلبة ظن قوله انتهى مع
بعض تغيير اي انتهى كلام شيخ الاسلام في شرح مقدمة
الزركشي قوله ولو سلم اي سلم كون التعريف حد الرسما
قوله والمنع انما هو في الحد الواحد ظاهره الواحد في الظاهر وفي نفس
الامر وح منع دخول لو فيه لا معنى له لانه لا يمكن ولا يعقل دخولها فيه لانه يلزم من

دخولها تعرده في المعنى ونفس الامر فمنع دخولها انما هو في الواحد
بحسب الظاهر لا نفس الامر ولا يمكن للمصم التمسك بهذا الجواب
قال في شرحه الكبير لا يكتسب الحد بالبرهان بمعنى ان ثبوت الحد
للمحدود لا يبرهن عليه لوجهين احدهما ان حقيقة الحد هو
حقيقة المحدود واجزاوه على التفصيل وثبوت اجزاء الشيء له
لا يتوقف على شيء بل يكفي فيه تصوره وثانيهما ان البرهان لا يدل على ثبوت
شيء لشيء يتوقف على تعقلهما فالدليل على ثبوت الحد للمحدود
يتوقف على تعقل المحدود المستفاد من ثبوت الحد له فلو توقف
ثبوت الحد له على دليل لزم الدور **باب في القضايا واحكامها**
جمع قضية حاصله ان اصله قضاي بياءين بعد الالف
اولاهما مكسورة قلبت همزة فصار قضائي كقولون من مالك
في الغنم والمدرزبون للتاجر الواحد همزا بريء مثل كالقلايد
ثم فتحت الهمزة للتخفيف ثم حركت الياء وانفتح ما قبلها
فقلبت الفا فالقوله من ياء او واو بحركة اصله الفا ابدل
بعد فتح متصل فصار قضاءا ثم اجتمع شبه ثلاث الفات
لان الهمزة شبه الالف فقلبت الهمزة بالقوله وافتح
ورد الهمزة يا فيما اعل لاما وفي مثل هذا وجعل انها مولفة
قال في شرحه الكبير وقضية بمعنى مقتضية فيها او قاضية
على انه اسناد مجازي وهذا شروع في المركب المحض الخبري بعد
الفراغ من المركب الذي هو في قوة المفرد **قوله** لانها تتضمن الحكم
اي تشتمل عليه لما سيأتي انه جزء منها لكن الحكم هنا بمعنى

النسبة بين الطرفين لانه هو الجزء من القضية بمعنى ايقاع
بمعنى ادراك الوقوع لان هذا ليس جزءا من القضية بل هو
قايم بالمتكلم والسامع **قوله** والعكوس اي عكس النقيض الموافق
والمخالف والعكس المستوي لكن المصنف لم يذكر الا هذا فتكون
الجمع باعتبار افراده انتهى مولفه **قوله** على اللفظ اي الصادر من
اللسان والقايم بالذهن لاجل ان يشمل التعريف الملفوظة والمعقولة
انتهى مولفه **قوله** لذاته المراد بذاته كونه مشتملا على محمول يستلزم وضوع
بقطع النظر عن قايله **قوله** كالانسان اي وكالتركيب الاضافي في غلام
زيد فان هذا يستلزم خبرا وهو ان زيدا له غلام انتهى مولفه
قوله وهو انه عطشان لو جعل اللازم انه طالب للماء او ان
المخاطب طلب منه الماء لاستغنى عن قوله بحسب القرينة وعن
تقريرها اذ كل انسان يستلزم لذاته خبرا من غير افتقار
الى قرينة مثلا اضرب يستلزم انا طالب الضرب او ان
المخاطب طلب منه الضرب او ان الضرب مطلوب **قوله**
ودخل المقطوع بصدقه كقول الله تعالى ان الصلاة
كانت على المومنين كتابا موقوتا فان هذا من حيث ان فيه
ثبوت محمول لموضوع يحتمل الامرين وان قطع
بصدقه من حيث النظر الى قايله **قوله** بالنصب على
الحالية قال في الشرح الكبير بنا على التحقيق من انه لا
يشترط في الحال الاشتقاق اما تسميته قضية فلما
مر من انها تضمنت القضاء اي الحكم واما تسميته

الألوكة
www.alukah.net

خبرا لما فيه من احتمال الصدق والكذب انتهى بحروفه وقد قال فيه ايضا
تنبيه اقسام الخبر خمسة ويحتمل الصدق والكذب مطلقا
كخبر من ليس معصوما نحو قام زيد وما يحتملهما لذاته مع تعين
صدقه للمخبر كخبر الرسل وللعقل كالاربعة زوج او كذبه للمخبر كخبر
الوجال او للعقل كالواحد زوج ن قوله وتسمى مقدمة اى للقياس
فهذه تسمى بستة اسما لتسمى قضية من حيث اشتمالها على القضا
وهو الحكم وخبرا من حيث احتمالها الصدق والكذب ومقدمة ان
وقعت في قياس وهكذا الى اخر الكلام قوله ما ليس طرفاها مفردين
ولا في قوتهما اعترض بان قولنا ان كانت الشمس طالعة
فالنهار موجود في قوة هذا ملزوم لذاك واجيب بان المراد بقولهم
ولا في قوتها اى مع بقاء معنى التركيب الاول وحكمه وهذا ليس
كذلك لان قولنا هذا ملزوم لذاك معناه وحكمه غير معنى
وحكم الشرطية بخلاف الحملية فان قولنا زيد قام ابوه في قوة
زيد قايم الاب مع اتحاد المعنى والحكم في التركيبين انتهى
مولفه وقال في شرح الكبير نحو ان كانت الشمس طالعة
فالنهار موجود واما ان يكون العدد زوجا او فردا وسميت
شرطية لوجود اداة الشرط فيها او لوجود الشرط المعنوي
وهو التزام الشيء او التزامه فيها وذلك في المثال الاول
ونحوه ظاهر واما في المثال الثاني ونحوه فباعتبار ان
ثبوت احد طرفيها او انتفاءه متوقف على ثبوت الاخر
او انتفايه قوله مفردات او في قوتهما قال في شرح الكبير

ودخل

ودخل في قولنا مفردات او في قوتهما اربعة اقسام الاول ان يكونا
مفردين بالفعل نحو زيد اخوك الثاني ان يكون الموضوع
مفردا بالفعل والمحمول مفردا بالقوة نحو زيد قام ابوه لانه في
قوة زيد قايم الاب لان المراد بالمفرد هنا ما ليس بجملة كما عرفا
التركيب الاضافي والتركيب التقييدي مفردات هنا بالتاويل
الثالث عكس الثاني نحو زيد قايم قضيته لانه في قوة هذه
قضيته الرابع ان يكونا مفردين بالقوة معا نحو زيد قايم
نقيضه زيد ليس بقايم لانه في قوة هذا نقيض هذا كما عرفه
قوله وسميت حملية باعتبار طرفها المحكوم به الخ اي اعتبارا
بالاشرف لان المحمول محط الفايدة فلذلك لم يقولوا وضعية
انتهى مولفه لكن يرد عليه انه سياتي له في باب القياس عند
قول وهي على الترتيب في النتاج فالشكل الاول اكملها الى ان قال
ثم الثاني لانه اقرب الاشكال اليها لمشاركته اياه في صغراه التي هي
اشرف المقدمتين لاشتمالها على موضوع المطلوب الذي هو
اشرف من المحمول لان المحمول انما يطلب لاجله قوله اراد بها
هنا ما موضوعها كلي الخ وهذا الاطلاق للكلية غير مشهور
والمشهور في كلامهم كلية وجزيية ومهملة وشخصية فيجعلون
الكلية مقابلة للثلاثة وقد جعل الكلية هنا عاملة للجزيية
والمهملة غير المشهور في اصطلاحهم فلا تنافي بينهما قوله
زيد كاتب قال في شرح الكبير ومثالها موجبة زيد قايم
وانا قايم وذلك قايم وسالبة زيد ليس بقايم وسميت

شخصية لان موضوعها شخص ولذا امتنع اطلاق الشخصية
على نحو قولنا الله تعالى قادر لابهامه التشخص وان اريد به
معنى صحيح وهو كون المنسوب اليه معينا لتغاير مدلولهما
قال السعد فان قلت ان اريد ان مدلول الموضوع في الذكر
يكون شخصا فهذا كاتب وانا قائم ليس كذلك لما مر من ان
المضمرات واسماء الاشارات موضوعة لمعان كلية وان اريد
ان ما صدق عليه الموضوع من الذوات يكون شخصا فمثل كل
انسان حيوان كذلك لان كل فرد فهو شخص قلنا المراد ان يكون
الموضوع بحيث يفهم منه شخص معين لا يحتمل الاشتراك
كما يفهم من قولنا انا قائم وهذا كاتب مشارا به الى معين
محسوس بخلاف كل انسان حيوان انتهى وما ذكره
في السؤال من كونها موضوعة لمعان كلية طريقة
المتقدمين واما المتاخرون فقالوا انها موضوعة
للجزئيات والمعنى الكلي آلة للوضع ومن الشخصية
الزيدان قائمان والزيدون قائمون ونحو ذلك
لان المحكوم عليه في ذلك معين معهود وكذا الرجل
قائم اذا كانت ال للعهد الخارجي بان يكون المعهود
شخصا معينا في الخارج وكذا اذا كان الموضوع
قضية معينة كقولنا زيد قائم جليس وكقولنا العالم
متغير وكل متغير حادث يفيد ان العالم حادث انتهى
بحروفه قوله مهملة من السور نحو الانسان حيوان اي بجعل

ال للحقيقة في ضمن الافراد لا بقيد كلها ولا بقيد بعضها
بل المحتملة لان تكون الجميع فلا يقال انا ان جعلت استغراقا
فيه فالقضية كلية او عهدية خارجية فالقضية شخصية
او ذهنية تجريدية انتهى موله لكن فيه انهم لم يذكروا في
ال ان من اقسامها ما ذكر بل حصروها في المراد بها الحقيقة
من حيث هي والمراد بها الاستغراق والمراد بها العهد الذهني
والخارجي وان اردت زيادة تحقيق فارجع لشرحه الكبير
في هذا البيت قوله وهو الدال على كلية الافراد سواء كان
لفظا او لا فان السعد صرح بان السور في قولنا الرجل
في الدار هيئة العضية اي كون النكرة مبنية على الفتح قوله
حيث جرى اي حيث وقع قوله لان التسوير مقدر لاجل تعلق
الجار به ويمكن ان يقدر السور قولكون الباء للملابسة من
ملابسة العام للخاص كل وجميع وعامة قال في الشرح الكبير
ولام الاستغراق وطرا وقاطبة وكافة واجمعين وتوابعه
انتهى بحروفه قوله او بعض ونحوه قال في شرحه الكبير كواحد
واثنان وثلاثة والتنوين في الاثبات نحو بعض من الذوات
حرم وواحد من الصفات عرض واثنان من الانسان
تاءبان انتهى قوله او لاشيء قال في شرحه الكبير جزء شيء
كسابقيه ويصح فيه الفتح على الحكاية للفظ الاشيء
المذكور في نحو قولك لاشيء من الانسان بحجر وكذا يصح رفع
سابقيه وهما كل وبعض حكاية لكل وبعض الواقعين

مبتدء بين في القضية واما بعض في قوله الاتي وليس بعض
فيتعين فيه الحكاية لان المعطوف هو مجموع ليس بعض
يعني اوقع التسوير بلا شيء ونحوه مما يدل على الاحاطة
بجميع الافراد في السلب كلا واحد وسائر النكرات في سياق
النفي نحو لا شيء من الخمر بقديم ولا واحد من الجائز بمعنى
عن الفاعل وذكر السعد في المطول ان السور في نحو لا رجل
في الدار هو هيئة القضية اقول التحقيق ان السور هو ما دل
على كمية افراد الموضوع ولو لم يكن لفظا فرجل من قولك
لا رجل في الدار موضوع والسور هو هيئة المركب ولفظ
عبيد من قولك ما عبيدي موضوع والسور هو اضافة
التي للعموم فتكون القضية كلية وكذا كل اضافة دلت
قرينة على انها للعموم سور كلي قوله في المتن وليس بعض
الخ الواو بمعنى او لذكر اما فيما سبق يعني اوقع
التسوير بليس بعض ونحوه مما يدل على الاحاطة
ببعض الافراد في السلب كليس كل وبعض ليس نحو
ليس بعض الانسان الحيوان بانسان وليس كل حيوان
انسانا وبعض الحيوان ليس بفرس والفرق بين هذه
الاسوار الثلاثة ان ليس كل يدل على رفع الايجاب
الكلي مطابقة وعلى السلب الجزئي التزاما والثاني بالعكس
اما الاول فلانا اذا قلنا كل حيوان فرس كان
معناه ثبوت الفرسية لكل فرد من افراد الحيوان

واذا

واذا قلنا ليس كل حيوان فرسا فقد رفعنا ذلك الحكم اي ليست
الفرسية ثابتة لكل فرد من افراد الحيوان وهذا مدلوله
المطابقي وهو صادق بان لا تكون الفرسية ثابتة لشيء
من افراده وهو السلب الكلي وتكون ثابتة للبعض
منسلبة عن البعض واما ما كان يتحقق السلب الجزئي فلانه
اذا انسلب عن البعض وثبت للبعض فقد انسلب عن البعض
ايضا فليس كل يستلزم السلب الجزئي ويحتمل معه السلب الكلي
ولم يعتبروه بل اقتصروا على السلب الجزئي اخذا بالمحقق
وتركا للمشكوك وها هنا نظر وهو انه اذا كان ليس كل
يحتمل الكلي والجزئي كانت مهملة لعدم وضوح المراد
منها فلم يبق فرق بينها وبين المهملة السالبة لا يقال
هذه يتحقق فيها الجزئي وهو المراد لانا نقول كذلك ايضا
كذلك ولذا كانت في قوتها واجاب شيخنا العلامة
بان تلك احتمالاتها في الاصل متساويان دلالة لكن
حملت على احدهما احتياطا لتحققه وهذه بخلافها
لكون احدهما مطابقيا والاخر التزاميا انتهى ولعل
مراده ان ليس كل حيوان انسانا مثلا قبل دخول
السلب مع وجود لفظ كل الكلية مدلول لها مطابقي
والجزئية لازمة لها وان كانت مدلولا تضمنيا بخلاف
المهملة واليه يشير قوله في الاصل واما ليس بعض وبعض
ليس فلتسلط السلب فيهما على البعض صريحا بدلالة على

الألوكة
www.alukah.net

السلب الجزئي مطابقة وعلى رفع الايجاب الكلي التزاما لان
الحكم اذا انتفى عن بعض الافراد صدق انه لم يثبت
لكل فرد من الافراد فيكذب الايجاب الكلي والفرق بين
ليس بعض وبعض ليس من وجهين احدهما ان
الاول قد يستعمل للسلب الكلي كما ذكرنا لان بعضا
نكرة فاذا وقع بعد النفي صح ان يعم بخلاف بعض ليس
لتقدم بعض على اداة النفي فلا يمكن تعميمه الثاني
ان بعض ليس قد يستعمل للايجاب الجزئي لصحة
تقدير الرابطة مقدمة على حرف السلب فاذا قلنا
بعض الانسان ليس بحيوان صح ان يكون قد سلبنا
عن بعض الانسان الحيوانية وان يكون قد وصفناه
بلاحيوانية وهو الايجاب بخلاف ليس بعض لتقدم
السلب على الموضوع المتقدم على الرابطة فلا يكون الا
سلبا البتة انتهى من الشرح الكبير وان اردت زيادة على
هذا فارجع اليه قوله نحو ليس بعض الحيوان بانسان
وقد يستعمل هذا السور اعني تاخير بعض عن ليس في
السلب الكلي كقولنا ليس بعض الحيوان حجرا بلا نزاع
من ابعاضه بحر انتهى مولفه قوله اذا تقدم التصريح
بها اي بالاربعة وهذا اشارة الى ان قوله وكلها الخ مؤخر
من تقديم وكان حقه ان يذكر بعد قوله والسور كلما وجزئيا
يريد كما اشار الى ذلك المصنف في شرحه لكن اخره لتعلق ما

قبله بالسور قوله الواو فيه للتقسيم وهي فيه لحود من او
كما قال المحلي في شرحه على جمع الجوامع عند قول المتن
وان ورد سببا وشرطا ومانعا وصحيحا وفاسدا فوضع
فلا حاجة الى جعلها بمعنى او قوله فالقضايا الاربعة الخ لفظ
الاربعة مكرر مع اربعة الذي بعده فكان الاحسن حذف
احدهما قوله الى الثمان قال في اللم الكبير بحذف الباء
تخفيفا والاعراب مقدر عليها او ظاهر على النون كما في قوله
لها اثنتا يا اربع حسان واربع فنورها ثمان قوله في
حكم الكلية انهما اشتركا في انهما لم يخرج عن موضوعهما فرد
ما قوله جاز جعلها كبرى في الشكل الاول والثاني
ومثالها في الشكل الثاني لا شيء من الحجر بحيوان وزيد
حيوان ينتج لا شيء من الحجر بزيد اي بالمسمى بهذا الاسم
انتهى مولفه قوله قسما اخر سماه الطبيعية قال في اللم
الكبير لكون الحكم انما وقع على طبيعة الكلي اي ماهيته
لا على ما صدق عليه من الافراد اذ لا شيء من افراد الانسان
بنوع ولا شيء من افراد الحيوان بجنس قوله والحق انها
داخلة في الشخصية الخ قال في شرحه الكبير ورد بان
الحكم ليس من حيث انها صورة حاصلة شخصية
والا لجميع المسورات موضوعها شخصي بهذا الاعتبار
الثاني انها داخلة في المهملة من جهة ان حكم على كلي
اهملت بانه كبير وبقي النظر في القضية التي اريد قبها

الألوكة
www.alukah.net

الكل المجموعي قوله وقد نصوا على انها غير معتبرة في العلوم
والقياسات فكانهم تركوا تعيين كونها من اي قسم
من الاقسام المتقدمة لتركه وقال الشيخ ليس يمكن
ان يقال هي جزئية انتهى ويظهر فيما اذا اريد بكل فرد
بشرط الاجتماع ان تكون كلية واشتراط الاجتماع حامل
خارج وان احتمل ارادة كل فرد بشرط الاجتماع او بعضها
بشرط الاجتماع كانت مهملة ويظهر ان نحو عندي عشرون
رجلا لانهم نصوا على ان نحو اثنين وثلاثة من اسوار الجزئية
والموضوع هو رجل لان المعنى عشرون من الرجال ولا
نظر الى كون التمييز فضلة لان هذا اصطلاح النحاة
والمناطقة لا ينظرون الى ذلك الا ترى انهم يجعلون
الموضوع في كل رجل قايم هو رجل مع انه فضلة عند
النحاة وبهذا تعلم انا اذا قلنا جميع افراد الانسان
حيوان كانت كلية والفظ جميع سور والموضوع افراد
الانسان خلافا لمن توهم ان الموضوع موجميع وانها مهملة
انتهى وان اردت زيادة البيان فارجع اليه قوله لان
الاصل في المحكوم عليه التقدم اي لان المحكوم به
وصف له في المعنى والموصوف سابق على صفته
في الخارج والاعتبار وهذا الاصطلاح منظور فيه
للمعنى كما هو دأب اهله بخلاف اصطلاح النحاة
القايلين بان الفاعل متاخر رتبة عن فعله فهذا امر

كذا اذا اريد بالقضية
اشياص معينون بشرط
اجتماع لكون شخصية
اشتراط الاجتماع حامل خارج
او صحيح

لفظي

لفظي انتهى مولفه قوله لانه وضع اي اعتبر ولوحظ ليحكم
عليه الخ قوله يذكر اي معانيه اي لفظا او نية كما عبر به في العلم
الكبير قوله والجزء الثالث الخ على هذا تكون القضية
الملفوظة مركبة من جزءين ملفوظين وجزء معقول
وفيه بحث مذكور في محله قوله تارة تكون ضمه اسما فيه
تسمح لان لفظة هو في هذا القسم اداة والاداة غير اسم
وعبارة القطب الرابطة اداة لانها تدل على النسبة
الرابطة وهي غير مستقلة لتوقفها على المحكوم عليه
وبه ولكنها قد تكون في قالب الاسم كهو في المثال المذكور وتسمى
غير زمانية وقد تكون في قالب الكلمة كان في قولنا زيد
كان قايما وتسمى زمانية انتهى بحروفه قال في الشرح الكبير قال
السعد وفيه نظر من وجوه الاول انه لو كان توقف مفهوم
اللفظ على شيء موجبا لكون اللفظ اداة لكان جميع الاسما
الدالة على النسب والاضافات ادوات الثاني انه لو كان
لفظ كان رابطة لانعكس قولنا كل شيخ كان شابا الى قولنا
بعض الشاب كان شيخا ولما كان عكس هذه القضية بعض
الشابن شابا شيخ علمنا ان لفظ كان داخل في المحمول الدال
على تعيين الزمان الثالث ان لفظ هو في قولنا زيد
هو عالم ضمير عايد الى زيد عما قد عنه وهو عند
اهل العربية مبتدا ولا دلالة له على النسبة اصلا وان
اريد ما يسمونه ضمير الفصل والعماد فهو لا يكون

الألوكة
www.alukah.net

في مثل زيد عالم وعلى تقدير ان يكون فهو انما يفيد الحصر
والتاكيد وتحقيقه ما يورده خبر لا نعت ولا دلالة له على النسبة
اصلا والذي يفهم منه الربط في لغة العرب هو الحركة الاعرابية
بالحركة الرفع تحقيقا وتقديرا لانا اذا قلنا زيد عالم على سبيل
التعداد بالحركة اعرابية لم نفهم منه الربط والاسناد واذا قلنا
زيد عالم بالرفع فهم ذلك وقال الرابطة هي الحركة الاعرابية وبالجملة
كون لفظة هو غير موضوع عند لغة العرب للربط لا ينفي
ان يخفى على احد من المحصلين فضلا عن الحكماء المحققين
وقال المحقق الفارابي في كتاب الالفاظ والحروف كلاما يوخذ منه
حل الاشكال الثالث وهو انه ليس مراد هم ان لفظة هو موضوع
في لغة العرب للربط ولانها مستعملة عندهم لذلك بل المراد
ان الفلاسفة نقلوها الى ذلك فقال لما انتقلت الفلسفة
الى العرب واحتاج الفلاسفة الذين يتكلمون بالعربية
ويجعلون عبارتهم عن المعاني في الفلسفة والمنطق بلسان
العرب الى لفظة تقوم مقام هست التي سموا بها لغة العرب
ما يجعلونه يقوم مقام هست في الفارسية فاختار
بعضهم لفظة هو واختار بعضهم بدل لفظ هو لفظة
الموجود وجعلوا امكان الهوية الوجود ومكان يكون
وسيكون وجود وسيوجد انتهى واجيب عن الاعتراض
الثاني للسعد بان بعض الشيء بمكان شيء صادق
لان كان للدلالة على زمن سابق على زمن التكلم لا للدلالة

على

على زمن سابق على زمن الاتصاف بالسببية ولو سلم فلا
يلزم في العكس ان يشارك الاصل في الزمان بل يجوز الخلاف
فيما فيه كما يختلفان في الجهة اي كالدلالة الموجبة فانها
تنعكس مطلقة ولكن عكس كان الشيء شيئا بعض الشيء
يكون شيئا واعلم ان الضمير المجعول رابطة لا فرق فيه
بين ان يكون للمتكلم او الخطاب او الغيبة وكذا لا فرق في
الافعال الناقصة بين ان تتقدم على الجزءين او تتاخر نحو زيد
قايما كان وهذا التعميم يدخل فيه ليس على المشهور من انها فعل
وفي كونها رابطة نظر لانها لا تدل على شيء سوى نفي النسبة
كاد وان النفي قوله وقد تحذف الرابطة كثيرا الخ قال في شرحه
الكبير واذا لم تذكر الرابطة كانت القضية ثلاثية طبعا
ثنائية لفظا وحيث صرح بالرابطة كانت القضية ثلاثية
طبعا ووضعا اما ان المحمول ان كان فعلا مشتقا مثل قام زيد
استغنى عن الرابطة فكانت القضية ثنائية وضعا وطبعا
وان تاخر وكان اسما مشتقا نحو زيد قائم او قايم فلذلك عند
الامام وان صرح بالرابطة في هذين كانت القضية عنده
ثنائية طبعا ثلاثية وضعا واستحب لذلك ان لا يصرح بالرا
بطة مع المحمول المشتق اذ يجتنب التكرار عند الاجتناب
في الحدود لان المشتق يدل على ان شيئا ما وجد له المشتق
منه فهو لذلك مرتبط بالموضوع وفي طبعي انه سمع من تعريب

شيخنا ان الضمير المستتر في قايم من قولك زيد هو قايم يدل على النسبة الى موضوع ما ولفظ هو المتوسط يدل على النسبة الى الموضوع المعين انتهى وان اردت زيادة البيان فارجع اليه قوله والرابط اللفظ عطف تفسير او لازم على ملزوم لان الاعراب من عوارض الالفاظ قوله وعند التصريح بالرابطة ثلاثة قال القطب في شرحه على الشمسية فان قلت المراد بالنسبة الحكمية اما النسبة التي هي مورد الايجاب والسلب ولها وقوع النسبة اولا وقوعها الذي هو الايجاب والسلب فان كان المراد الاول يكون للقضية جزء اخر وهو وقوع النسبة اولا وقوعها فلا بد ان يدل عليها بعبارة اخرى وان كان المراد الثاني كان النسبة التي هي مورد الايجاب والسلب جزء اخر فلا بد ان يدل عليها بلفظ ايضا والحاصل ان اجزاء الحملية اربعة من حقها ان يدل عليها باربعة الفاظ فنقول المراد الثاني وكان قوله بما يربط المحمول بالموضوع اشارة اليه فان النسبة ما لم يعتبر معها الوقوع او اللاوقوع لم تكن رابطة ولا حاجة الى الدلالة على النسبة التي هي مورد الايجاب والسلب فان اللفظ الدال على وقوع النسبة دال على النسبة ايضا فالجزءان من القضية ينادي بعبارة واحدة ولهذا عدا جزءا واحدا حتى حصر الاجزاء في ثلاثة انتهى بحروفه قوله رباعية لقولنا الانسان هو حيوان بالضرورة انتهى مولفه قوله ولا تسمى عند التصريح بالسور

خماسية الخ كقولنا كل انسان هو حيوان بالضرورة انتهى مولفه قوله محصلة اى لان المتكلم حصلها ووجودية اى ثبوتية اى لم يجعل محمولها امرا عدميا بل جعل امرا ثبوتيا قوله ووجودية ليس مراده بها الوجودية اللادائمة التي هي قسم من المطلقات الثلاث التي هي قسم من الموجهات الاربع الغير الضرورية والمطلقات والدوام والممكنات بل مراده بها المنسوبة الى الوجود وهذا في الجملة والا فقد لا تكون فيها وجود قوله فترجع الى عشرة لان المعدولة اذا اطلقت لا تنصرف الا لمعدولة المحمول فمع عشرة بهذا الاعتبار اما لو جعلت المعدولة تارة معدولة المحمول وتارة معدولة الموضوع وتارة معدولتهما وضممت هذه الاقسام الثلاثة للمحصلة وضربت الاقسام الاربعة في الثمانية بلغت اثنين وثلاثين وقد حصر المصنف الا سوار وحدها في اربعة وحصر القضايا كلها في ثمانية فليس في كلامه تداخل ولا شبهة ذكر ذلك كله في شرحه الكبير قوله لتاخرها عن الرابطة علة لقوله جزء من المحمول يشير الى الفرق بين المحصلة والمعدولة وحاصل الفرق ان حرف السلب ان تاخر عن الرابطة فالقضية معدولة وهي ح موجبة وان تقدم على الرابطة فالقضية محصلة وسالبة لان حرف السلب ينفي ما بعده وهذا في الثلاثية واما في الثنائية فالفرق بالقوة والاعتبار فان اعتبر تقديم اللفظ الدال على الجهة على حرف السلب فهي معدولة وان

اعتبرنا خبره عنه فهي سالبة وهذا الفرق لفظي وهنا ك فرق
معنوي للمتقدمين وهو ان السالبة اعم من المعدولة والسالبة
اعم مثلا لانها موجبة ولا تصدق الا عند وجود الموضوع والسا
لبة اعم مثلا قولنا زيد هو ليس بكاتب يصدق عند وجود زيد
وعند عدمه بخلاف قولنا زيد هو ليس بكاتب لا يصدق الا
عند وجوده لان في القضية ثبوت شئ لشئ ولا يثبت
الشئ الا للموجود بخلاف السالبة فان فيها سلب شئ
عن شئ وسلب شئ عن اخر لا يتوقف على وجود
المسلوب عنه هذا وتعقبهم المتاخرون بان هذا
الفرق ان كان مجرد اصطلاح فالسمع والطاعة وان
وان كان امرا لغويا معنويا فلا فرق بينهما في المعنى وقولكم
لا يثبت الشئ الا للموجود قلنا عموم ممنوع بل لا يصح
هذا الحصر الا اذا كان الشئ الثابت وجوديا فان
كان عدميا كما في المعدولة فبالضرورة يصح ثبوته
للمعدوم انتهى مولغه قوله موجود في الخارج اي في
العيان وحس البصر والظاهر ان المراد بالموجود
في الخارج ما يكون في الامور التي وجودها لا
يكون الا خارجيا سواء وجد في الخارج بالفعل او لا
بخلاف المعلومية والامكانية والتركيبية فانها
ليست مما منها الخارجي بالمعنى السابق تامل هذا
المقام قوله اقتضت وجود الموضوع اي استلزمت

من حيث

من حيث صدقها فلا تصدق الا ان كان موجودا في الخارج
وهذا التحقيق الذي ذكره اصله للسنوسي وسبقه به
العضدي في شرح الحمل والسعد وعبارة السنوسي في مختصره
والموجبة سواء كانت محصلة او معدولة تقتضي وجود الموضوع
والسالبة فيهما لا تقتضيه ثم كتب الله هذا هو المشهور
بين القوم والحق التفصيل في القضايا بان يقال القضية
اقتضت قيام صفة وجودية بالموضوع وجب ان يكون
موضوعها موجودا لاستحالة قيام الصفة الوجودية بالمعدوم
كقولنا زيد جالس او قائم او هالي او ابيض او اسود او متحرك
او ساكن وكل قضية لا تقتضي وجود ذلك لم يجب لموضوعها
ان يكون موجودا كقولك زيد ممكن او معلوم او مذكور
وزيد غير واجب الوجود او غير مستحيل او نحو هذا
مما هو كثير انتهى بحروفه وكتب اليوسي على عبارة المتن
قوله تقتضي وجود الموضوع اي خارجا حال وقوع
الحكم والصادق الموضوع به حالا او ماضيا او مستقبلا
وهنا حال تعقل القضية وايقاع النسبة والوجود الاول
هو الذي اختصت الموجبة باقتضائه دون الثاني فانه
مشترك بينها وبين السالبة فقوله والسالبة لا تقتضيه
اي لا تقتضي وجوده خارجا واما هنا حال تعقل القضية
وانتزاع النسبة فلا بد منه انتهى قوله جزئيات الاحكام
في مادة اي وهي التعبير عن الموضوع والمحمول بالصراحة

الألوكة
www.alukah.net

مع انه تكفي الكتابة عنهما بجوب مثلا قوله والاطلاق
الثبوت بالفعل من غير اعتبار تقييد بضرورة ودوام
وغيرهما انتهى مولفه قوله والوقتية والمنتشرة صاحب
هذه الطريقة بجعلهما مركبتين كما في متن الشمسية
ولتبطل تركب البسيطتين وهما الوقتية المطلقة
والمنتشرة المطلقة مع انهما اسبق في الاعتبار وقد
ذكرهما في متن التهذيب فيزيادتهما تكون الضروريات
سبعة انتهى مولفه وهذا تكون القضايا
خمسة عشر البسيط منها ثمانية والمركب سبعة
لان الضرورية المطلقة لا يمكن تركيبها لان ضروريتها
بحسب الذات فلا يتاتي نفيها قوله وبيان هذه القضايا
وتمييز بسيطها من مركبها مذكور في المطولات
وحاصله ان المركب منها ما اشتمل على الادوام اولا
ضرورة او على امكان خاص والبسيط خلافه والى
ذلك اشار ابن مرزوق في نظم الجمل بقوله

وما حوى من القضايا لا لذاته ... او خاص امكان مركبا خذا
وما عرى عن ذين فالبسيط ... فادع لمن قربها تنشيط

وحاصله ان البسائط ست الضرورية المطلقة وهي التي
يحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع او سلبه
عنه مادامت ذات الموضوع موجوده كقولنا
بالضرورة كل انسان حيوان والدائمة المطلقة وهي التي

يحكم بدوام ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه مادامت
ذات الموضوع موجوده ومثالها ما تقدم لكن مع ابدال
الضرورة بالدوام والمشروطة العامة وهي التي يحكم
فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه بشرط
وصف الموضوع كقولنا بالضرورة كل كاتب متحرك
الاصابع مادام كاتبا والعرفية العامة وهي التي يحكم
فيها بدوام ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه
بشرط وصف الموضوع ومثالها مثال ما قبلها مع ابدال
الضرورة بالدوام والمطلقة العامة وهي التي يحكم فيها
بثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه بالفعل
كقولنا بالاطلاق العام كل انسان متنفس بالممكنة
العامة وهي التي يحكم فيها بارتفاع الضرورة عن الجانب
المخالف او يقال هي التي نسبتها غير مستحيلة كقولنا
بالامكان العام كل ناطق جائز واما المركبات فسبع المشروطة
الخاصة وهي المشروطة العامة مع قيد اللادوام بحسب
الذات والعرفية الخاصة وهي العرفية العامة مع قيد
اللادوام بحسب الذات والوجودية اللاضرورية
وهي المطلقة العامة مع قيد اللاضرورة بحسب الذات
والوجودية اللادائمة وهي المطلقة العامة مع قيد
اللادوام بحسب الذات والوقتية وهي التي يحكم
فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه

الألوكة
www.alukah.net

في وقت معين مقيدا بالدوام بحسب الذات كقولنا بالضرورة
كل قمر منخسف وقت حيلولة الارض بينه وبين الشمس
لا دايما والمنتشرة وهي التي يحكم فيها بالضرورة بثبوت
المحمول للموضوع او سلبه عنه في وقت غير معين بالقيد
مقيدا بالدوام بحسب الذات كقولنا بالضرورة كل
انسان متنفس وقتا ما لا دايما والممكنة الخاصة وهي
التي يحكم فيها بارتفاع الضرورة عن الجانبين ويقال
هي التي نسبتها جايزة كقولنا بالامكان الخاص كل
انسان مكلف انتهى مولفه قوله وانما يلتزم ذكرها
الفرس قيل ان لغة اليونان توجب ذكر الرابطة الزما
نية دون غيرها وان لغة العجم لا تستعمل القضية
خالية عنها اما بلفظ او حركة انتهى من الشمس الكبير
قوله وترك المخرفات الخ قال في الشمس الكبير الاخراق
هو ان يقترن السور بالمحمول او بالموضوع الجزي
وتكذب بها اثبت للجزي افرادا وحكمت باجتماع
افراد في فرد واحد نحو كل زيد انسان وعمرو كل حيوان
والافكثيرها فتصدق عند عدم امتناع المادة
نحو زيد بعض الانسان وتكذب عند امتناعها
نحو زيد بعض الحمار وقد اوصلها الامام السنوسي
في شرح المختصر الى مايه واثني عشر فارجع اليه
وعبارة متن مختصر السنوسي وان قرن السور

بالمحمول

بالمحمول او بالجزي سميت منحرفة وتكذب بهما اثبت للجزي
افراد او حكمت باجتماع افراد في فرد واحد والا فكثيرها
اثبت قوله لان ثبوت احد طرفيها متوقف على انتفاء الاخر
هذا النفي بالنظر لمانعة الجمع وقوله او انتفاء احدهما
متوقف على ثبوت الاخر هذا النفي الثاني بالنظر
لمانعة الخلو وحاصل كون او التي في هذا التعليل مانعة خلو
فتجوز الجمع ويكون اجتماع طرفي هذا التعليل تعليلا للمنفصلة
الحقيقية تامل قوله مولفه وذكر ان النسخ الصحيحة بالواو
لا بالواو قوله صدقا اي كلما صدق الطرف الاول صدق
الطرف الثاني ومعنى اي استصحابا في صدق فهو متعلق
بمرادف اولازم ومعلوم ان الصدق في القضايا بمعنى
التحقيق انتهى مولفه قوله ان تسميتها شرطا تجوز قال في
شرحه الكبير لمشابهتها الهاء الربط بين قضيتين لكن
على هذا لا يصح ادخال الهاء في تعريف الشرطية لان تعريف
الشيء لا يكون شاملا لافراده المجازية او هي حقيقة
اصطلاحية فعليه يصح ادخال الهاء في التعريق انتهى
قوله وفي الرتبة من كون الاول ملزوما او معلقا عليه
ورتبة الملزوم والمعلق عليه التقدم على اللازم
والمعلق فرتبتهما التاخر ولو عكس الترتيب
اللفظي انتهى مولفه قوله اما المنفصلة فلا
ترتيب في جزيئها الا في الذكر الخ قال في شرحه الكبير

الألوكة
www.alukah.net

وهذا الذي اقتضاه كلام العلم من ان جزئي المنفصلة يسميان مقدما وتاليا هو ما صرح به بعض شراح ايسا غوجي والسيد الشريف في شرح الخونجي والقطب وما الامام السنوسي فصرح في شرحه على ايسا غوجي بانهما لا يسميان مقدما ولا تاليا حيث قال فان كانت الشرطية منفصلة لم يخص احد طرفيها باسم لان نسبة التعاند بينهما على حد سواء انتهى قوله تلازم اي تصاحب الجزئين فهو من باب اطلاق الخاص وارادة العام وهو مجاز قرينة الاطلاق في قوله اما بيان ذات الاتصال كما انها شاملة للمتصلة اللزومية والمتصلة الاتفاقية وعجل انه نزل الاتفاقية منزلة العدم لانها لا تنتج في القياسات فيكون التلازم على هذا مستعملا في حقيقته اي عدم صحة الانفكاك عقلا لكن التلازم هنا ليس من الجانبين كليا لان نحو كلما كان الشيء انسانا كان حيوانا وليس كون الشيء انسانا لازما لكونه حيوانا فالتفاعل هنا على غير بابه فالتلازم بمعنى اللزوم واضافته الى الجزئين اي المقدم والتالي لملابسته لهما لكونه نسبة بينهما فتكون الاضافة بمعنى اللام او يجعل الجزآن كالظرف للزوم فتكون بمعنى في والحاصل ان المتصلة ما حكم فيها بصحة الثاني للاول انتهى من الشرح الكبير قوله وهي ما سببه

يستلزم

يستلزم المقدم التالي الخ فيه ان هذا لا يظهر فيما اذا كان المقدم مسببا عن التالي فان المسبب لا يستلزم سببا بعينه وفيه ايضا انه لا يظهر فيما اذا كانا مسببين عن سبب واحد لما تقدم من ان المعتبر عندهم اللزوم الذهني وتعقل وجود النهار قد يمكن بدون تعقل اضاءة العالم وكانهم ارادوا باللزوم هنا ما هو اعم من الذهني بدليل انهم جعلوا عكس القضية لازما لها مع انه ليس فيه لزوم بالمعنى الذهني قوله وهي التي حكم فيها بما مر اي بصدق قضية على تقدير صدق اخرى قوله واعلم ان ما ذكره المصنف من تعريف المتصلة انتهى مولفه قوله فتسميتها متصلة اولزومية لمشابهتها للموجبة المراد بالمتصلة ما يصدق باللزومية والاتفاقية ويكون قوله اولزومية من عطف الخاص على العام وتسميتها لزومية او اتفاقية بحسب سبب اللزوم او الاتفاق والمثال المذكور صالح للامرين باعتبار اعتقاد المخاطب للايجاب الكاذب فان كان يعتقد لزوم الحيوانية للانسان فالسالبة لزومية وان كان يعتقد ان الحيوانية لصاحب للانسان على سبيل الاتفاق فالسالبة اتفاقية قوله ما اوجبت اي اقتضت تنافر بينهما خرجت المنفصلة لانها تقتضي الصحة لا التنافر وسميت منفصلة لانفصال كل طرف عن الاخر ومباعدته عنه اما في الاجتماع او

الألوكة
www.alukah.net

الارتفاع او فيهما معا انتهى من شرح الكبير قوله مانع جمع
التوكيد باعتبار كون الشرطية قولا ولو راعى كونها
قضية لقال مانعة جمع بالتاء قوله وهي التي حكم بها
لتناف بين جزءيها صدقا بمعنى انهما لا يصدقان
اصلا يتحققان ولا يتبينان بل اما ان ينتفيا اي يصح
انتفاؤهما كما في المثال المذكور او يتحقق احدهما ويتبين دون
الاخر كما في مثال الحقيقة الاتي انتهى مولفه قوله وهي التي حكم
بالتناف بين جزءيها كذبا بمعنى لا يتحققان بل اما ان
يصح اجتماعهما كما في المثال المذكور فانه يمكن اجتماعهما
في الاصفر مثلا وكما في مثال اللحم وهو قوله زيد اما ان يكون
في البحر واما ان لا يغرق فانهما يجوز اجتماعهما فمن يسبح
في البحر واما ان يكذب احدهما ويتحقق الاخر كما في المثالين
ايضا انتهى مولفه قوله من الشيء والاعم من نقيضه والقاعدة
ان اطرافها تقابض لطراف مانعة الجمع انتهى مولفه قوله كما
هو ظاهر لانه لو كان معطوفا على المضاف اليه لكان ضميرا
منفصلا في محل جر والضمير المنفصل لا يقع في موضع
الجر اصلا انتهى مولفه قوله الاحصر على ما التعريف بين
السابقين لمانعة الجمع والخلو اما على التعريف الاتي
المزيد فيه لفظة فقط فالحقيقة متباينة لهما
انتهى مولفه قوله متباينة لهما فهي مثل مانعة الجمع نحو
قولنا الشيء اما ابيض او اسود لا بالعرد اما زوج

او

او فرد لان هذه لم تمنع الجمع فقط بل منعت الامرين و
كذا يقال في مانعة الخلو انتهى مولفه قوله نحو لمشابهتها
موجبا زنا اي في الطرف من ان كلا من الموجبة والسالبة تركب
من قضيتين في الاصل انتهى مولفه قوله ليس اما ان يكون الشيء
انسانا واما ان يكون ناطقا فيصح التمثيل بهذه الثلاثة اما لما
نعة الجمع فباعتبار انها سلبت التنافي بين الانسانية والنا
طقية في الصدق واما لمانعة الخلو فباعتبار انها سلبت التنا
في بينهما في الكذب فانهما يجتمعان عليه في الحمار مثلا واما
لحقيقة فباعتبار انها سلبت التنافي بينهما في الصدق
والكذب لانهما يصدقان في زيد ويكذبان في الحمار اه مولفه
لكن فيه ان هذه القضية ليس فيها ضابط مانعة الخلو ولا
الحقيقة اذ ليس الانسان والناطق من قبيل الشيء
والاعم من نقيضه ولا من قبيل الشيء ونقيضه ولا من قبيل الشيء
والمساوي لنقيضه الا ان يقال ان مثل هذا اللحظ فيه اغتفاره
المخاطب الايجاب الكاذب فيمكن ان يعتبر ان ناطقا مثلا مساويا
لنقيض الانسان وفيه ما لا يخفى قوله نحو العدد اما زوج الخ
هذه القضية جارية على اصطلاح الحساب والزايد عندهم ما زادت
عليه كسورة المنطقة اي الصحيحة كالاثنى عشر فان اجزاءها
وهي النصف والربع والثلث والثلثان والسدس اذا جمعت
زادت عليها والناقص عندهم ما نقصت عن كسورة
المنطقة كالثمانية فانها ليس لها من الكسور الا النصف

الألوكة
www.alukah.net

والربع والثمن ومجموعها سبعة فهي ناقصة المساوي عندهم
ماساوته كسور المنطقة في السبعة فان لها نصفا وثلثا وسدسا
ومجموعها ستة فهي مساوية فالعدد عندهم لا يخلو من واحد
من هذه الثلاثة وكقولك الكلمة اما اسم او فعل او حرف وكقولك
الشكل اما اول او ثان او ثالث او رابع انتهى مولفه قوله لهما
مانعة الجمع فتتالف من اكثر من جزءين حقيقة الخ قال في
شرحه الكبير واذا قلنا اما ان يكون هذا الشيء شجرا او حجرا
او انسانا فهي ثلاث منفصلات مانعات الجمع واذا قلنا اما
ان يكون هذا الشيء لا شجرا او لا حجرا او لا انسانا فهي ثلاث
منفصلات مانعات الخلو باعتبار الانفصال بين كل جزءين
ونظر فيه شيخنا العلامة اليوسي بانا اذا جرينا على تقديره
فلا فرق بين المثلة التي ذكرها انها تركبت من حقايق
الا ترى ان الذي جعله من مانعات الجمع يقول فيه ايضا
معناه اما ان يكون هذا الشيء شجرا او غيره واما ان
يكون حجرا او غيره واما ان يكون انسانا او غيره لان ذلك
الشيء لتحققه بالهاذية لابد من اتصافه باحد هذين
اي الحجرية وغيرها انتهى ويجاب بالفرق بان قولنا
وغيره اما كلمة او غير فالم يبق ما تحقق فيه
الغير الاخير الا الاداة فصار او وغيرها مساويا
بالاداة بخلاف قولنا وغيره اما ان يكون حجرا
او غيره الغير الاخير فيه اعم من الانسان واما

قولنا

قولنا وغيره اما انسان او غيره فزايد على التقسيم
لاصلي وانما كانت مانعة الجمع السابقة في التحقيق
ثلاث منفصلات لان منع الجمع حاصل بين الشجر
والحجر وبين الشجر والانسان وبين الحجر والانسان
قوله ان كان الحكم فيها على وضع معين اي على حالة وصفة
وهيئة لكون المجي مقيدا بخصوص الان وكذلك
قولك الشيء ان كان حيا فاما انسان او غيره انتهى مولفه
قوله على تعميم جميع الاوضاع الممكنة اي الممكنة اجتماعا
مع التالي احترازا من الاحوال المنافية لـ
المستحيلة كلكون الانسان حجرا واذا قلنا كلما كان
الشيء انسانا كان حيوانا فالمعنى ان الشيء اذا وجد
على اي حالة يجامع انسانيته يلزم منه الحيوانية بخلاف
نحو كونه غيره حساس انتهى مولفه قوله وسور الكلية
الشرطية الخ اي واما الاهمال فهو باطلاق ان ولو
واذا في المتصلة واما في المنفصلة فقوله ان كانت
الشمس طالعة فالنهار موجود مهملة وكذا قولك
العدد اما زوج او فرد انتهى مولفه قوله كلما كان هنا ظرف
لاكتسابه الظرفية من ما التي بمعنى حين اي كل حين
انتهى مولفه قوله دايما اما ان يكون العدد زوجا او فردا
دايما فهذه سور لاجهة فالقضية ليست من الدوايم
كما توهمه بعضهم انتهى مولفه قوله وكل من المتصلة

الألوكة
www.alukah.net

والمنفصلة تتالف من حمليات الخ كقولك دان كانت الشمس
طالعة فالنهار موجود او من شرطيات كقولك كلما ان
كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فالعالم فكلما كان
النهار موجودا فالعالم مضيء او منهما كقولك كلما ان كان
الشيء انسانا فهو حيوان فهو جسم انتهى مولفه قوله وبيان
اقسامها مذكور في المطولات عبارة الشمسية والشرطية
قد تتركب عن حمليتين وعن متصلتين وعن منفصلتين
وعن حملية ومتصلة وعن حملية ومنفصلة وعن متصلة
ومنفصلة وكل واحد من الثلاثة الاخيرة في المتصلة
ينقسم الى قسمين لامتياز مقدمها عن تاليها بالطبع
بخلاف المنفصلة فان مقدمها انما يتميز عن تاليها
بالوضع فقط فاقسام المتصلات تسعة والمنفصلات
ستة واما الاشكلة فعليك باستخراجها من نفسك
انتهى بحروفه قوله في تعريف واحكام التناقض
اشار الى التعريف بالبيت الاول والى الاحكام
ببقية الابيات انتهى مولفه قوله فان بعض
القضايا لا ينعكس الخ وهو السالبة في قوله
الجزئية والمهملة السلبية والمنفصلة الاستثنائي
في قوله والعكس لازم لغيرها وجد الخ انتهى
مولفه قال في شرحه الكبير وايضا الاستدلال على
العكوس متوقف على التناقض ووجه الحاجة اليها

ان

ان اقامة الدليل في بعض المواضع على المقصود لا
يمكن فيقام على ابطال نقيضه او على ضد وهو معكوسه
فاذا بطل احد النقيضين كان الاخر حقا واذا صدق
المعكوس صدق العكس اذ يلزم من صدق الملزوم صدق
اللازم كما في رد بعض ضروب الاشكال غير الاول اليه بالعكس
ومثال ابطال النقيض ان يقال عكس كل انسان حيوان بعض
الحيوان انسان لانه لو لم يصدق لصدق نقيضه وهو لا شيء
من الحيوان بعض كبرى الى الاصل صغرى هكذا كل انسان
حيوان ولا شيء من الحيوان بانسان ينتج سلب الشيء عن
نفسه ولا يخلص الا من نقيض المطلوب فالمطلوب حق هو
بحروفه قوله اثبات شيء ورفعه كقولك زيد لا زيد فالتنا
قض بين الاثبات والنفي اذ لا يقع الا بين المعاني لان
الذوات لا تتنافى انتهى مولفه قوله وقال المهم المسوغ
التفصيل لانه فصله الى كونه نقيض شخصية
ونقيض مهملة الى غير ذلك لكن فيه ان التفصيل
المسوغ هو ان يكون في جملة النكرة الواقعة
مبتدا وهذا التفصيل في كلام اخر اذ جملة النكرة
ليس فيها الا التعريف انتهى مولفه قوله من المركبات
الانشائية وغيرها نحو قم لا تقم وغلام زيد وثوب
عمرو قوله مع اتفاق الكيف متعلق بقوله ودخل
اختلافهما بالعدول الخ فعلى هذا مثال المختلفين

في الموضوع زيد قائم عمرو قاعد ومثال اختلاف المحمول زيد
قائم زيد جالس الخ ومن جملة ذلك الاختلاف بالقوة والفعل
ومثاله الخمر في الدن مسكر ويراد بالقوة الخمر في الدن مسكر
ويراد بالفعل ولا يضر كون هذه كاذبة لان التناقض مراده
على صدق احداهما وكذب الاخرى هكذا قرر المولف
وراجعته في ذلك فلم يتحول عنه مع ان عادة القوم انهم
يذكرون الاختلاف في الوحدات الثمانية في محترز كون
احداهما صادقة والاخرى كاذبة انما هو في التناقض
الاصطلاحي وهذه الامثلة خارجة منه لا داخلة
فيه وفيه ايضا ان قولنا الخمر في الدن مسكر الخمر في
الدن مسكر قضية واحدة ولو اختلفت العناية
فليتامل وليحرر ما قاله المولف كلامه محرر لا اشكال
فيه لان المقصود دخول هذه الامثلة اولا في قوله
اختلاف القضيتين لان هذا القيد يصدق
بالمتفقتين بالكيف والمختلفتين فيه فلا يضر
دخولها في الجنس ثم اخراجها بقوله في كيف
هو القاعدة في تعاريف الاشياء ولم يدع المولف
انه تناقض اصطلاحي اذ غرضه اخراجه منه
فسقط ما اورد عليه قوله المختلفتين في الكيف
وليستا بهذه الحالة هي كون احداهما صادقة
والاخرى كاذبة على الدوام وما ليس كذلك يصدق

سيأتي وفيه ايضا ان كون احداهما صادقة والاخرى كاذبة انما هو صحيح

باربعة اقسام الاول ان تكون القضيتان صدقهما
وكذبهما محتملا لا معلوما والثاني ان يكون كذبهما
معلوما والثالث ان تكون صدقهما معلوما والرابع
ان يعلم صدق احداهما وكذب الاخرى لكن لا يطرد فمثل
للاول بقوله كما اذا جاز صدقهما الخ وللثاني بقوله
وكذا نحو كل حيوان انسان الخ فهو معطوف على قوله
كما اذا جاز صدقهما الخ وللثالث بقوله وكقولنا
بعض الحيوان انسان الخ فهو معطوف عليه ايضا
وللرابع بقوله وكقولنا كل انسان حيوان الخ فهو
معطوف عليه ايضا ومثل له ايضا بقوله وكذا الخ
نحو بعض الانسان حيوان الخ وبقوله واخرج ايضا
نحو زيد انسان الخ فمثل للقسم الرابع بثلاثة امثلة
الكليتين والجزيتين والشخصيتين قوله او القوة
والفعل هذا قسم واحد الخ ومثاله الخمر في الدن
مسكر ويراد بالقوة الخمر في الدن ليس بمسكر
ويراد بالفعل وقوله او الجزء والكل قسم واحد ومثاله
الزنجي اسود يعني بعضه الزنجي ليس باسود يعني
كله وقوله او العلة مثاله الخاتم متحرك يعني لاجل
سكون الاصبع الخاتم ليس بمتحرك يعني لاجل سكون
الاصبع وقوله الى غير ذلك كالحال كقولنا قدم زيد
يعني راكبا لم يقدم زيد يعني ماشيا وهكذا انتهى

مولفه قوله نعم الجزئية اللازمة كبعض الانسان حيوان
اللازمة للاولى اذ كل كلية يلزمها جزئية فليس المراد
الجزئية اللازمة بطريق العكس وهذا الاستدراك
ليس بمحتاج اليه وانما ذكر للايضاح على المبتدي كيلا
يتوهم انه لا تناقض بين كليتين بوجه انتهى مولفه
قوله وكذا الخرج نحو بعض الانسان حيوان الخ قد
علمت ان هذا وقوله فيما بعده واخرج ايضا نحو زيد
انسان كل منهما معطوف في المعنى على قوله وكقولنا
كل انسان حيوان ولا شئ من الانسان بحيوان
ولعله لم يعطفهما على ما قبلهما بالاسلوب السابق بان
يقول وكقولنا بل غاير في التعبير فعبر بلفظ وكذا
الطول المهمل فالحاصل انه مثل للقسم الرابع
بثلاثة امثلة وللثلاثة الاول كل واحد منها بمثال
بمثال واحد فهي ستة امثلة قوله لان الاول يخرج
ما يخرجه الثاني الاول هو قيد في كلام الناظم والثاني
هو لزانه وما خرج بهما هو القسم الرابع من الاربعة
السابقة وهو ما اذا علم صدق احداهما وكذب
الاخرى لا باطراد واما بقية اقسام السابقة
فانما خرجت بنفس الجملة اعني قوله وصدق واحد
امر قيع والرابع خرج بالعناية بقي اي لكونه دايما
لا يتخلف قوله فان تكن الخ قال في شرحه الكبير

ثم فرع على التعريف بقوله الاستنتاج والتسبيل ان التعريف
مستلزم بجميع ما ياتي فهو تفصيل له اي اذا تبين
ان التناقض هو خلف القضيتين فان تكن قوله فنقضها
اي نقيضها اي مناقضها فعيل بمعنى فاعل ولو قال
اي مناقضها لكان اظهر في افادة اسم الفاعل قوله
حاصل بان تبدله قدر لكونه جعل الجار والمجرور
اعني قوله ان تبدله مع ملاحظة الجار المحذوف
خبرا فيكون متعلقا بمحذوف وعليه فيكون
قوله بالكيف في موضع الحال كما تقول تفعني زيد
علمه الخ نظير في كون المقصود هو البدل ووجه
التنظير ان النفع انما يكون بالمعاني لا بالذوات
فيكون المقصود هو البدل انتهى مولفه قوله باعتبار
المبدل منه لان الكاس ليس هي النبيذ قوله وفي بعض
النسخ الخ على هذا البعض يكون هذا البيت
ليس فيه كبير فايدة لانه علم من البيت الذي قبله
قوله يطلق على القضية قال في شرحه الكبير فهو في
اللغة حقيقة في المصدر فان اطلق على المحكوم
به فمجاز مرسل اي الموضوع والمحمول في الحملية
قال في شرحه الكبير فان قلت لا يتاتى تفسير
المحمول بموضوع في نحو قام زيد وقام الانسان
من زيد قام والانسان قام اذ الفعل لا يصح جعله

الألوكة
www.alukah.net

موضوعا قلت يجعل في محل مايصح كونه موضوعا فعكس
المثال المذكور بعض القائم او بعض من قام او بعض
الذي قام زيد في المثال الاول والثالث وانسان
في المثال الثاني والرابع فيكون المحكوم عليه ذلك
البعض والمحكوم به مفهوم زيد ومفهوم الانسان في المثال
الاول الامر بالعكس فزيد والانسان في المثال الاول والثالث
كانا موضوعين لكن موخرين في اللفظ لان رتبتهما
من حيث الحكم عليهما التقدم ولا نظر الى اصطلاح
النحاة كما مر في القضايا ثم جعلا محمولين وان لم
يحصل تقديم وتاخير في هذا العكس فان المراد في
مثل عكس ذلك على نية المتكلم بان ينوي ان ماكان
موضوعا يجعله محمولا وبالعكس وتغيير ذلك قائم زيد
بتصيير زيد محمولا بالقصد وان لم يوجد تقديم
وتاخير انتهى محروقه قوله كالمركب الاضافي نحو ضارب
غلام فاذا قلت الى غلام ضارب بلا يسمى عكسا
انتهى مولفه قوله وخرج عكس النقيض الموافق
فق الخ عبارته في شرحه الكبير واضافة القلب
الى الجزءين اخرجت عكس النقيض الموافق
فانه قلب نقيضيهما وعكس النقيض المخالف
فانه قلب احدهما ونقيض الاخر كما سياتي
واضافة الجزءين الى القضية اخرجت قلب

جزءي

جزئي غير القضية كالمركب الاضافي فلا يسمى عكسا في
اصطلاح انتهى بحروفه وقال فيه والمفهوم من قوله قلب
جزئي القضية ان يجعل الثاني تكملة الاول فخرج تبديل
قولك الوتر في الحايط الى قولك الحايط في الوتر فليس عكسا
اذ الحايط ليس هو في الاصل كل المحمول بل المحمول
الاستقرار في الحايط فعكسه بعض المستقر في الحايط
وتد انتهى بحروفه قوله لانها الاترتيب طبيعيا بين
جزئيها لان قولك العدد اما زوج او فرد معناه الحكم
بالمنافاة بين الزوج والفرد وهذا المعنى حاصل قدم الزوج
على الفرد او اخر فلم يختلف المعنى انتهى مولفه قوله
يقتضي ان كل واحد له موضع طبيعي الخ اي لان التعبير
بالقلب فيه اشعار بان كل جزء منهما قد تنقل عن مكانه
الاصلي فيقتضي ان له مرتبة عقلية قوله والا لم يكن
عكسا الظاهر ان يقول والا لم يكن قلبا لان ما ذكره فيه
شايبة مصادرة قال في شرحه الكبير ثم على اطلاق العكس
على القضية يعرف المستوي بانه قضية تركبت بتبديل
كل واحد من طرفي القضية الخ وعلى اطلاق العكس على
القضية جرى قولهم عكس الكلية الموجبة جزئية موجبة
قوله وليس المراد صدقهما في الواقع هذا جواب عن
ايراد على المصنف وهو ان تعريفه لا يتناول الكواذب
مع انها تنعكس انتهى مولفه قوله ولذا عبر بعضهم

بالتصديق فيه ان التصديق نسبة المخاطب المتكلم الى
الصدق وهذا ليس بلازم لان القضية لها عكس وان لم
ينسب قايلها الى الصدق قوله لاخراج نحو كل ناطق انسان
الخ تعليل للمنفي لا للنفي قوله وكذا بعض الانسان ليس بحجر
الخ معطوف على قوله سابقا نحو كل ناطق انسان فهو خارج
ايضا قوله فموضوعها اي المناطقة قال في شرحه الكبير وفي
نسخة فموضوعها الموجبة بحذف التا المامر على النسخة الاولى
وباثبات التا على النسخة الثانية قوله وكذا ما في قولها الخ
اي مثلها في كونه مستثنى والاظهر ان يقول مثلها في حكمها
لان الشخصية في حكم الكلية موجبة وقولها كبرى
في الشكل الاول والثاني لانها في قولها فكانه اراد بالقوة
متالها في الشكل الاول هذا زيد وزيد انسان وفي الشكل
الثاني هذا زيد واخوه زيد والظاهر ان التشبيه في
كون كل مستثنى وفيه ان الشخصية ليس فيها كم حتى
تستثنى من قوله والكم قوله والا فكنفسها نحو هذا زيد
عكسه زيد وهذا لمحصل الكلام ان الشخصية سواء
كانت موجبة او سالبة حكمها واحد وهو انها ان كان
محمولها كليا انعكست الى جزئية والا انعكست لنفسها
انتهى قوله وهذا القيد الخ هو قوله الا للموجب الكلية
قال في شرحه الكبير لا يقال التعريف للماهية لا
للافراد فلا يدخل فيه استثنا لانا نقول ذلك من

ترقيمات

الألوكة
www.alukah.net

قوله فينعكسان كانفسهما هذا في الكلية لازم واما في الشخصية فتارة كنفسها وتارة كلية كما قال قريبا قوله والعكس المستوي احتر هذا القيد من ال التي للعهد الذكر انتهى مولفه قوله ولا يصدق سلبا لاعم اي الذي يقتضيه العكس انتهى مولفه قوله ومثلها اي التي هو تفسير المضاف اليه فهو عايد على ما المذكور في البيت قبله باعتبار معناها لا باعتبار لفظها ولو راعى اللفظ لقال ومثله قوله وخرج بالمستوي عكس النقيض فانه يلزم ما وجد فيه اجتماع الخسيين مثال الموافق منه ان تقول في عكس ليس بعض الحيوان بانسان ليس بعض غير الانسان بغير حيوان ومثال المخالف منه ان تقول في عكس ليس بعض الحيوان بانسان بعض غير الانسان حيوان انتهى مولفه قوله مطلقا اي مستوي او عكس نقيض موافق او عكس نقيض مخالف وعبارته في شرحه الكبير باقسامه الثلاثة اي العكس المستوي وعكس النقيض الموافق قوله وعكس النقيض المخالف وان كان المصرح انما هو بعد العكس المستوي انتهى بحروفه فمنها يوخذ تفسيره الاطلاق هنا قوله بحيث لو ازيل بل تغير المعنى وهذا القدر موجود في الحملية والشرطية المتصلة اذ الجزء الاول فيهما موضوع ومقدم وعند العكس يصير محمولا وتاليا فيتغير المعنى الاول وقوله وبعض

الترتيب بالطبع الخ وهذا القدر موجود ايضا في الحملية والمتصلة اذ المحمول يتوقف على الموضوع والموضوع من حيث ذاته لا يتوقف على المحمول وكذا التالي يتوقف على المقدم لانه لازم والمقدم من حيث ذاته لا يتوقف على المحمول انتهى مولفه قوله اذ المعنى فيه متحد بدل او لم يبدل وهو المناسب بين الزوجية والفردية وقوله بدل مبني للفاعل ففيه ضمير يعود على المتكلم اي ابدل المتكلم او لم يبدل قوله لتخالف طرفيه ايجابا وسلبا هذا التعليل لشيخ الاسلام في شرح ايساغوجي انتهى مولفه قوله في اسنى المطالب المطالب هنا امران فقط اذ مقاصد المنطق التعريفات والاقيسة قوله ويقال لها القياس كان الظاهر ان يقال ويقال لها الاقيسة كما عبر بذلك في شرحه الكبير قوله ومن غيره هو التعريف قال في شرحه الكبير وبالجملة فهذا الباب يبحث فيه عن كيفية استنتاج الاحكام العقلية والشرعية واما معرفة الماهيات بالحدود وتمييزها بالرسوم وهي التصورات فانما جيء بها لاجل هذا المقصد فتقديم التصورات عليه من تقديم الوسايل على المقاصد لان كل تصديق لا بد له من تصور انتهى قوله لاشتماله على النسبة المراد

بالاشتمال هنا التعلق لتعلق التصديق بها وليس
المراد انها داخلة فيه لما تقدم من ان التصديق اما
عبارة عن مجموع اربع علوم او عبارة عن علم واحد
وباقي الاربعة شروط له والنسبة ليست علما بل معلومة
هذا والمراد انه يشتمل على النسبة دائما والا فالتصور
قد يشتمل على النسبة اذا حكي عن ادراك وقوعها كما
تقدم قوله تقدير شيء كالقماش بحال مثال شيء بالاضافة
والمضاف المراد به المحسوس كذراع الخشب والمضاف
اليه المراد به المقدار الذهني الذي يشاكل ذلك المحسوس
فالمراد على شيء محسوس مثل شيء اخر في الذهن على قدر
قيس القماش بذراع الخشب وعبارته في شرحه
الكبير كتقدير الثوب بالآلة المحسوسة التي هي مثال
لما في الذهن اذ الكم لا وجود له الا في الذهن على التحقيق
انتهت قوله ان القياس من قضايا صورا قال في شرحه
الكبير ولما كان المعنى الاتي للقياس مخالفا لمعنيي
اللغوي والاصولي كان المخاطب اما متردد
او منزلا منزلة المتردد لان المقام مقام ان يتردد
في ان القياس هنا هل هو المعنى اللغوي او الاصولي
او غيرهما فحسن التاكيد بان فان قلت ان لتقوية
الحكم وما هنا تصور قلنا التصور هنا هو التعريف
المحمول على القياس واما اسناد المعرف بالكسر الى

القياس فحكم على ان لقائل ان يقول ان هذا ليس تعريفا بل
اخبار يستلزم التعريف والمعنى ان القياس قول ملفوظ
او معقول الذي يعرف قوله قول ملفوظ او معقول
قال في شرحه الكبير ولا يصح تخصيص القياس بالملفوظ
لان الالفاظ من حيث هي الفاظ لا تستلزم شيئا اصلا
وانما تستلزم من حيث وجود معان لها معقولة
فيها واما القول الاخر اللازم عن المقدمتين فالمراد به
المعقول قطعا اذ المقدمات لا تستلزم شيئا من الالفاظ
وانما تستلزم شيئا يتعقل سواء عبر عنه بعبارة ام لا الا ان
يقال اللازم الفاظ من حيث دلالتها على المعاني قوله صورة بصورة
مخصوصة هي عبارة عن استيفاء الشروط الاتية في الاشكال
وعن الاشتمال على الحد الوسط اه مولفه المركب الذي ليس
بقضية كغلام زيد عكسها المستوي يقولنا كل
انسان حيوان يلزمه بالمستوي بعض الحيوان انسان
وقوله او عكس نقيضه اي الموافق والمخالف مثال عكس
نقيضها الموافق كل ما ليس حيوانا ليس انسانا
ومثال المخالف لا شيء من غير الحيوان بانسان
فهذه القضية يلزمها ثلاث قضايا بيع عكسها والمركبة
التي هي احدى الموجهات المركبة فانها في المعنى قوله
قضيتان لكنها في الاصطلاح تسمى قضية قوله وان
كانت في قوة القضيتين فهذا المثال في قوة مطلقتين

الألوكة
www.alukah.net

عامتين كقولنا زيد قائم بالاطلاق العام زيد ليس بقائم
بالاطلاق العام لان لا دائما عبارة عن مطلقة عامة
سالبة انتهى مولفه قوله فيما يأتي اي في قوله فركبته ان
تريد ان تعلمه الخ لما هنا اي قوله صور لما تقدم ان
المراد ركب والتركيب يشمل تركيب البسيط والمركب
هذا وكان الظاهر ان تراءى هذا المراد وجوابه فيما يأتي
لانه هو الذي يتوهم التكرار عنده قوله والحق الخ هذا
التعبير يقتضي ان بعضهم يخالف في رجوعه
في المعنى الى القسمة بسيطة والظاهر انه ليس
كذلك قوله اخرج الاستقرا كقولنا كل حيوان
يحرك فكه الاسفل عند المضغ والتمثيل كقولنا النبيذ
حرام كالخمر والضرب العقيمة الخ كقولنا لا شئ
من الانسان بفرس ولا فرس جسم او ولا فرس حيوان
فالنتيجة مطربة لفساد الصورة اه مولفه قوله
والضرب العقيمة هي الفاسدة من جهة الصورة واما
القياس الفاسد من جهة المادة لكذبها فسياتي انه
داخل لانه بحيث لو سلم لزمت النتيجة بخلاف
الفاسد من جهة الصورة لا يستلزم النتيجة لانه
لا يمكن تسليمه وقوله لامكان تخلف مدلولها عنها
اي مدلول كل من الامور الثلاثة اي النتيجة قوله
بحث ذكره في الشم الخ عبارته في شرحه الكبير وهاهنا

بحث

بحث وهو انه ان اريد بالاستقرا القضية الاستقرائية
نحو الانسان والفرس والبغل والحمار ونحوها تحرك
فكها الاسفل عند المضغ وبالتمثيل القضية التمثيلية
نحو النبيذ حرام كالخمر بجامع الاسكار فهما خارجان بقوله
صور من قضايا وان اريد بالاستقرا المركب من مقدمتين
فاكثر ناشئة عن تصفح الجزئيات نحو الانسان يحرك
فكه الاسفل عند المضغ والفرس كذلك والبغل كذلك
وهكذا واريد بالتمثيل قضيتان والثاني على تشبيه
جزئي بجزئي بان يكون قولنا كالخمر خبر مبتدا محذوف
وجامع الاسكار كذلك والنبيذ حرام نتيجته
اي هو كالخمر وذلك بجامع الاسكار فلا نسلم خروجهما
بسبب كونهما ظنيين والا لزم خروج الخطابة
والجدل والشعر والسفسطة لكونها ظنيات
ايضا الا ان يفرق بان الظني في الاستقرا والتمثيل
انما هو ارتباط الحكم بهما واما مقدمات الاستقرا فيقينية
مشاهدة اذ قولنا الانسان يحرك فكه الاسفل
عند المضغ والفرس كذلك والبغل كذلك وهكذا معلوم
بالمشاهدة والتمثيل ايضا مقدماته يقينيتان
اذ قولنا النبيذ كالخمر وذلك مستفاد من ان النبيذ
يشبه الخمر في وجه وان وجه الشبه الاسكار وهذا
مقطوع به وانما الظني ارتباط الحرمة بما ذكر بخلاف الخطابة

بجامع الاسكار

والحول والشعر والسفسطة فانها بالعكس اعني ان
الظني معمول معدوما تها واما ارتباط الحكم بها ان سلمت
فيقيني فالخلل فيها انما هو في مادتها لا في صورتها
والاستقراء او التمثيل الخلل فيهما في صورتهما لا في ملاءما
دتها وهو انما اعتبر وا في معدومات القياس ان تكون
بحيث لو سلمت اي سلم صدقها لزم عنها قول اخر اي
لصحة صورتها فقوله مستلزما اي لو سلمت قضاياه
فيدخل في القياس الكاذب المقدمات اذا كان صحيح
الصورة بخلاف العكس اي لا يدخل في القياس القياس
الفاسد الصورة وان كان صحيح المادة انتهى بحروفه
فحاصل الجواب اختيار الشق الثاني من الترديد
ومنع قوله فلا نسلم خروجها لمنع الملازمة في قوله والاخرج
الخطابة الخ بالفرق بين الخطابة وما بعدها وبين
الاستقراء والتمثيل انتهى قوله في المادة اتفاقا بدليل
كذب النتيجة اذا بولنا الكبرى بقولنا وكل فرس حيوان
انتهى مولفه قوله نحو قياس المساواة وان لم يكن بهذا
العنوان كما سيأتي في المثالين الاخيرين فانه يقال قياس
مساواة سواء عبر بمادة المساواة كما في المثال الاول
او عبر بلفظ المباينة كما في المثال الثاني او عبر بمادة
النصفية كما في المثال الثالث والمراد بنحو قياس
المساواة ما يتوقف على مقدمة خارجية وليس

فيه

فيه ضابط قياس المساواة كما في قولنا فلان المريض يتحرك
فهو حي كما يوخذ من شرح شيخ الاسلام على ايساغوجي قوله
ولذلك صدق هذا اللازم اي لاجل صدق المقدمة
الاجنبية فهو علة تقدمت على المعلول والاصل وصدق
هذا اللازم لذلك قوله بل بواسطة صدق مقدمة
اجنبية المراد بالمقدمة الاجنبية غير اللازمة لاحدى
المقدمتين لزوما ضروريا وهي ما تكون حدودها
مغايرة لحدود القياس وح فيدخل في تعريف القياس
الاشكال الاربعة الصحيحة الصورة لان الاشكال الثلاثة
التي هي غير الاول وان افتقرت الى مقدمة اخرى
لكن ليست باجنبية عنها للزومها لاحدى المقدمتين
ومثل قياس المساواة قياس اللازمية نحو الضاحك لازم للناطق
والناطق لازم للانسان فيلزم ان الضاحك لازم للانسان
بواسطة ان لازم اللازم لازم والتوقف مثل ذلك على المقدمة
الاجنبية لا يستلزم شيا لاحتمال صدق المقدمة الا
جنبية كما ذكر مستفاد من شرح الكبير وعليه
فقياس المساواة ما اشتمل على مادة المساواة ونحو قياس
المساواة هو ما لم يشتمل على مادة المساواة كان اشتمل على مادة
اللزوم والمباينة او النصفية تامل فان هذا يخالف ما نقل عن
شيخ الاسلام في شرح ايساغوجي قوله قولا اخر اي مغايرا لصورته
لكل منهما انتهى مولفه قوله القضيتين المستلزمتين

الألوكة
www.alukah.net

لاحداها كقولنا كل انسان حيوان وكل حجر جسم فمجموعهما
يستلزم كلا منهما على حدته انتهى مولفه وفيه ان هذا خارج
بقوله صورا لما قدمه من ان المراد كلية بصورة مخصوصة
وهي ليست موجودة هنا لعدم الوسط قوله اذ هذا خارج
بقوله قولا الخ بل وخارج بقوله صورا كما مر قوله ولزوم
الشي للشي هو بالنصب من جملة التعليل فهو معطوف على
موخول اللام السابقة اي ولان لزوم الخ وقوله وان لم
يوجد في الواقع اي ذلك الشي الملزوم قوله بقوته اي
معناه لان مادتها اي اجزاها مذكورة في القياس ومادة
الشي ما يكون معها ذلك الشي بالقوة كمادة السرير
من خشب وما اضاف اليها فانها قبل تاليفها سرير بالقوة
انتهى من كبيره قوله وهذا بخلاف الاستثنائية الخ راجع للتعريفين اي فيقال في الاستثنا هو الذي دل
على النتيجة او نقيضها بالفعل او هو الذي ذكرت فيه
النتيجة او نقيضها بالفعل قوله لاقتران الحدود فيه بلا
استثنا المراد بالحدود الاطراف وقوله بلا استثنا اي بلا اداته
بخلاف الاستثنائي فان ادلته تنفصل بين الحدود فلم
تقترن حدوده اي لم تتصل قوله ومع كون ابن سينا هذا
الظرف متعلق بقوله فيما ياتي اورد تشكيكات
والتشكيكات الاعتراضات ومراده بقوله ومع الخ
تقويت ما ذهب اليه المصنف وابن الحاجب ووجه التقويه

ان الذي استخرج الاقيسة الشرطية قدح في انتاجها هذا
دليل على ضعف القول بان الاقتراني يتركب من الشرطيات
وان كان الحق خلافه وقوله هو الذي استخرج اي لا غيره
انتهى مولفه وقوله قدح في المتصلتين اي في انتاجهما فهو على
حذف مضاف قوله ما يتكلم فيه هنا اي في كل من قسمي الشرط
في قول المصنف واختص بالحملية اي اختصاص ذكره في هذا المتن
بالحملية فالمقصور الذكر في هذا المتن لا نفس القياس وكذا
يقال في صنيع ابن الحاجب انتهى مولفه قوله نزلاه منزلة
العدم اي نزلا الغير وقوله لذلك اي لقلة جدواه قوله
اشار للاول اي الجواب الاول وهو قوله اراد ما يتكلم فيه لقلة
جدوى غيره وقوله والى الثاني اي الى الجواب الثاني وهو قوله
او نزلاه منزلة العدم لذلك قوله فان تردد تركيبه قال في شرحه
الكبير اي القياس الاقتراني او القياس مطلقا اذ ما ياتي
في الاقتراني يجيء نظيره في الاستثنائي لان للاستثنائي
شروطا كما ان للاقتراني شروطا فالشروط التي للاول
وان كانت مغايرة للشروط التي تجب للثاني يجيء نظيرها
في الاشتراط فتدخل في قوله على ما وجبا وايضا النظر الذي
لتمييز الصحيح من الفاسد لا يخص الاقتراني كما سنوضحه
انتهى قوله اي اجمع دفع به التهافت في العبارة قوله من
اثنان يوصف جامع اي مناسب لطرفين بل الاندراج الا
تي لا يخص الاقتراني بحيث لو حمل على احدهما وضع لحمل الاخر

الألوكة
www.alukah.net

عليه لحصل هناك نسبتان متغايرات مثلا كالانسان جسم فيه
نسبة واذا اتي بالوسط المناسب للطرفين كالحيوان حصل
هناك نسبتان غير هذه فيقال كالانسان حيوان وكل
حيوان جسم وقوله ومن الاندراج معطوف على قوله من
الاتيان وقوله في الاخير اي يرجع كل من الاتيان والا
ندراج فحاصله ان الامر الذي وجب تبيانه مختصان
بالقياس الاخير اي انتهى مولغه قوله وترتب المقدمات
هذه الابيات الى اخر الفصل في الحقيقة ايضاح
وبيان لقوله على ما وجب خصوصا الابيات الثلاثة
الاول التي اولها هذا البيت اي قوله وترتب المقدمات
قوله بان تقدم الصغرى على الكبرى الخ قال في
شرحه الكبير ومن تقديم الكبرى على الصغرى في
الاستثنائي على الوجه الخاص لما سبأتي من ان الكبرى
في الاستثنائي هي الشرطية والصغرى هي الاستثنائية
قوله متميزا من فاسدا اي حال كون صحيحها متميزا
واشار به الى كون الجار متعلقا بمحذوف وقوله
من جهة النظم اي الصورة قوله مخبرا لها
بالاستدلال عليها الخ اشار به الى المغايرة بين
قوله مخبرا وقوله وانظرا صحيحها من فاسدة
انتهى مولغه قوله وحمل بعي على تاليف منتج جعل
هذا داخلا في الاختبار يودي الى التكرار مع

قوله

قوله وانظرا الخ اذ جعل فيه من جملة الفساد
الفساد من جهة الصورة قوله وهذا بيان للوجه
الخاص اي قوله وانظرا الخ اي بيان للوجه الخاص
اي المذكور في بيان قوله وترتب المقدمات اذ قال هناك
على الوجه الخاص انتهى مولغه لكن فيه انه بينه ثم بقوله وهو
كون الصغرى موجبة الخ فيكون ذاك قاصرا او قوله الذي
ذكره بعد للترتيب قوله من حيث يتبين صدقه اي اللازم
اتبين صدق المقدمتين وعدم تبينه اي اللازم
لتبين كونهما انتهى مولغه قوله بحسب المقدمات
قال في شرحه الكبير متعلق بقوله ان يعم الهمزة اسم
فاعل من اتى يأتي وهو خبر ان يعني ان النتيجة تأتي
بحسب المقدمات يعني انه ان تبين صدق المقدمات
واستيفا شروطها من حيث الصورة تبين صدق ذلك
اللازم الذي هو النتيجة وان لم يتبين ذلك لم يتبين
صدق لازمها بل يحتمل ذلك اللازم حينئذ الصدق
والكذب قوله قدرنا ما يصح به المعنى وهو قوله
من حيث تبين صدقه وعدم تبينه انتهى مولغه
قوله بينهما صغر لكونه في الغالب افرادا من الاوسط
اي ومن غيره قد يكون مساويا للاوسط او اعم
منه الاول كقولنا كل انسان ناطق وكل ناطق جسم
والثاني كقولنا بعض الحيوان انسان وكل انسان جسم اهـ

الألوكة
www.alukah.net

مولفه قوله لتوسطه وجمعه اي مناسبته للطرفين
قوله وان كان سيأتي في كلام المص بعضه اما قال بعضه لان
الذي قوم خمسة دعاوي كل واحدة دليلها والذي سنذكره
المص ثلاثة من الخمسة بلا دليل وقوله ليتوقف فهم كلام المص
عليه لان قوله وذا انحد امتفرع الى قوله ذو اندراج لانهم
لما ببيان الاصغر والاكبر قيل ذلك انتهى مولفه قوله
ومامن المقدمات صغرى مامبتدا اخبره قوله
فيجب اندراجه والفقه هي مبتدا اخبره قوله صغرى
ومن المقدمات حال والجملة صلة ما وحذف صدر
الصلة لطولها بالحال انتهى مولفه قوله فيجب اندراج
اصغرها اشار بهذا التقدير الى دفع اعتراض وهو
ان القضية لا تندرج في قضية اخرى وحاصل الدفع
ان هيهنا قضايا اثنان بين اندراج والضمير واثنان بين
في والكبرى اي فيجب اندراج افراد اصغرها في مفهوم اوسط
الكبرى انتهى مولفه قال في شرحه الكبير فالاضافة في اصغرها
لامية او بمعنى في بجعل الصغرى ظرفا انتهى قوله ولو
كان مساويا للاصغر او هو غاية وتعميم في الاندراج كما
يوخذ من شرحه الكبير وعبارته فيه والاندراج
حاصل ولو كان الاوسط مساويا للاصغر لان
ماهية كل شخص او عارضه اعم من ذاته فاذا
قلت كل انسان ناطق وكل ناطق جسم فالمراد من

اسم كان يرجع للاوسط
اي ولو كان الاوسط
مساويا للاصغر صح

الانسان

الانسان افراده فالمندرج في الناطق كل فرد فرد
بخصوصه وكذا لو قلت في الصغرى كل انسان
ضاحك واذا قلت العالم متغير وكل متغير حادث
فالمندرج في المتغير كل جزء من اجزاء العالم حيث
اعتبرنا العالم اسما لمجموع ماسوى الله تعالى
وقولنا وكل متغير حادث المندرج كل فرد فرد
بخصوصه من افراد المتغير في مفهوم حادث
بل ولو كان الاوسط اخص من الاصغر نحو بعض
الحيوان انسان وكل انسان ناطق فافراد
هذا البعض مندرج كل فرد منها في الانسان
والحاصل ان المراد من الموضوع افراده معتبرا
كل فرد فرد بخصوصه انتهى بحروفه قوله لان ماهية
كل شخص الخ اشار بذلك الى ان الوسط دايرا
بين كونه ماهية او عارضا والماهية اما مشتركة او مختصة
مثال الماهية المختصة كل آدمي انسان وكل انسان جسم
ومثال المشتركة كل انسان حيوان وكل حيوان جسم
فالحيوان ماهية افراد الانسان المشتركة بينها وبين
الجمار مثلا ومثال العارض كل انسان ضاحك وكل ضاحك
جسم قوله بل ولو كان اخص هذا معطوف على قوله
ولو كان مساويا اي بل ولو كان الوسط اخص وقوله
نحو بعض الحيوان انسان الخ الوسط هنا اخص

الألوكة
www.alukah.net

من الاصغر بقطع النظر عن المراد منه وهو بعضه الانساني
بل وبالنظر للمراد بقطع النظر عن الواقع اذ مفهوم
البعض من حيث هو اعم من الانسان انتهى مولفه
قوله واما الاستثنائي فيرجع الى الشكل الاول الخ غرضه
بهذا ابيان تحقق الاندراج الذي قرره الاستثنائي
بان يؤول الى ان يصير اقترانيا كما ذكر انتهى مولفه وفيه
ان الاندراج في الاقتراني انما احتيج اليه ليتعرى
حكم الاكبر للاصغر بواسطة الاوسط وهذا القدر مستغنى
عنه في الاستثنائي لان انتاجه لوجه اخر وهو انه يلزم
من ثبوت الملزوم ثبوت لازمه ومن رفع اللازم رفع
ملزومه قوله بان يقال مضمون التالي امر محقق ملزومه
هذا اذا كان الغرض استثناء عين المقدم لينتج عين
التالي قوله او مضمون المقدم الخ هذا اذا كان
الغرض استثناء نقيض التالي لينتج نقيض المقدم
انتهى مولفه وذكره في شرحه الكبير قوله وعلى
هذا يحمل ما ذكر ابن سينا اي على هذا التاويل
الذي اولنا به كلام المصنف من تقدير المضافات
فان تقديرها يحتاج اليه في قول ابن سينا المتطن
لاندراج الصغري تحت الكبري اي لاندراج
افراد اصغر الصغري تحت مفهوم اوسط الكبري
وكما قدرت هذه المضافات الاربع في كلام المتن

تقدر

تقدر في كلام ابن سينا وعبارته في الشرح الكبير
اوضح من هذه العبارة التي نصها وعلى ما مر من التاويل
لكلام المصنف يحمل ما ذكر ابن سينا انتهت فمحل الحمل في كلام
ابن سينا قوله لاندراج الصغري تحت الكبري فلا دخل لما
قبله في كونه محمولا على ما مر وانما ذكر العبارة برمتها وان
كان محل الحمل هو هذه الجملة لما فيها من الفايدة وهو
اشارة الى انه لابد من العلوم الثلاثة قوله وما ذكره حواي
ما ذكره من اشتراط علم الثالث لان من العبارة المحمولة قوله
وعبارته في الطوالع الخ اي عبارة البيضاوي وغرضه
من تعدادها الاشارة الى اشتراط امر اخر غير العلم بالاندراج
وهو العلم بالترتيب والهيئة العارضين لهما قوله وحمل عليه
ايضا الخ هذا معطوف على قوله سابقا يحمل ما ذكره ابن سينا
اي وعلى هذا التاويل يحمل الخ وعبارته في شرحه الكبير تدل على
ذلك وانما حملناها على التاويل الذي ذكرناه بحمل قول المصنف الثم
لابد ان تكون الكبري اعم من الصغري اي فلابد ان
يكون مفهوم الاوسط فيها اعم من افراد الاصغر التي
في الصغري فليست الصغري بهيئتها وصورتها مندرجة
في الكبري بل معنى الاندراج ما ذكر انتهت والحاصل
ان المحتاج للتاويل عبارات ثلاثة اثنتان للمصنف احداهما
في متنه وواحدة في شرحه والثالثة لابن سينا تامل
قوله وذات حدا صغر الخ قال في شرحه الكبير واعلم

الألوكة
www.alukah.net

انه جري على السنة القوم صغري وكبري واصغر واكبر
وليس بلحن انكانوا لا يريدون تفضيلا على معنى من
وانما يريدون معنى فاعله وفاعل او تفضيلا مطلقا
فصحة المطابقة وان لم توجد ال ولا الاضافة كما قال ابن
هاني ... كان صغري وكبري من فواقعها
حصبا در على ارض من الذهب وكما يقول النحويون
جملة صغري او كبري والعروضيون فاصلة صغري او
كبري انتهى بحروفه وقول المتن وذات حد نعت لمحذوف اي
ومقدمة ذات حد اي طرف قوله لاشتمالها على الاكبر قال
في شرحه الكبير وبيان ذلك كما في شرح الامام
السنوسي على ايساغوجي ان النسبة بين
الطرفين مجهولة اذ لو كانت معلومة لم يحتج الى
استدلال فاحتيج الى امر زايد على طرفي المطلوب
يكون ذلك الامر الزايد معلوم النسبة
الى موضوع المطلوب فقضية تسمى مقدمة
وهي الصغري لاشتمالها على الاصغر الذي هو
موضوع المطلوب ومن نسبته الى محمول
المطلوب قضية اخرى تسمى ايضا
مقدمة وهي الكبري لاشتمالها على الاكبر الذي هو
محمول المطلوب فتمييز الصغري عن الكبري سواء
تقدمت الصغري في الذكر على الكبري او تاخرت

كل واحد من طرفي المطلوب فينشا من نسبته الى حد

والامر

والامر الثالث الذي علم نسبته الى كل واحد من
طرفي المطلوب يسمى حدا اوسط وهو الذي يكون
مشتركا متكررا في المقدمتين ولذلك كانت
اطراف المقدمتين في اللفظ اربعة وفي المعنى ثلاثة
وذلك الوسط المشترك هو الذي يجمع بين طرفي
المطلوب انتهى قوله والاوسط ووجه كونه وسطا
في غير الشكل الاول مع انه في غيره ليس متوسطا
لا لفظا ولا تعقلا اذ المراد انه واسطة وعلة وسبب
في الجمع بين الطرفين وان لم يذكر وسطا في غير الاول
قوله ذو اندراج في الاكبر هذا لا يتاتى في كل ضرب فيه سلب
مثلا اذا قلنا كل انسان حيوان ولا شيء من الحيوان بحجر
الحد الاكبر مسلوب عن الاصغر فلا يتاتى اندراج الاصغر فيه
وقس على ذلك الاشكال قوله وما يتعلق بذلك الذي يتعلق
بذلك هو قوله وتتبع النتيجة الخمس من الى اخر الفصل
قوله اي على هيئة الخ هذا هو معناه الاصطلاحي
واما معناه اللغوي فهو مطلق هيئة اي صفة تشي
فزاد المناطقة على هذا المعنى التقييد بكونها هيئة
قضيتي قياس فصار معناه عندهم لخص من اللغوي انتهى
سعد قوله المتن من غير ان تعتبر الخ سوار قال في شرحه
الكبير وهي اربعة سور ايجاب كلي وسور ايجاب جزئي
وسور سلب كلي وسور سلب جزئي وكذا جمع وان كانت

قضيتي القياس لا يكون فيهما الا سوران اذ لكل قضية
سور واحد قال سيدي سعيد يعني انه لا يشترط
في تسميته شكلا ان تعتبر فيه الكلية والجزئية والايجاب
والسلب وباعتبار ذلك يسمى ضربا وقرينة انتهى
وظاهر هذا يقتضي ان معنى كلام المصنف ان الشكل يطلق
على قضيتي القياس من غير اشتراط اعتبار الاسوار
اي سواء اعتبرت الاسوار او لم تعتبر وهو لا يلائم قوله
المصنف من غير ان تعتبر الاسوار المقتضي ان الملحوظ
في التسمية عدم اعتبارها لا عدم اشتراط اعتبارها
انتهى بحروفه قوله في المتن اذ ذاك بالضرب له يشاء
قال في شرحه الكبير اذ اي وقت ذاك اي اعتبار الا
سوار ويصح كون اذ تعليلية بالضرب لاي لما ذكر من
الهيئة المعتبر فيها الاسوار هذا على ان اذ بمعنى وقت واما
على انها تعليلية فالضمير فاعله عايد على قوله ذاك يشاء
اي يدل بضم الياء والمعنى على الاول وقت اعتبار الاسوار
يدل على الهيئة المعتبر فيها ما ذكر بالضرب فاطلق الاخص
وهي الاشارة على الاعم وهي الدلالة اذ ليست دلالة الضرب
على الهيئة المذكورة دلالة اشارة بل صريحة والمعنى
على الثاني لان اعتبار الاسوار يدل عليه بلفظ
الضرب ويصح على هذا اي على كون اذ تعليلية
كون اسم الاشارة عايدا على قضيتي قياس باعتبار

هيئتها

هيئتها واعتبار الاسوار ويكون افراد اسم الاشارة وتذكيره
باعتبار التاويل بالمذكور والحاصل ان الشكل هو الهيئة
الحاصلة من الصغرى والكبرى باعتبار طرفي المطلوب مع الحد
الوسط من غير اعتبار الاسوار وان كانت موجودة سميت بذلك
تشبيها لها بالهيئة الجسمية الحاصلة من احاطة الحد الواحد
او الحدود بالمقدار والضرب عبارة عن الهيئة الحاصلة
من اجتماع الصغرى والكبرى باعتبار ذلك مع اعتبار
الاسوار انتهى قوله باعتبار الاسوار اي وباعتبار الحد
الوسط مع طرفي المطلوب هو عبارة عن الهيئة الحاصلة
من الاسوار ومن طرفي المطلوب مع الحد الوسط اصرح
به في كبيره قوله اخص من الشكل فيه نظر بل هما متباينان
لما علم من كلامه من ان الشكل هيئة القياس باعتبار
الحد الوسط مع طرفي المطلوب وان الضرب هيئته
باعتبار الاسوار ومعلوم ان الهيئتين صفتان
متغايرتان ليست احداهما اخص من الاخرى
وقال مولقه والحاصل في المقام انه ان اعتبر مفهوم
الشكل والضرب كانا متباينين وان اعتبر الافراد
فان اعتبر مطلق فرد الضرب لا مخصوص كان
مساويا لمطلق الشكل وان اعتبر فرد الضرب
المخصوص كالمولق من موجبتين كليتين كان الضرب
اخص من الشكل انتهى وفيه انه اذا اعتبر مطلق الفرد

الألوكة
www.alukah.net

لا يظهر التساوي لما تقدم من ان هذا مسماه الهيئة
الحاصلة من اعتبار الحد الوسط مع طرفي المطلوب
وذاك مسماه الهيئة المعتبر فيها الاسوار د طرفا المطلوب
مع الحد الوسط فمطلق فرد الضرب هو مطلق
هيئة حاصلة من اعتبار الاسوار د الحد الوسط
مع طرفي المطلوب وهذه الهيئة ليست مساوية
لهيئة الشكل انتهى **قوله** في المتن بحسب الحد الوسط
قال في كبيره واحترز بقوله بحسب الحد الوسط عن
اعتبار تتبع احد طرفي الكم والكيف والايجاب والسلب فلا
تعتبر في الانقسام وان كانت موجودة انتهى بحروفه **قوله**
في المتن على الترتيب في التحلي قال في شرحه الكبير على هذا
الترتيب المتقدم في التحلي القوة فاقواها الاول
لانه بين الانتاج لان الكبرى فيه دالة على ثبوت
حكم من ايجاب او سلب لكل ما ثبت له الوسط ومن جملة
ذلك الاصغر فيثبت حكم الكبرى له ولا حاجة مع
هذا الى فكر انتهى بحروفه **قوله** لانه المنتج للمطالب
الاربعة قال في شرحه الكبير التي منها اشرف المطالب
الذي هو الايجاب الكلي لاشتماله على الطرفين على
الايجاب الذي هو اشرف من السلب فان الوجود
خير من العدم وعلى الكلية التي هي اشرف من الجزئية
لانها انفع في العلوم ولدخولها تحت الضبط بخلاف

الجزئية

الجزئية ولانها اخص والاخص اكمل من الاعم لاشتماله على امر
زايد انتهى بحروفه **قوله** ولانه على النظم الطبيعي اي الذي في
النفس انتهى مؤلفه **قوله** لمشاركته اياه في صغراه الخ قال
في شرحه الكبير ويعارض هذا ان المحمول محطا لفايده وفضلت
صغرى الاول على كبراه ايضا باشتراط الايجاب فيها والايجاب
اشرف من السلب لكن هذا الامر يشارك فيه الثالث
وفضل الشكل الثاني على الثالث ايضا بان الشكل الثاني يوافق
الاول في تقدم الاصغر على الاوسط بخلاف الثالث وايضا الثاني
ينتج الكلي وان كان سلبا وهو اشرف من الجزئي وان كان ايجابا
لان الكلي انفع من العلوم واضبط واكمل فشرف الايجاب الجزئي من
جهة واحدة وشرف الكلي من جهات متعددة وايضا الثاني قريب
من الاول في بيان الانتاج انتهى بحروفه **قوله** لمشاركته
اياه في اخس المقدمتين وهي الكبرى لانها مشتملة على
محمول النتيجة والموضوع اشرف منه لانه متبوع والمحمول
وصف تابع وربتة التابع دون رتبة المتبوع اهـ مؤلفه
قوله وبعده عن الطبع جدا ولهذا لم يوجد في القرآن بخلاف
الثلاثة فانها موجودة فيه اما الاول فمأخوذ من قوله تعالى
في احتجاج خليل الله تعالى سيدنا ابراهيم على نبينا وعليه
افضل الصلاة والسلام على انفراد مولانا جل وعلا بالربوبية
ونفيها عن النمرود المدعي لها جهلا وعنادا بقوله خطابا له ان الله
يأتي بالشمس من المشرق فات بها من المغرب فالصغرى انت

الألوكة
www.alukah.net

لا تقدر ان تاتي بالشمس من المغرب وهي ماخوذة من قوله
فات بها من المغرب لانه امر تعجيزي فقد نسب العجز اليه والكبرى
وكل من لا يقدر على ان ياتي بالشمس من المغرب فليس بربي وهي
ماخوذة من قوله تعالى ان الله ياتي بالشمس من المشرق واما
ورود القران بالشكل الثاني ففي استدلال الخليل عليه السلام
بالافول على عدم الوهية القمر والشمس في قوله تعالى فلما جن
عليه الليل راى كوكبا قال هذا ربي فلما افل قال لا احب
الافلين الايذ ووجه الاستدلال والله اعلم ان الصغرى
مصرح بها في قوله تعالى فلما افل وقوله فلما افلت وهي
هذا اي القمر او هذه اقل او افلة والكبرى لا شيء من الاله
بافل ماخوذة من قوله لا احب الافلين اي لا احب عبادة
الافلين ينتج هذا ليس باله واما الشكل الثالث ففي
رد الله تعالى على اليهود القايلين ما انزل الله على بشر من شيء
بقوله تعالى قل من انزل الكتاب الذي جاء به موسى نورا
وهدى للناس فالصغرى موسى بشر وهي ماخوذة
من قوله الاية والكبرى موسى انزل عليه الكتاب وهي
ماخوذة من صريحها ينتج بعض البشر انزل عليه الكتاب
وهو حزبية موجبة تكذب القضية السالبة التي قالتها اليهود
وهي لا شيء من البشر انزل عليه كتاب انتهى ملخصا من
شرحه الكبير قوله كما تقدم اي في قوله واحترز عن قضيتي غير
القياس قوله فقاسد النظام اي الترتيب في هذا

اظهار في مقام الاضمار اذ كان يقال فقاسد انتهى مولفه وقال
في شرحه الكبير واعترض على الشكل الاول والرابع بانهما
ليس فيهما مكرر لان المراد من الموضوع ذاته اي افراده
فان ذات الشيء يطلق عند المناطقة على افراده كما انهما
قد تطلق على الحقيقة والمراد من المحمول مفهومه فلو تكرر الوسط
الا اذا كان المراد به واحدا في المقدمتين في الشكل الثاني
لكون المراد به المفهوم في المقدمتين فيتكرر لانه موضوع
في المقدمتين فيكون المراد به الافراد في المقدمتين فيتكرر واما
الاول والرابع فلا تكرر في الاول محمول في الصغرى فالمراد
منه المفهوم وموضوع في الكبرى فالمراد منه الافراد
فلا يكون متكررا ولانه في الرابع موضوع في الصغرى
فالمراد منه الافراد ومحمول في الكبرى فالمراد منه
المفهوم ولا يخفى ان هذا الاعتراض انما يتاتى في
الحمليتين لان في الشرطيتين واجبيان المراد ان
افراد الموضوع يصدق عليها ثلاث مفهومات
مفهوم الموضوع ومفهوم الوسط ومفهوم
الاكبر فنحو كل انسان حيوان وكل
حيوان جسم افراد الانسان يصدق عليها
مفهوم الانسان ومفهوم حيوان ومفهوم
جسم وليس المراد ان افراد الانسان هي
مفهوم حيوان والا لكانت القضية كاذبة

وكان موضوع عافيهما معاوذلك
في الشكل الثالث

الألوكة
www.alukah.net

لان الافراد ليست نفس المفهوم بل المراد ان افراد الانسان
يصدق عليها مفهوم الحيوان وقولكم لا يتكرر الحد الوسط
الا اذا كان المراد به واحدا في المقدمتين ممنوع بل
المراد بالتكرر ان يكون مفهوم الوسط معتبرا من
حيث صدقه على الافراد في المقدمتين ولا شك ان حيوانا
في المثال المذكور ماخوذ من المقدمتين من حيث صدقه
على الافراد فقد تكرر مفهوم الوسط ولا يضرنا كون المراد
منه في الكبرى الافراد من حيث صدق الحيوانية عليها
لانه ليس المراد اتحاد المقصود من الوسط في المقدمتين
بل المراد ما تقدم ويرد على هذا الشكل الرابع نحو كل انسان
حيوان وكل ناطق انسان فان قلت يرد نحو كل انسان
حيوان والحيوان جسم فان المراد بالحيوان المفهوم في
المقدمتين مع انهم قالوا انه ليس هنا وسط مكرر قلت لم يتكرر
فيه المفهوم من حيث الصدق على الافراد في المقدمتين فصح
قولهم ليس فيه مكرر وصح جعلهم اياه من فاسد الصورة وان
كان المراد فيه مفهوم الحيوان في المقدمتين فانه ورد في
الصغرى مفهوم الحيوان من حيث صدقه على افراد الانسان
وفي الكبرى مفهوم الحيوان لا من هذه الحيثية بل من حيث
هو اه بحروفه ولا يخفى ان هذا الجواب انما ينفع في الضروب
الموجبة واما التي فيها سلب كقولنا كل انسان حيوان
ولا شيء من الحيوان بحجر فلا ينفع في هذا الجواب

فيها

فيها ان افراد الموضوع لم يصدق عليها ثلاث مفهومات
لمباينة الاكبر لها بل مفهومان فقط تامل **قوله** في المتن
وان تري كلية كبراه قال في شرحه الكبير تري بضم التا
من الرؤية بمعنى العلم اي تعلم علما يقينيا ويصح فتح
التا اي تعلم انت خطاب عام لكل من يصح منه العلم كلية بالنصب
مفعول ثان لترى قدم على قوله كبراه نائب فاعل
ترى على ضم التا وقد كان مفعولا اول بحسب الاصل واما
على فتح التا فانه يكون مفعولا اول بحسب الحال **قوله**
واضطربت النتيجة اي اختلفت كذبا وصدقا **قوله** واما
المهملة ففي قوة الجزئية الخ جواب عما يقال تقدم ان اقسام
الحملية ثمانية فكان مقتضاه ان تكون اقسام كل ضرب
اربعة وستين فاجاب بان اربعة منها لا تعتبر في العدد
وهي المهملة بقسميها والشخصية بقسميها فهي تابعة
للمسورات الاربع فتقتصر في العد عليها **قوله** في حكم الكلية في
جميع الاشكال مثالها في الشكل الاول هذا زيد وزيد انسان
ومثالها في الشكل الثاني كل فرس صهال وزيد ليس بصهال
فلا شيء من الفرس بزيد **قوله** في قوة الكلية الاولى ان يقول
في حكم الكلية **قوله** بل هي في حكم الطبيعة في غير الاشكال الخ
اي الشخصية في حكم الكلية في جميع الاشكال وفي غير الا
شكال **قوله** تنعكس بعكس النقيض الى الكلية اذا كانت موجبة
مراده بعكس النقيض الموافق والمخالف فعكس المثال

الألوكة
www.alukah.net

المذكور بالموافق كل ما ليس بحيوان ليس بزيد وبالمخالف
لاشئ من غير الحيوان بزيد انتهى مولفه وانظر ما وجه
التقييد بقوله اذ كانت موجبة هنا وفي الكبير
قوله لم يخرج عن موضوعها فردا ما اما عدم خروج
شئ من الافراد من الكلية فلوجود السور الحاضر
لجميعها واما عدم خروج شئ في الشخصية فلعدم تعدد
الافراد فيها فقد اشتركا في عدم خروج شئ عن موضوعها
قوله فتضرب بالمربع الصغريات الخ هذا معطوف على
قوله سابقا واثنان في اثنين باربعة انتهى مولفه قوله في الطبيعية
والخزيمية الموجبتين الصغريين الخ ولم نضرب في احوال
الصغرى مطلقا لما تكرر اخرهما مع السالبتين مع ما
تقدم من ضرب السالبتين الصغريين في احوال
الكبرى مطلقا قوله هذا طريق الاسقاط الخ الفرق بين
الطريقين ان طريق الاسقاط يتعرض فيها صريحا
لبيان العقيم ويسكت عن المنتج فيفهم لزوما وان
طريق التحصيل بالعكس فيتعرض فيها صريحا لبيان
المنتج ويفهم العقيم باللازم انتهى مولفه ومال بعدا
الفرق ان الطريقة الاولى عبارة عن بيان مفهوم الشرط
والسكوت عن منطوقه والثانية بالعكس وعبارته
في كبيره والفرق بين طريق الاسقاط وطريق التحصيل
ان طريق الاسقاط يذكر فيه العقيم صريحا والمنتج يوخذ

بالمفهوم

بالمفهوم وطريق التحصيل بالعكس انتهى بحروفه قوله نحو كل وضو
عبادة ربما منع الحنفي الصغرى او كلية الكبرى ويجاب بان
هذا منا قسنه في المثال وهي ليست من باب الطلاب قوله
مذكور في المطولات قال في شرحه الكبير وقدم الضرب الاول
لجمعه الشرفين الكلية والايجاب وقدم الثاني على الثالث لان
الكلي وان كان سلبا اشرف من الجزئي مع الايجاب افضل
من الجزء وان كان ايجابا والثالث على الرابع لان الجزء مع الايجاب
افضل من الجزئي مع السلب انتهى بحروفه قوله ان يختلفا في
الكيف قال في شرحه الكبير ويختلفا بالباء كما هو المحفوظ ولم يك
هنا التانيث مع ان الفاعل ضمير منفصل لمونث لتاولهما
بالمقولين انتهى بحروفه قوله خبره قوله شرط وقع اي خبره
شرط من هذا التركيب فالخبره مفرد ولرجحان مقدمة غلبي
صاحبها لان نعت النكرة اذا تقدم عليها ينصب حالا ووقع
صفة للشرط لان الجمل بعد النكرات صفات وعايد المبتدا اول
الضمير في قوله مولفه قوله لم يلزم توافق الاصغر والا
كبرى اي عند ايجابهما ولا تباينهما اي عند سلبهما اي ومرارا لانتاج
على التوافق حتى تكون النتيجة موجبة او التباين
حتى تكون سالبة وحيث لم يلزم التوافق عند
ايجابهما ولا التباين عند سلبهما وجب العدول
الى اعتبار اختلافهما اللازم له التباين قوله
فتضطر النتيجة اي صدقا وكذبا وقوله اما في الطو

الألوكة
www.alukah.net

جبتين اي اما اضطرارها في الموجبتين قوله وكل فرس
حيوان كان الحق السلب اي الموافق للواقع مع ان مقتضى
القياس الايجاب لعدم السلب فيه هذا خلف
قوله واما في السالبتين معطوف على قوله اما
في الموجبتين اي واما اضطرارها في السالبتين قوله
لم يلزم نفي الاكبر عن شيء من افراد الاصغر اي المبني
عليه انتاج هذا الشكل اذ هو مبني على نفي الاكبر
عن الاصغر بواسطة نفي اللازم الذي هو المحمول عن
احد الملزومين واثباته للاخر فيتنافيان فيه
والتنافي في اللازم يقتضي التنافي في الملزوم مثلا
اذا قلنا كل حمار ناهق ولا شيء من الانسان بناهق
ينتج لا شيء من الحمار بانسان لانا اثبتنا للحمار الناهقية
ونفيناها عن الانسان فيلزم ان يكون الانسان غير
الحمار والا لما انتفى اللازم عن احدهما وثبت للاخر اه
مولفه قوله نفي الاكبر عن الاصغر اي الذي هو مبني
الانتاج واما نفي بعض افراد الاكبر عن الاصغر فلا يكفي
انما النافي نفي مفهومه عن افراد الاصغر قوله كقولنا
لا شيء من الانسان بفرس الخ هذا مثال للحرية
الموجبة الكبرى والذي قبله مثال للسالبة الكبرى
قوله فلا ينتج هذا الشكل الا سالبة اي كلية
او جزئية فينتج مطلبين من الاربعة انتهى مولفه

وقال

وقال في كبيره ووجه ترتيب هذه الضروب على ما مر ان الضربين
الاولين اشرف من الاخيرين من مقدمات ونتيجة لان الكلية
مطلقا اشرف من الجزئية كما مر وقدم الاول على الثاني والثالث
على الرابع لانهما اشرف من كل منهما لاشتمالهما على صغرى الكلم
انتهى بحروفه قوله صغرى النظم او الترتيب في المتن
والثالث الايجاب في صغراها الثالث صفة مبتدا محذوف
اي والشكل الثالث كما قدره الشارح وقوله الايجاب
خبر مبتدا محذوف كما قدره والجملة خبر الاول والجار
والمجرور في موضع الحال انتهى مولفه قوله لم يلزم
التقا الاصغر بالاكبر الذي هو مبني انتاج هذا
الشكل فمبناه على الالتقا اي اجتماع الاصغر بالاكبر
لانه قد حكم بهما على شيء واحد فيلزم اجتماعهما لان
ملزومهما واحد مثلا اذا قلنا كل انسان حيوان وكل
انسان بشر فقد حكم بالحيوانية والبشرية على شيء واحد
فيلزم ان بعض الحيوان بشر وهو المطلوب واذا قلنا
كل انسان حيوان ولا شيء من الانسان بحجر فقد نفينا
عن الانسان الحجرية واثبتنا له الحيوانية فيلزم سلب
الحجرية عن الحيوانية والا لما صح نفي احدهما عن شيء
واثبات الاخر له فينتج بعض الحيوان ليس بحجر
وهو المطلوب فالمراد بالالتقا الاجتماع ومبنى
لزومه في الاثبات ان يكون الاكبر ثابتا للاصغر

الألوكة
www.alukah.net

دايما كالضرب الاول من السنة المنتجة فانه مركب من مع
حيتين كليتين والاكبر فيه ثابت للاصغر دايما ومعنى لزوم
الاكبر للاصغر دايما ان يكون الاكبر مسلوبا عن الاصغر دايما
لم يتبين قطعا الضرب الثاني من السنة المنتجة الحملية
فانه مركب من موجبة كلية وسالبة كلية والاكبر فيه منتف
عن الاصغر دايما ومعنى عدم لزوم الاكبر للاصغر في الثبات ان
يكون الاكبر قد يسلب عن الاصغر ومعنى عدم لزوم الاكبر
في النفي ان يكون الاكبر قد يثبت للاصغر قوله كما اذا قلت
لاشيء من الانسان بحجر وكل انسان ناطق الخ هذا مثال لما اذا كانت
الصغرى سالبة والكبرى موجبة قال في كبيره وكذا لو كانتا
سالبتين معا نحو لاشيء من الانسان بفرس ولاشيء من
انسان بصهال فالنتيجة كاذبة ولو قلت بدل الكبرى
ولاشيء من الانسان بحجر صدقت انتهى قوله فلا يلزم لذلك
اي لاجل جواز المغايرة بين البعضين قوله نحو بعض
الحيوان انسان وبعض الحيوان ناطق الخ قال في كبيره
بعد هذا المثال هذا اذا كانتا موجبتين وكذا لو كانت
الكبرى سالبة كما لو بدلت الكبرى بقولك وبعض الحيوان
ليس بناطق اوليس بفرس والحق في الاول الايجاب
وفي الثاني السلب قوله ولو قلت بدل وبعض الحيوان
الكبرى وبعض الحيوان فرس لكانت كاذبة الخ اي
وح يكون البعض المحكوم عليه بالاصغر غير البعض

المحكوم

المحكوم عليه بالاكبر قوله فسقط بايجاب الصغرى
ثمانية اضرب الخ اي فبعد بيان الشرطين بالاستدلال عليهما
تبين ما سقط بهما وما بقي قوله الموجبة الجزئية صغرى
مع الجزئية الموجبة او السالبة كبرى اي عملا بالشرط الاول
ولا يصح ان تكون سالبة جزئية ليلا يتكرر قوله انتجت
مع الرابع كبرياتي لتحقق الشرطين فيها وهو
ايجاب الصغرى وكلية احداهما ولو انضم لزلك كلية
الكبرى ايضا فالمراد بكلية احداهما عدم جزئيتهما
معا فيصدق بكليتهما انتهى مولفه قوله الاول مع
حيتين كليتين ينتج موجبة جزئية الخ قال في كبيره
وانما لم ينتج كلية موجبة اذا كانت المقدمتان كليتين
موجبتين ولا سالبة كلية اذا كانتا كليتين والكبرى
سالبة لجواز كون الصغرى اعم من الاكبر نحو كل انسان
جسم وكل انسان ناطق او حيوان ونحو كل انسان
حيوان ولاشيء من الانسان بفرس قوله الثالث من
موجبتين والكبرى فقط كلية الخ هذا الذي جعله
ابن الحاجب ثانيا انتهى مولفه قوله الرابع من موجبتين
والكبرى فقط جزئية الخ جعل هذا رابعا ليس على
طريقة الاتيرة في الرموز اذ هذا بحسب الرموز خامس
فجرى هنا على طريقة وهناك على اخرى قوله ليس هو
يصح بيعه تقديم ليس على الرابطة لتكون القضية

الألوكة
www.alukah.net

سالبة وانما لم يقبل لا يصح بيعه لان الغالب في الداخلة
على المحمول ان تكون للعدول فتكون القضية موجبة
والغرض كونها سالبة انتهى مولفه قوله وشكل رابع الخ رابع
مبتدا صفة محذوف وقوله عدم جمع الخسيتين خبر مبتدا
محذوف اي شرطه كما قدره الشم والجملة خبر المبتدا الاول
والرابط الهاء من شرطه كما تقدم تظيره ذلك قوله كهذه اي
الحزيية السالبة وما في قولها كالمهملة قوله بستيين اي
يظهر اشارة بذلك الى ان السين والتاء زيدتا قال في شرحه
الكبير وقد استعمل بعض المولدين في الرجز زيادة حرف
ساكن اخر الشطر الاول واخر الشطر الثاني كما هنا وان
كان العروضيون لم يذكروه بل ظاهر كلامهم منعه وهل هذا
يسمى تذييلا ممنوعا وهو خارج من تعريف التذييل
وعلى تسليم انه يسمى تذييلا فالتذييل الجائز خاص بالكا
مل والبسيط وكان من استعمل ذلك تسامح فيه لشبه
مستفعلن اخر شطر الرجز بمستفعلن اخر مجزو
البسيط وقد تقدم نظيره في قوله والكليات خمسة
دون انتقاص جنس وفصل عرض نوع وخاص
وفي الخسيتين مع بستيين سناد الحذف وهو اختلاف
حركة ما قبل الردف بفتحة مع غيرها والردف حرف
اللين قبل الروي لكن هنا جائز للمولدين كما نص عليه
شيخ الاسلام في شرح الخزرجية بل نص على ان بقية انواع

السناد والايطاء والتضمين جائزة لهم اليوم انتهى بحروفه
قوله وتقرير ذلك الخ انما قرر المقام على هذا الوجه مع
ان كلام المتن ليس كذلك لما يرد على المتن من الاشكال وهو ان
مقتضى صنيعه ان الضرب المركب من موجبتين الصغرى
فقط جزيية من المنتج لعدم جمع الخسيتين فيه مع انه
عقيم فلذلك نقلنا كلام السنوسي ايضاحا للمقام اهـ
قوله فان كان الاول فشرط انتاجه ان لا يجتمع فيه
خسيتان الخ هذا القسم هو محل شرط المتن ويقيد كلامه
بما اذا لم تكن الصغرى موجبة جزيية فان كانت فله
شرط اخر وهو ان تكون كبراها سالبة كلية انتهى
مولفه قوله فاما في مقدمتين وفيه ح ست صور السا
لبتان الكليتان والجزيتان والمختلفتان والسا
لبتان صغريان مع الموجبة الجزيية مع الموجبة
الجزيية كبرى وقوله او في مقدمة واحدة وفيه ح
صوريان الموجبة الكلية صغرى قوله مع السالبة
الجزيية كبرى وعكسه قوله او كانت الصغرى سالبة
الخ اي كلية او جزيية قوله اما اذا كانتا سالبتين الخ
فيه اربع صور لانهما اما سالبتان كليتان او جزيتان
او مختلفتان قوله اخص القرائن جمع قرينة وهي والضرب
بمعنى واحد فالقرائن بمعنى الضروب كما يدل عليه كلامه في شرحه الكبير
وقوله منهما اي من السالبتين قوله هو المركب من سالبتين كليتين

الألوكة
www.alukah.net

الخ انما كان هذا المركب من سالبتين كليتين اخص لان السالبة الكلية
اخص من الجزئية اذ لا تصدق الا عند سلب المحمول عن جميع
الافراد بخلاف الجزئية لانها تصدق عند ذلك وعند السلب
عن البعض فقط اي فالمركب من الاخص اخص فهذا الضرب
اخص اقسام السالبتين الاربع لوجود الجزئية في باقيها مخصصة
او مع الكلية قوله والاختلاف الدال على العقم اي اختلاف النتيجة
صدقا وكذبا قوله والحق الايجاب اي في الحق في نفس الامر بقطع
النظر عن القياس فلا يرد انه لا ينتج الكلية الموجبة لان المقدمتين
سالبتان فكيف ينتج الايجاب انتهى مولفه قوله واما
اذا كانت الصغرى سالبة اي كلية او جزئية قوله فلان اخص
القرينتين منهما الخ القرينتين اي الضربين منهما اي من السالبة
بقسميها ومن الجزئية الموجبة هو المركب الخ انتهى مولفه قوله
والاختلاف متحقق فيه اي اختلاف النتيجة صدقا وكذبا
قوله بمتحرك بالارادة بكر متحرك لانه لا يقدح في هذا
التنكير لبيان بمتحرك في القياس معرفا بالالف واللام
لان النتيجة لا يجب ان تتبع القياس في التعريف
والتنكير انتهى مولفه قوله كانت سالبة جزئية اسم كان
يرجع للمقدمة الواحدة اي كانت المقدمة الواحدة قوله
يلزم الاختلاف اي اختلاف النتيجة صدقا وكذبا قوله
فهذه القرائن الاربع اي السالبتان الكليتان والسالبة
الكلية مع الجزئية الموجبة والسالبة الجزئية مع الكلية

الموجبة

الموجبة صغرى او كبرى قوله واذا لم ينتج الاخص لم
ينتج الاعم الخ لان النتيجة لازمة للقياس وكل ما لزم الاخص
لزم الاعم للزوم الاخص للاعم ولا زم اللازم انتهى
مولفه قوله لم ينتج الاعم الاعم اربعة السالبتان
الجزئيتان والمختلفتان والسالبة الجزئية صغرى
مع الجزئية الموجبة كبرى فالثانية حكمه بالدليل الاربعة
التي هي صور الاخص والمقيس اربعة وهي صور
الاعم قوله او موجبة بقسميها معطوف على سالبة
بقسميها اي فسمي الموجبة الذين هما الكلية والجزئية
قوله مع الموجبة الكلية التي هي اخص من الموجبة
الجزئية انما كانت الموجبة الكلية اخص من الموجبة الجزئية
لانها لا تصدق الا عند ثبوت المحمول لجميع الافراد
والجزئية تصدق عند ذلك وعند الثبوت للبعض فقط
قوله واما الموجبة فلان اخص القرينتين منها
اي من الموجبة بقسميها اللذين هما الكلية والجزئية والا
خص من القسمين هو المركب الخ قوله ثلاثة الموجبة
الجزئية صغرى مع غير السالبة الكلية الخ فمن هذه
الثلاثة اثنان فيهما الخسة وتقدم ثمانية
ومن المنتج واحدة فيها الخسة فجميع ما جمع
الخستين احد عشر ضربا منها واحد منتج قوله
الضرب الاول من كليتين موجبتين ينتج

شبكة الألوكة
www.alukah.net

موجبتين جزئيتين قال في شرح الكبير ولم ينتج كلية لجواز
كون الاصغر اعم من الاكبر نحو كل انسان حيوان
وكل ناطق انسان والمقدم شرط الكلية وهو عموم وضع
الاصغر في الصغرى او في عكسها قوله الثالث من
كليتين والصغرى سالبة قال في شرحه الكبير
وانما انتج هذا الكلية لعدم جواز كون الاصغر فيه
غير مباين للاكبر ولان الاصغر فيه عام الوضع
في العكس كما مر قوله الرابع من كليتين والكبرى سالبة
عكس ما قبله وانما لم ينتج هذا الضرب كلية لجواز كون
الاصغر اعم من الاكبر وسلب الاخص عن جميع افراد
الاعم كاذب كقوله كل انسان حيوان ولا شيء من الفرس
بانسان فالحيوان الذي هو الاصغر اعم من الاوسط
الذي هو الانسان ومن الفرس الذي هو الاكبر
وكلاهما مندرج تحت الاصغر الذي هو الحيوان من
شرح مختصر السنوسي قوله صغراها قال في كبراه اي
المقدمتين المفهومتين من السياق قوله اعاد المقدمتين
مع كلية الصغرى او اختلافهما بالكيف مع كلية احداهما
وبيان طريق الاسقاط على هذا ان تقول قوله مع كلية
الصغرى اسقط صورتين الجزئية الموجبة
صغرى مع الموجبتين كبريين وقوله او اختلافهما
بالكيف اسقط اربعة وهي السالبتان الكليتان

والجزئيتان

والجزئيتان والمختلفتان وقوله مع كلية احداهما اسقط
اثنين الجزئية الموجبة صغرى مع الجزئية السالبة كبرى
وعكسه وبيان طريق التحصيل ان تقول قوله ايجاب
المقدمتين مع كلية الصغرى يقتضي ان ينتج اثنان
الكلية الموجبة صغرى مع الموجبتين كبريين وقوله
او اختلافهما بالكيف الخ يقتضي ان تنتج ستة لان الصغرى
ان كانت موجبة كلية انتجت مع السالبتين كبريين
وان كانت سالبة جزئية انتجت مع الموجبة الكلية وان كانت
موجبة جزئية انتجت مع السالبة الكلية قوله فالامر الثاني
هو قوله اختلافهما في الكيف مع كلية احداهما قوله
شروط تطلب من المطولات منها كون السالبة في الثلاثة
من احدى الخاصتين اي المشروطة الخاصة والعرفية
الخاصة فقوله فيما سبق بعض المستيقظ ليس
نائم يمكن جعلها خاصة بان يقال بعض المستيقظ ليس
بنائم مادام مستيقظا لا دائما وكذا يقال في السالبة الواقعة
في السابع والثامن انتهى مولفه وعبارته في كبراه
لكن بشرط لانتاج هذه الاضرب الثلاثة زيادة
على ما مر ان تكون موجهة بما هو مذكور في المطولات
وقد ذكرته في شرح نظمي للمختلطات وبسطت
فيه الكلام على ذلك قوله كم كل كهف الخ هذه
ابيات ثلاثة منظومة من بحر البسيط مشتملة

على الرمز بها بربعة حروف وهما الكاف واللام والباء والسين
وجملة ما يكتب في هذه الاسماء بقلم الحرف ستة وثلاثون
حرفا منها ثمانية احرف لضروب الشكل الاول لان ضروبه
اربعة وكل ضرب فيه مقدمتان فهي ثمان مقدمات ثمانية
احرف اخرها اللام من لذ ومنها ثمانية احرف لضروب
الشكل الثاني لان ضروبه اربعة ايضا وفي كل ضرب
مقدمتان فهي ثمانية لكل مقدمة حرف مبدوها كاف كم
الواقعة بعد لذ واخرها كاف كملا ومنها اربعة احرف لضربين
من الشكل الثالث مبدوها الكاف من كم بدر واخرها السين
من سلما لان ضروب الثالث ستة طوى اربعة منها واعمل
عليها على الشكل الاول ورمز للخامس والسادس منها
باربعة احرف ولو ذكر اضرابه الستة لاحتاج لاثني عشر
حرفا لان كل ضرب فيه مقدمتان فتكون اثني عشر
مقدمة لكل واحدة حرف ومنها ستة عشر حرفا
لضروب الشكل الرابع لانها ثمانية على طريق المتاخرين
وفي كل ضرب مقدمتان تكون ستة عشر مقدمة
بستة عشر حرفا مبدوا حروفها كاف كم كان واخرها
الباء من بضروب فاذا اردت توزيع هذه الرموز
على ترتيب ضروب الاشكال قلت في بيان ضروب
الشكل الاول ان الكافين من كم كل للموجبتين قوله
الكليتين اللتين هما الضرب الاول منه وان الكاف

واللام

واللام من كهف له للضرب الثاني منه الذي هو مركب
من موجبة كلية وسالبة كلية وان الباء والكاف من
بركساه للضرب الثالث منه المركب من موجبة
جزئية وموجبة كلية وان الباء واللام من بها فذ
للضرب الرابع منه المركب من موجبة جزئية
وسالبة كلية فقد تم ضروب الشكل الاول بلام لذ
وان الكاف واللام من كم له للضرب الاول من الشكل
الثاني المركب من موجبة كلية وسالبة كلية وان اللام
والكاف من لاذ كم للضرب الثاني منه المركب من سالبة كلية
وموجبة كلية وان الباء واللام من بل لذ للضرب الثالث منه
المركب من موجبة جزئية وسالبة كلية وان السين والكاف
من سما كملا للضرب الرابع منه المركب من سالبة جزئية وموجبة
كلية فقد تمت ضروب الشكل الثاني بالكاف من كملا
ولذ فعل امر مبني على السكون لانه يقال ارسلت الصقر
على الصيد فلافه اي التف عليه وجعله تحت رجليه
ويقال لافه اي خالطه والتف عليه وضروب الشكل
الثالث ستة اربعة منها كضروب الشكل الاول فاستغني
عن الرمز اليها لعلمها من هذا التشبيه والضرب الخامس
منه موجبتان والكبرى فقط جزئية واليه الاشارة
بالكاف والباء الموجودة من كم بدر والضرب السادس منه كلية
موجبة صغرى وسالبة جزئية كبرى واليه الاشارة بالكاف

الألوكة
www.alukah.net

والسين من كوي سلما فقد تمت ضروب الشكل الثالث بالبا
من سلما واما الشكل الرابع فاضربه ثمانية على اراي المتاخرين
الاول منها كليتان موجبتان واليه الاشارة بالكاف من كم
الضرب الثاني منه كلية موجبة صغرى وجزئية موجبة كبرى
واليه الاشارة بالكاف والبا من كلوبر الضرب الثالث منه
سالبة كلية صغرى وكلية موجبة كبرى واليه الاشارة
باللام والكاف من للوداد كلا الضرب الرابع منه كلية
موجبة صغرى وسالبة كلية كبرى واليه الاشارة بالكاف
واللام من كم لاح الضرب الخامس منه موجبة جزئية صغرى
وسالبة كلية كبرى واليه الاشارة بالبا الموحدة واللام
من بور لليل الضرب السادس منه جزئية صغرى وكلية
موجبة كبرى واليه الاشارة بالسين المهملة والكاف من
سام كم الضرب السابع منه كلية موجبة صغرى وسالبة
جزئية كبرى واليه الاشارة بالكاف والسين المهملة من كلما
سرت الضرب الثامن منه كلية سالبة صغرى وموجبة
جزئية كبرى واليه الاشارة باللام والبا الموحدة منه لبه
بضروب فتمت ضروب الشكل الرابع الثمانية بالبا
من بضروب والكهف الملجا وقوله له لاذ اي كم شخص
لاذ له اي التجا اليه لشرفه وقوله بل لغ فعل امر من
لاف يلوف وهو اما من لاب انقلبي وقوله سما مفعول له
اي خالطه وقوله كوي سلما اي سالما من العشق فكواه

البدر بناره وبدرين تصغير بدر وكلا من الكلاءة وهي
الحفظ فمعنى كلاحفظ ولاح ظهر واللام في الليل بمعنى
في اي في ليل وظلام جمع كلم وهو الجرح فيقرا بضم الكاف وفتح
اللام قوله توالي الكافين الذي الاسم الموصول صفة توالي
وفي بعض النسخ اللذين بالتثنية فيكون صفة
للكافين وهي ظاهرة قوله فمنتج لاول اربعة الخ الفا
للسببية اي ان ما تقدم من الشرائط سبب لكون
المنتج ما يذكره اما في شرحه الكبير قوله سته خبر
لمبتدا محذوف كما قدره والجملة خبر قوله ثم ثالث وقوله
ثم للترتيب الذكري قال في كبيره او للترتيب في الشرف
فان الشكلين الاولين اشرف قوله والبا بمعنى في الخ
عبارته في كبيره لان الانتاج حاصل في الخمسة الاضرب
وضمير انتج الآتي راجع الى الشكل وهو اعم من تلك
الخمسة اضرب ويصح مع كونها بمعنى في ان يكون الجار
والمجرور حالا من فاعل انتج العائد الى الشكل اي قد انتج
الشكل الرابع حال كونه في خمسة اضرب وتكون الظرفية
من ظرفية الخاص للعام لما تقرر من كون الشكل اعم من
تلك الخمسة الاضرب قوله على مذهب الخ قد مان
في الشكل الرابع الجاري يتعلق بمذهب قد مين وذكرا فيما بعده
قوله اي الخمسين اشارة الى ان افعل التفضيل ليس
على بابه وذكر باعتبار تاويل القضية الخمسية بالقول والا

فكان القياس ان يقول الخمسة انتهى مولفه والطف ما قيل
في هذا المقام ان الزمان لتابع ارد اله
تبع النتيجة للاخس الارذل انتهى مولفه والايجاب
اشرف من السلب بسبب ان الايجاب فيه الوجود اي الثبوت وهو
خير من العدم اي الانتفاء قوله واذا كانت المقدمتان موجبتين
هذا القسيم زايد على شرح البيت اذ ليس فيه بتعين في الخمسة
لكن ذكره تتميما للاقسام قوله الا ان كان الاصغر مسورا بالسور
الكلي في الصغرى او في عكسها عبارته في شرحه الكبير بل انما
تكون كلية اذا كان الاصغر عام الوضع في الصغرى او في
عكسها ولا يوجد عموم وضعه بالفعل الا ان القليل سور كلي
فعموم وضعه بالفعل انما يكون في الضربين الاولين من
الاول والضربين الاولين من الشكل الثاني وعموم وضعه
بالقوة انما يكون في الضرب الثالث من الشكل الرابع اذ لا
صغرى فيه محمول لا يعلم عموم وضعه حتى يصير موضوعا
بالعكس وصغراه تنعكس كلية لكونها سالبة كلية فلا كون العكس
لازما للقضية اطلق على الاصغر انه عام الوضع بالقوة اهـ
بحروفه ثم قال بعد كلام طويل وتفصيل ينبغي مراجعته فيه فعلم
ان المنتج للطبيعي خمسة اضرب اثنان من الاول واثنان
من الثاني وواحد من الرابع والمنتج للايجاب سبعة اثنان
من الاول وثلاثة من الثاني واثنان من الرابع بحروفه
قوله فالامر فيهما ظاهر لكون الاصغر موضوعا فيهما

فيدخل

فيدخل السور عليه وقد نظم الامام المنزلاوي حاصل
نتايج الاشكال فقال وينتج الاول كل مطلب
والسلب كله لثان انسب وثالث ورابع جزييه
ينتجها سالبة كليه لثالث من رابع هذا حصل
من ضبط الاشكال فلا تنس العمل لكن قوله والسلب
كله لثان انسب كان الاصل فيه ان يقول سلبا لكل الثاني
حقا انسب فكانه لما كان كل الثاني لا ينتج الا سلبا بالغ وجعل
جميع السلب للثاني وقوله وثالث ورابع جزييه اي ينتجها
او ينتجان جزييه وقوله ينتجها فاعله ضمير مستتر
يعود الى الضرب المفهوم من السياق وقوله لثالث
متعلق بحصل وهذا مبتدا لخبره حصل اي ينتج الضرب
النتيجة حال كونها سالبة كلية وهذا الانتاج حصل لثالث
من رابع انتهى من شرحه الكبير قوله بالحملي قال في شرحه
الكبير اي بالحملية واللام للجنس ولم يؤنث لتاويلها
بالقول اهـ قوله بالشرطي قال في شرحه الكبير اي الشرطية
ولم يؤنث لما مر والباء صلة او بمعنى في واللام للجنس
والمعنى على الاول وليست الاشكال شرطيات اي لا كلها
شرطيات وعلى الثاني وليست الاشكال كائنة في الشر
طيات انتهى قوله وتقدم الكلام على ذلك اي من كون
هذا تبع فيه المعربان الحاجب ومن اجاب عنه من كونه اقتصر
على ما هو كثير الفايدة انتهى مولفه قوله اي لبعضها في بعضي

الألوكة
www.alukah.net

اللام والجمع بمعنى المثنى واراد بهذا دفع ما يتوهم في مثل قولنا الانسان حيوان فهو جسم من ان النتيجة فيه عن مقدمة فقط وليس كذلك بل الكبرى بحذوفة والتقدير وكل حيوان جسم وافهم قوله في بعض المقدمات ان جميع المقدمات لا يحذف اذ لا يبقى شيء يدل على ان المتكلم سيستدل على دعواه التي ذكرها وقد تحذف النتيجة والصغرى معا وتبقى الكبرى كما اذا قال قايل ما الدليل على ان هذا جدد فتقول في الجواب كل ان يجدد فتحذف النتيجة مع الكبرى ويقتصر على ذكر الصغرى كما اذا قال قايل ما الدليل على ان هذا جدد فتقول هو ان فح قول المصر او النتيجة او فيه ليست مانعة جمع ولا مانعة خلو اذ يصح ان لا يقع حذف لشيء مما ذكر وقد تقدم نقل السعد عن الاشارات انه ليس كلما استعمل فيه ادوات الانفصال يجب ان يكون احد المنفصلات التالات نحو العالم اما ان يعبد الله واما ان يفسق الناس انتهى من شرحه الكبير فتلخص منه ومن كلامه هنا ان صور الحذف خمسة تامل قوله لعلم انه قال في شرحه الكبير فان لم يوجد علم بالمحذوف فلم يصح الحذف وجميع ما تقدم جار في القياس الاستثنايي ايضا ومنه قوله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا فحذفت الاستثنايية والنتيجة ومثال حذفت الشرطية والنتيجة ان تقول لم تفسدا السموات والارض في جواب من قال ما الدليل

على انتفاء تعدد الاله وكان الاصل ان تقول لو تعدد الاله لفسدتا السموات والارض لكن لم تفسدا فتعدد الاله منتف ثم حذفت الشرطية والنتيجة واقتصرت على الاستثنايية ولو قلت في الجواب لم تفسدا السموات والارض فلا تعدد للاله لكنت ذكرت الاستثنايية والنتيجة وحذفت الشرطية وحدها ومثال حذف الاستثنايية وحدها ان تقول في الجواب لو تعدد الاله لفسدتا السموات والارض فلا تعدد للاله فقد ذكرت الشرطية والنتيجة وحذفت الاستثنا او لا تحذف الشرطية والاستثنايية معا لانه لا يبقى شيء من الدليل يدل على باقيه انتهى بحروفه قوله هذا يجدد هذه النتيجة وتركيب القياس ان تقول هذا ان وكل ان يجدد فحذفت الصغرى وهو قولك هذا ان واقتصر على الكبرى وهو النتيجة قوله هذا يجدد لانه ان اصل القياس هذا ان وكل ان يجدد فحذفت الكبرى واقتصر على الصغرى وهو النتيجة قوله ومثال حذف النتيجة الخ مثل بمثالين الاول منهما شرعي والثاني طبي قوله وتنتهي المقدمات اي المعلومة من السياق قوله الى ذي ضرورة اي الى قول ضروري اي الى مقدمة ضرورية انتهى مولفه وقال في كبيره الى قضايا ذات ضرورة فهو على حذف مضاف يعني ان مقدمتي القياس او احداهما اذا لم تكن ضرورية تنتهي الى كسب بقياس وهكذا الى ان ينتهي الكسب الى المبادي البديهية او المسلمة فيكون هناك قياسات مترتبة منتجة للقياس المنتج للمطلوب قوله لما من دور الخ تعليل للمفهوم لا للمنطوق اي ولا يجوز عدم انتهايها لما من دور الخ واشار الشارح لذلك بقوله على تقدير عدم انتهايها انتهى مولفه قوله توقف الشيء على ما

الألوكة
www.alukah.net

يتوقف هو عليه التي كزيد وما كمر والضمير في يتوقف راجع لعمر والضمير المجرور بعلى راجع لزيد اي يتوقف زيد على عمر والمتوقف على زيد انتهى مولفه قوله دليل غير ضروري مقدماته مقدماته بقرا بالرفع فاعل بضروري فهو ممنوع قوله لو لم يكن الله تعالى واجبا لوجود الخ دليل الملازمة ان الغرض ان الله تعالى موجود وكل شيء اما ان يكون واجبا او مستحيلا او جايزا والا ستحالة منتفية لما فرض انه موجود والجواز مستفاد مما ذكره من الاستدلال فتعين الوجوب قوله اذ لو كان جايز الوجود الخ دليل الاستثنائية القايلة لكنه ليس بجايز الوجود قوله اذ لو كان حادثا هذا تعليل للاستثنائية القايلة لكنه ليس بحادث قوله اذ لو افتقر الى محدث تعليل للاستثنائية القايلة لكنه ليس بمحدث بمفتقر الى محدث قوله لتعدد الاله اي لان الغرض انه اله والمحدث لا يكون هو الا الها فيكون الهان قوله اذ لو تعدد الاله تعليل للاستثنائية القايلة لكن الاله لا يتعدد قوله لفسدت السموات والارض فسر الفساد بانه الخروج عن النظام المشاهد وفسره بعضهم بعدم تكونها اي وجودها من اصله وبعضهم بعدم امداد الحوادث بما هو قوام وجودها من الاكوان والالوان والاعراض انتهى مولفه قال في كبيره وذلك كارسال الامطار وخلق الحيوانات والنبات وساير الاقوات وتحريك الافلاك لتعلم الاوقات وتستلم المعادن وامداد الجواهر

كل لحظه

كل لحظه وغير ذلك مما لا يخفى الى ما لا نعلمه من الحوادث المتجددة في الملك والملكوت ولا شك انها كلها ممكنات توجد شيا فشيا فلو تعدد الاله لم يوجد شيء منها للتمانع المقتضي لعدم وجود شيء من الممكنات انتهى قوله وكذا اذا قلت العالم صفاته حادثة الخ هذا المثال في القياس الاقتراني الذي تنتهي مقدماته الى الضرورة والمثال الذي قبله في القياس الاستثنائي الذي تنتهي مقدماته الى الضرورة قوله كان الوجود طاريا اي وهذا عين الحدوث قوله ولا عبرة باعتراض الفلاسفة على بعض تلك المقدمات كقولنا العالم صفاته حادثة فقالوا العالم لا صفات له حتى تكون حادثة وما احسن ما وقع لبعض اهل السنة في مناظرتهم حيث قال لهم هل نزاعكم معنا موجود ام لا فان قلتم بعدم وجوده قيل لهم فتموتونا موتة الحواب واعترفتم بعدم النزاع وان قلتم بوجوده فقد اثبتم ما لقيتم اذ النزاع من الصفات القايمة بالعالم فنتج ان اثبات زايد على الاجرام تتصف به ضروري لا يحتاج الى دليل اذ ما من عاقل الا وهو يحس ان في ذاته معاني زايدة عليها واعلم ان برهان حدوث العالم ينبني عندهم على اثبات اربعة مطالب الاول اثبات زايد تتصف به الاجرام الثاني اثبات حدوث ذلك الزايد الرابع اثبات استحالة تخلو الحوادث لا اول لها ثم الاصل الثاني منها وهو حدوث الزايد يتوقف

الألوكة
www.alukah.net

ايضا على اربعة اصول الاول ابطال قيام ذلك الزايد
بنفسه الثاني ابطال انتقاله الثالث ابطال كمونه وظهوره
الرابع اثبات استحالة عدم القديم ووجه توقف
حدوث العرض على هذه الاصول الاربعة ان
جهة الاستدلال على حدوثه اما ان تكون بطرو
الوجود بعد العدم او بطرو العدم بعد الوجود وتحقيق
الاستدلال بطرو الوجود يستند الى اثبات ثلاثة
امور وهي ما عدا استحالة عدم القديم وح يلزم
الحدوث وتحقيق الاستدلال بطرو العدم يستند الى
تلك الامور الثلاثة وح يتحقق العدم ثم لما
لم يكن العدم اللاحق للوجود هو نفس الحدوث
احتيج الى بيان استحالة عدم القديم ليلزم من
طرو العدم على الوجود سبق العدم عليه اذ هو معنى
الحدوث فتبين ان اثبات الاصل الثاني يتوقف
على هذه الاصول الاربعة تضمها الى بقية الاصول
التي ينبني عليها برهان حدوث العالم فمجموع
الاصول التي ينبني عليها حدوث العالم
سبعة الاول اثبات زايد على الجرم الثاني ابطال
قيامه بنفسه الثالث ابطال انتقاله الرابع ابطال
كمونه وظهوره الخامس اثبات استحالة عدم القديم
السادس اثبات كون الاجرام لا تنفك عن ذلك

الزايد

الزايد السابع اثبات استحالة حوادث لا اول لها والاستدلال
على هذه السبعة ان تقول اما الاول منها فلاحتياجه الى دليل
كما مر واما الثاني والثالث فدليلهما انه لو قام العرض
بنفسه او انتقل لزم قلب حقيقته واما الرابع فوجهه ان الكمون
والظهور يؤدي الى اجتماع الضدين في المحل الواحد واما
الخامس فوجهه انه لو انعدم لكان وجوده جايزا لا واجبا
والجايز لا يكون الا حدثا فيكون هذا القديم حدثا
وهو تناقض واما السادس فهو ضروري لانه لا يعقل
كون الجرم منفكا عن كونه متحركا او ساكنا واما السابع
فاقرب ادلته ان تقول اذا كان كل فرد من افراد الحوادث
حادثا بنفسه فعدم جميعها ثابت في الازل ثم لا يخلو اما ان
يقارن ذلك العدم فرد من الافراد الحادثة او لا فان قارنه
لزم اجتماع وجوده الشيء مع عدمه وهو محال بضرورة العقل
وان لم يقارن ذلك العدم شيء من تلك الافراد الحادثة
لزم ان لها اولا لا يخلو الازل على هذا الفرض عن جميعها اهـ ملخصا
من شرح الخفصي على السنوسية فصل في القياس الاستثنائي
قال في كبيره سمي بذلك لاشتماله على اداة الاستثناء وهي لكن
وان شئت قلت لاشتماله على القضية الاستثنائية
التي فيها اداة الاستثناء وسميت لكن اداة استثناء
لرجوع المتكلم بها الى الكلام السابق فيخرج بها ما لو
لا لدخل الكلام السابق انتهى وتسمى كبرى قايده

www.alukah.net

المقدمة الاولى وهي الشرطية في الاستثنائي الكبرى والمقدمة
الثانية وهي الاستثنائية هي الصغرى ذكره الفارابي وذلك
لان الشرطية اكبر من الاستثنائية اذ الاستثنائية الفاظها
على نحو نصف الفاظ شرطيتها وايضا اعتبرتهما بالترتيب
الاقتراني لوجدتهما على هيئة الشكل الاول مركب من حملية صغرى
وشرطية كبرى مثلا اذا قلنا كلما كان هذا انسانا فهو حيوان لكنه
انسان وحدته هو حين قولك هو انسان وكلما كان انسانا
فهو حيوان ونتيجته هو حين نتيجتم ولا يختلفان الا في
تقديم الصغرى في اللفظ وتاخيرها وكذا اذا قلت في ذلك
المثال لكنه ليس بحيوان حين قولك هذا ليس هو بحيوان
وكلما كان انسانا فهو حيوان وهذا من الشكل الثاني ونتيجة
هذا ليس بانسان وهي نتيجة الاستثنائي ولم يختلفا ايضا
الا بالتقديم والتاخير وقد مر انهم عن السعد ارجاع الاستثنائي
الى الشكل الاول بكيفية اخرى وهي ان يقال مضمون
التالي امر تحقق ملزومه وهذه يدل عليها استثنا
عين المقدم وكل امر تحقق ملزومه تحقق هو
وهذه يدل عليها الشرطية وقس على ذلك
النتيجة ملخصا من شرحه الكبير والاخرى تدل
على وضع احد طرفيها اي طرفي الشرطية
لينتج وضع الاخر او رفعه لضمير وينتج رجع
للوضع او الرفع وح فيقرا وضع الاخر او رفعه

بالنصب

بالنصب لانه مفعول لينتج قياس او القياس اشار
بذلك الى جعلها نكرة موصوفة او موصولة وهو
لكن اي عند المناطقة واما النحويون فلم يعدوها في ادوات
الاستثناء بل جعلوها حرف استدراك انتهى مولفه لان
المستدل ينعطف اي ينثني وقوله يرجع اي هذا الان في كل
منهما معنى الرجوع والانثنا فان اداة الاستثنا يرجع
بها المتكلم الى الكلام السابق فيخرج بها ما لولاها لدخل
في الكلام السابق فالتغاير بين التعليلين بالاعتبار اهـ
مولفه بالشرطي باسكان الياء وخص بذلك اما
بنا على ما مر من ان الاقتراني لا يتركب من الشرطيات او للزوم
الشرطية له بخلاف الاقتراني فانه على القول بانه يتركب من
الشرطيات وهو المعتمد لا يلزم فيه ذلك لانه لا يتركب من محض
الحمليات ايضا وهو الاكثر فلما امتاز الاستثنائي بما ذكر
كان كانه لا ينسب الى الشرطي الا هو انتهى من شرحه
الكبير والحاصل ان لهما سمين استثنائي نظر المقدمة
الاستثنائية وشرطي نظر المقدمة الشرطية وقد ذكرهما
الماتن وكان الاولى للشارح ان يزيد لفظة ايضا بعد يعرف
ليكون في زيادتها تنبيه على الاسم الثاني كما ذادها في ليدل
دل على النتيجة او ضدها اي دل بطريق الاستلزام
ومعنى دلالته على النتيجة دلالته على مثلها صورة ومعنى
دلالته على ضدها اي مثل ضدها صورة كما سياتي في

الألوكة
www.alukah.net

* اعتراض والجواب بان تكون النتيجة متعرفة الاجزا
في القياس هذا تفسير للقوة المنفية واعترض بان
النتيجة الخ اي على قوله وهو الذي دل على النتيجة وضدها بالفعل
وحاصل المراد ان النتيجة وضدها لم يذكرا في القياس انتهى
مولفه وقوله بان النتيجة الخ اي وبان نقيضها لابد ان يكون
قضية تحتمل الصدق والكذب ففيه انتفا والجواب
ان المعني ان صورتها مذكورة في القياس اي مثل صورتها
اي او مثل صورة نقيضها وان كانت المغايرة حاصلة اي
المخالفة حاصلة في المعني وان وافقتها في اللفظ واعترض
بان النتيجة اذا كانت مخالفة للتالي في المعني باعتبار ان
النتيجة تحتمل الصدق والكذب والتالي لا يحتمل صدقا
ولا كذبا فاين قولكم ذكرت فيه بالفعل واجيب بان معني
كونها مذكورة فيه بالفعل ان مادتها وهيأتها التاليفيه
من انضمام احد الطرفين الى الاخر مذكوران ففي
فحاصله ان قولنا ذكرت فيه بالفعل هو بالنظر الى
اللفظ وقولنا في مغايرة بالنظر الى المعني او من تتمة
الكبرى فان بكل الشرطي الخ ذكر في كبرى ان شروط
في القياس الاستثنائي ثلاثة شروط ان تكون الشرطية
موجبة فلا ينتج اذا كانت سالبة وان تكون كلية
فلا ينتج اذا كانت جزئية او مهملة وان تكون لزومية
فلا ينتج اذا كانت اتفاقية واطال الكلام على هذه الشروط

الثلاثة

الثلاثة تخ كلامه ههنا وضع التالي اي مثل وضع التالي
فهو على حذف مضاف لما تقدم ان النتيجة غير التالي في
المعني لانها محتملة للصدق والكذب بخلاف التالي فانه
جزئي قضية لا يحتمل صدقا ولا كذبا وبقي هذا المضاف
ايضا في قوله رفع اول اي مثل رفع اول لهذه العلة
فتامل وانما انتج وضع المقدم وضع التالي لان المقدم
ملزوم للتالي وثبوت الملزوم يقتضي ثبوت اللازم
وانما انتج رفع التالي رفع المقدم لاستلزام عدم
اللازم عدم الملزوم والابطل اللزوم ويطلق على
هذا النوع اعني اثبات المطلوب باطال نقيضه
قياس الخلف لانه يودي الى الخلف اي المحال على تقدير
عدم حقية المطلوب وقيل لانه لا ياتي المطلوب من
خلفه اي من ورايه الذي هو نقيضه ولما كان القياس
منحصرا في الاقتراني والاستثنائي باقسامهما وجب
رد قياس الخلف الى ذلك وقد وقع فيه اختلاف
عظيم والذي استقر عليه راي ابن سينا انه مركب من
قياسين احدهما اقتراني والاخر استثنائي كتخصيص
لو لم يتحقق المطلوب لتحقق نقيضه ولو تحقق
نقيضه لتحقق محال ينتج لو لم يتحقق المطلوب
لتحقق محال لكن المحال ليس بمتحقق فالمطلوب
متحقق مثلا نقول لو لم يتحقق انتفا وجوب

الألوكة
www.alukah.net

الزكاة على الصبي لتحقق وجوبها عليه ولو تحقق وجوبها عليه
لتحقق وجوب الصلاة عليه ينتج انه لو لم يتحقق انتفا
وجوب الزكاة على الصبي لتحقق وجوب الصلاة عليه الذي
هو محال ثم اجعل هذه النتيجة احدى مقدمتي الاستثنائي
والمقدمة الثانية تولك لكن وجوب الصلاة عليه غير
متحقق وهو المطلوب انتهى ويصح جعل قياس الخلف
راجعا الى قياسين استثنائيين الثاني منهما دليل
للاستثنائية التي للاول وتلخيصه ان يقال لو لم يتحقق
المطلوب لتحقق نقيضه لكن نقيضه غير متحقق
فالمطلوب متحقق ودليل الاستثنائية ان تقول لو
تحقق نقيضه لتحقق المحال لكن المحال غير متحقق
انتهى من شرحه الكبير مع زيادة قليلة في تقدير
المضافين اللذين ذكرا في وضع التالي ورفع اول

ولا يلزم انتاج قال في كبيره اي الانتاج فالضمير
عائد على ما يفهم من قوله انتج لقوله تعالى اعدلوا
هو اقرب للتقوى في بمعنى من او باق على معناها
من الظرفية بجعل المحدود ظرفا مجازا عكسهما
اي عكس وضع المقدم ورفع التالي اي عكس
هذا المجموع والمراد هنا بالعكس مطلق تبديل
الشيء بما قابله بان تعطي ما اعطيته للاول للثاني
اعطيته للثاني للاول او تعتبر عكس كل واحد منهما

بخصوصه

بخصوصه فعكس وضع المقدم اي مقابله رفعه وعكس
رفع التالي اي مقابله وضعه وبالجملة لا يلزم انتاج
من نفي المقدم ولا من وضع التالي انتهى قد
يكون التالي اعم من المقدم الخ اي ومن ان المقدم
ملزوم والتالي لازم فيلزم من ثبوت الملزوم ثبوت
لازمه ولا يلزم من رفعه اي الملزوم شيء ويلزم من نفي
اللازم نفي ملزومه ولا يلزم من ثبوته اي اللازم
شيء وشرط انتاج الشرطية ان تكون موجبة
الخ كان الاظهر تاخير هذا الحكم الى اخر الباب
لتعلقه بالمتصلة والمنفصلة انتهى قوله
او ما في مادتها اي مهملة في مادتها اي مهملة في مادة
الكلية فهما واقعة على المهملة ومعنى كون المهملة
في مادة الكلية انها تصلح لها الخ قول الشيخ السنوسي
في الاستدلال على وجوده تعالى لانه لو لم يكن له
محدث الخ صحيح لان الشرطية وان كانت مهملة
لكنها في مادة الكلية اي صالحة لها بان يقال كلما
انتفى محدثه لزم ان يكون احد الامرين الخ انتهى
قوله او كون وضع اللزوم او العناد بعينه
وضع الاستثنائية المراد باللزوم اللزومية وبالاستثنائية
الاستثنائية وبالعناد العنادية كما اشار الى
ذلك بتقييد اللزومية والاستثنائية بقوله الان

الألوكة
www.alukah.net

المراد بوضع اللزوم حالته وصفته المعينة ويوضع الا
ستثنا حالته وصفته المعينة بان يكون الوقت
او الصفة التي قيدت بها الشرطية بقسميها قد قيدت
به الاستثنائية وهذا اشارة الى ان الشرطية المخصوصة تنتج
فالحاصل ان الشرطية يشترط فيها ان تكون موجبة مطلقا
ولزومية وفي اللزومية وان تكون كلية او مهملة او مخصوصة
فلم يتعطل من اقسام الشرطية الا الجزئية نحو ان
قدم زيد الان الخ اي وحوان كان زيد حال كونه ضاحكا
انسانا فهو حيوان لكنه انسان حال كونه ضاحكا
في المتن وان يكن منفصلا قال في كبيره وان يكن اي
الشرطي بمعنى الشرطية واللزومية باعتبارها ولها بالقول
وكذا فيما بعده انتهى منفصلا اي قضيته منفصلة
بان كانت حقيقية او مانعة جمع او مانعة خلو
فوضع ذا اي اثبات ذا اي احد طرفيها
واطلاق ذا على احدي الطرفين لا يقينيه مجاز اذ هو
موضوع للجزئي جزئي يعينه من جزئيات المشار
اليه فاستعماله في احد الطرفين غير معين استعمال
اللفظ في غير ما وضع له مجاز امرسلا من اطلاق
لفظ العام على الخاص انتهى من شرحه الكبير
ينتج رفع ذاك قال في كبيره اي نفي ذاك اي الطرف الاخر
لامتناع الاجتماع انتهى والملخص قال في كبيره اي

العكس

العكس اللغوي وهو هنا تبديل الوضع بالرفع كذا اي رفع احدهما
ينتج وضع الاخر لامتناع الارتفاع اي كون وضع احد
الطرفين ينتج رفع الاخر اي الذي حاصله اربع نتائج اي محل
انتاج المنفصلة اربعة ان كانت حقيقية والا انتجت اثنين
فقط ويشترط في الحقيقية ايضا ان تكون مركبة من
الشيء والمساوي النقيض قال في كبيره والحقيقية وان كانت
يصح ان يتركب من النقيضين لم يفد الوضع ولا الرفع شيئا
فان الاستثنائية ح تكون عين النتيجة فيلزم الاستدلال
على الشيء بنفسه كالوقلت دايما اما ان يكون الموجود قديما واما
ان يكون غير قديم انتهى فان كان الغرض الاستدلال على العدم اهـ
واستثنينا عين المقدم وقلنا لكنه قديم كانت الاستثنائية
غير المدعى وكانت النتيجة غير المطلوب واذا استثنينا نقيض
التالي قلنا لكنه قديم فهذا عين المدعى ايضا في المتن
ثم ان يكن قال في كبيره ثم للترتيب الذكري او للترتيب في الشرف
لان الحقيقية اشرف من مانعة الجمع لان العناد في الحقيقية
اقوى منه في مانعة الجمع انتهى وتقدم ان مانعة الجمع تتركب
من الشيء والاخص من نقيضه اي في المتن دون عكس
الخ قال في كبيره دون هي في الاصل اداة لمكان ادنى مكان من الشيء يقال
هذا دون ذاك اذا كان احط منه قليلا ثم استعيرت
للتفاوت في الاحوال والرتب فقيل زيد دون عمرو في الشرف
ثم اتسع فيها فاستعملت في كل تجاوز حد وتخطي حكم

الألوكة
www.alukah.net

الى حكمه هنا وهي خبر مبتدا محذوف اي هذا الحكم وهو كون
وضع احد الطرفين بنتج رفع الاخر ثابت دون عكس لراي
دون انتاج رفع احدهما الاخر فليس بثابت لجواز الارتفاع
انتهى في المتن فهو اي مانع الرفع اي لحكمه فلما حذف
المضاف انفصل الضمير وقام مقامه انتهى من كبيره وقوله
عكس ذا اي عكس هذا الحكم وتقدم ان مانعة الخلو تتركب
من الشي والاعم من نقيضه نحو اما ان الانسان اما لا رجل واما
لا رجل امراة ونحو اما ان يكون زيد في البحر او لا يغرق
ويشترط في مانعة الخلو هنا ان تتركب من سالبتين
كالمثال الاول او من موجبة وسالبة كالمثال الثاني فان
تركبت من موجبتين نحو العالم اما عرض واما لحادث
لم تنتج شيا فلو قلت لكنه غير عرض لم ينتج انه حادث لان غير
العرض اعم من الحادث وكذا لو قلت لكنه ليس بحادث
لم ينتج انه عرض اذ لا لزوم بين نفي الحدوث والعرضية بل
بينهما التباين ولا ايطا بين ذا من قوله والعكس كذا
وبين ذا من قوله فهو عكس ذا لان التحقيق ان لفظ
ذا موضوع لكل جزي حقيقي من جزييات المشار اليه فلم يتحد
المعنى وعلى خلاف التحقيق من انه موضوع لمفهوم المشار
اليه وشرط ان يستعمل في الجزييات فيكون بينهما ايطا لكن
لا يطا جائز للمولدين انتهى من كبيره في المتن فصل
في لواحق القياس جمع لاحق اي ما يلحق بالقياس البسيط

في الاستدلال

في الاستدلال وهو اربعة الاول القياس المركب والثاني قياس
الخلف والثالث الاستقرا والرابع التمثيل وقدمنا الكلام على
قياس الخلف وانه يحل الى قياسين اقتراني واستثنائي وليس
المراد بلواحق القياس ما يعرض له ويدل لذلك قولهم
في الشم لما فرغ من القياس شرع فيما يلحق به وانما لكون
الاستقرا والتمثيل عارضين للقياس ولا معنى لكون قياس
الخلف عارضا للقياس ولا معنى لكون القياس المركب عارضا
للقياس فان قلت اما كون الاستقرا والتمثيل ملحقين بالقياس
في الاستدلال وان لم يفيدا اليقين فظاهر واما كون القياس المركب
وقياس الخلف ملحقين به فغير ظاهر فالجواب انهما لما كانا في
الظاهر مخالفين للقياس البسيط الاقتراني والاستثنائي جعلا
ملحقين به وان كانا في الحقيقة برجعان اليه انتهى من كبيره واما
قوله وعكسه يرد على القياس المنطقي الخ فزاد على الترجمة
وقد عرفت الخ اشارة الى كون الملحق به هو البسيط انتهى
مولفه وقوله من مقدمتين اي فقط في المتن ومنه
اي من القياس المطلق انتهى من كبيره وجعل المركب نوعا
من مطلق القياس ظاهر لتفصيل النتايج واما موصولها
فهو اقيسه بسيطه لكن لما كان الموصل للمطلوب
هو مجموعها سمي المجموع قياسا مركبا مجازا باسم الجزي
وان كان فيه اقيسه بسيطه كما مر بالنظر لنتيجته البسيطه
لكونه من حيث قد ركبا قال في كبيره علة ليدعونه اي يسمونه

الألوكة
www.alukah.net

وذلك لكونه في الحقيقة من جمع اي اقيسة اثنين فاكثر
وهذا انما يكون حكم الاستقراء الصحيح مولفا من مقدمتين
لا ازيد ولا انقص لكن ذلك القياس قد تنتفي مقدمتاه او
احداهما الى الكسب بقياس وهكذا الى ان ينتهي الكسب
الى المبادي البديهية او المسلمة فيكون هناك قياسات
مترتبة محصلة للقياس المنتج للمطلوب فسموا ذلك
قياسا مركبا وعدوه من لواحق القياس في الحقيقة
متعلق اي لكونه في الحقيقة والظاهر من هذه العبارة
ان المراد بالحقيقة ما قابل الظاهر اي فيكون في الظاهر
قياسا واحدا وفي الحقيقة اقيسة وهذا لا ينطبق الا
على احد نوعي المركب وهو مفصول النتايج فلو اسقط لفظ
في الحقيقة كان اشمل في المتن فركبته قال في كبيره
جواب الشرط الذي بعده على مذهب الكوفيين والمبرد
وابي زيد من البصريين ودليل الجواب على مذهب
جمهور البصريين وهو له صح انتهى اي اجعلها
مقدمة قال في كبيره ضمن قلب معنى اجعل فنتيجة
مفعوله الاول ومقدمة مفعوله الثاني اي اجعلها
مقدمة اخرى لقياس اخر يلزم نعت بمقدمة ونتيجة
فاعل يلزم ولم يات بالتاء في الفعل لكون الفاعل وهو النتيجة
غير حقيقي التانيث وتقوى ذلك بالفصل الذي
لو وجد مع حقيقي التانيث لسوغ ترك التاء نحو الا

القاضي

القاضي بنت الواقف انتهى يوقف عليه بالالف اي البدلة
من التنوين والمعنى ادخل الى على هلم فكانه استعمل هلم في غير
ما وضعت له اي اطلقها على الاستمرار وجرا مصدر موكد والي
بمعنى مع اي واقلب نتيجة به مقدمة مع الاستمرار على ذلك
استمرارا الى ان يحصل المطلوب ومعناه في الاصل سيروا
وتمهلوا في سيركم وتثبتوا الضمير المجرور بمعناه ظاهره ان
الضمير الذي هو الها راجع للتركيب برمته اعني هلم جرا وقد
سالت هو لفه عن ذلك فسلمه وقال سيروا ما خوذ من هلم
وتمهلوا ما خوذ من جرا ثم يستعمل فيما دوو م عليه اي
كالعبادة وبهذا خفا اذ العبادة لا يطلق عليها هلم جرا
فالظاهر ان في العبارة تقديرا اي في الاستمرار على ما دوو م عليه
وتوقفه بانه اي هلم جرا انتهى مولفه لا بمعنى المجي
الحسي لا يتوهم هذا المعنى منها لا حقيقة ولا مجازا اذ هذا معنى
مصدر يحيء يدل عليه كالمصادر وغاية ما قيل في هلم انها اسم
فعل او فعل امر وعلى كل لا تدل على المجي ولا بمعنى الطلب
حقيقة اي حقيقة مستمرة والاهي في الاصل اسم فعل امر او فعل
امر وعلى كل تدل على الطلب حقيقة لكن لم تستعمل هذه الحقيقة
بل نقلت واستعملت في الاخبار عن الاستمرار بل بمعنى
الاستمرار على الشيء الظاهر اذا المراد الاخبار عن الاستمرار
فتكون فعلا ماضيا اي استمر او اسما للفتح يكون
قوله وبمعنى الخبر تفسيرا لما قبله وعبر عنه اي عن

الخبر بالطلب اي باللفظ الموضوع للطلب وهذا يفيد انها في الاصل موضوعة للطلب فيكون المنفي في قوله ولا بمعنى الطلب حقيقة استمرار هذا المعنى والاصل حقيقة مستمرة فحذف الصفة وابقى الموصوف والنفي انما هو متوجه للصفة اعني مستمرة كما تقدم التنبيه عليه في بقية الاعوام التعميم فيه يستفاد من كون الاستمرار في البقية الشامل لجميع الافراد والذي حوا مبتدأ قال في كبيره الذي بحسب تركيب المتن مبتدأ وفي الحقيقة صفة لمحذوف اي القياس المركب الذي وحوا صلته ومفعوله محذوف اي القياس المركب الذي حوا النتايج يكون متصل النتايج فهي يكون ضمير هو اسمها عايد على الذي حوا وجملة يكون متصل النتايج خبره يعود على الذي اي ان جعل الذي مبتدا ومتبره جملة يكون واما ان جعل الذي خبر المبتدا محذوف فتكون جملة اعتراضية بين يكون وخبرها المقدر عليها الذي هو متصل النتايج وح فاسم يكون ضمير عايد على مطلق القياس المركب لا على الذي فقول الشم يعود على الذي اي ان جعل مبتدا ويعود على القياس ان جعل الذي خبر المبتدأ محذوف معطوف على متصل النتايج الخ اي ان اعتبر اسم يكون راجعا لمطلق القياس المركب لا ان اعتبر راجعا للذي لما يلزم عليه من الفساد فعلى هذا الاعتبار يقدر له عامل فيكون من عطف الجمل والتقدير والذي لم يجوها

يكون

يكون مفصولها لفصل النتايج عن القياس في الذكر وان كانت مرادة من حيث المعنى الخ عبارته في كبيره فعلم انه يسمى مفصول النتايج وان ذكرت النتيجة المفصولة اخرا في المتن وان يجزي الخ قال في كبيره والمراد بالجزي هنا وفيما ياتي الجزي الاضافي سواء كان حقيقيا ام لا لكن الظاهر انه هنا يتعين حمله على الحقيقي لان المتبع انما هو الجزييات الحقيقية ولا بد من تقدير مضافين في كلام الماتن اي وان بحكم جزي على حكم كلي في المتن قد ابانا الا ستقرا الخ اي قد الاستدلال بالجزي على الكلي المفهوم من قوله استدل فالاستقرا هو الاستدلال بحكم الجزي على حكم الكلي هذا تفسيره وفسروه ايضا بانه الحكم على كلي لوجوده في اكثر جزييانه واحسن من هذين تفسير السعد المذكور وفي التفسير الثاني من هذين تسامح فلا هو لان الاستقرا جنسه موصلة الى التصديق الذي هو الحكم على الكلي فالحكم على الكلي مطلوب من الاستقرا لا نفس الاستقرا انتهى مولفه قال السعد والصحيح في تفسيره الخ وجه كونه صحيحا اشتماله على المعنى اللغوي انتهى مولفه وايضا هو سالم مما يرد على التعريفين المذكورين والذي يرد على الاول منهما ان الاستقرا دليل الاستدلال والذي يرد على الثاني قد علمته ثم المتصفح اما كلها الخ زهما يقال هذا القسم فيه استدلال على الشي بنفسه لان المتبع على هذا الغرض

جميع الافراد والكلي لا يخرج عنها بل هي المرادة منه وهو ايضا
الاستقراء المشهور اي كما انه يسمى غير تام يسمى مشهورا اي
وناقصا فله ثلاثة اسماء استقراء غير تام واستقراء مشهور
واستقراء ناقص واذا اطلق الاستقراء لا ينصرف الا لغير التام
الحيوان الطويل العمر مثله هنا وفي كبيره بالانسان
والجمل والفرس المراد هي الما الذي في المرئة والاستقراء
التام نافع يفيد اليقين الخ قال في كبيره وقد صرح
القوم بان الاستقراء ينقسم الى تام وهو القياس المقسم
والى ناقص وهو الاستقراء المتعارف والاستقراء التام قياس منطقي
انتهى وعليه فالخارج من تعريف القياس السابق انما هو
الاستقراء الناقص وعكسه اي الاستقراء الخ قال في كبيره
وهو الاستدلال بالكلي على الجزي وان شئت قلت بالاعم على الاخص
نحو كل انسان حيوان وكل حيوان جسم ينتج كل انسان جسم
فقد استدللنا على الجزي وهو الانسان اي على اثبات
حكم له بالكلي اي بحكم الكلي وهو كل حيوان جسم فبان
بهذا ان قوله فيما مر وان يجزي على كلي استدل لابد فيه
من تقدير كان يقدر مضاف في الاول والثاني اي وان
يحكم جزي على حكم كلي استدل ولا بد ايضا هنا من تقدير
مضافين اي ومجموع مقدمتي عكسه يدعى اي يسمى
القياس المنطقي اذ القياس المنطقي مقدمتان والاستدلال
مصدر غير المقدمتين اذ هما مستدل بهما في المتن وحيث

جزي على جزي حمل الخ قال في كبيره دخولا على هذا البيت واعلم
انه لا بد من مناسبة بين الحجة والمطلوب وتلك المناسبة
اما باشتمال الحجة على المطلوب فسمي القياس المنطقي واما باشتمال
المطلوب على الحجة فسمي استقراء واما بغير اشتمال لاحدهما
على الاخر بل باشتمال شيء اخر عليهما وقد ذكر هذا بقوله وحيث
جزي واضافة على جزي كذلك باسكان الياء في الثاني مخففة
للوزن حمل اي قياس انتهى بحروفه ثم قال في كبيره ايهم وبامر
من كون الجزي هنا هو الجزي الاضافي اندفع ما يقال ان
النبيذ والخمر كليان ووجه الدفع ظاهر لانهما وان كانا كليين
لكنهما جزئيان اضافيان لاندراجهما تحت مطلق المسكر اه
في المتن فذاك الحمل تمثيل جعل قال في كبيره فذاك
الحمل تمثيل جعل عند المناطقة فيسمى عندهم بذلك
وفسروا ايضا التمثيل باثبات الحكم في جزي لثبوته
في جزي اخر لمعنى مشترك بينهما وفيه تسامح مثل
ما مر في تفسير الاستقراء والاصوب انه تشبيه
جزي بجزي في معنى مشترك بينهما لثبوت في
المشبه الحكم الثابت في المشبه به المعلل
بذلك كقولنا السماء حادثة لانها كالبيت
في التاليف الذي هو علة الحدوث فاذا رد
الى صورة القياس صار هكذا السماء مولفة
وكل مولف حادث فينتج الخلل في الكبرى

الألوكة
www.alukah.net

عند الخصم الذي يمنعها بخلاف الاستقراء فان الخلاف فيه
اذا رد الى صورة القياس من الصغرى فانك لو قلت
كل حيوان فرس وبغل وحمار وهكذا يجري فكل
الاسفل عندا ملصغ كانت الصغرى كاذبة فالجزئي
الاول في التمثيل اصغر والثاني الحكم اي المحكوم
به اكبر والمعنى المشترك اوسط والمتكلمون
يسمون التمثيل استدلالا بالشاهد على الغايب
والاصغر غايبا والتشبيه شاهدا والفقهاء
يسمونه قياسا لما فيه من الحاق جزئي بجزئي وجعله
مثله يقال قاس الشيء بالشيء اذا قدره على
مثاله ويسمون الاصغر فرعا والشبيه اصلا لابتنا
الاصغر عليه في ثبوت الحكم والاكبر حكما ويعبرون بالحكم
هنا المحكوم به والاوسط جامعا وعلة انتهى وقول
الشارح فيتركب من اربعة حدود اي يتركب
التمثيل عند المناطقة من اربعة حدود وح لا يتطابق
في التعبير عن بعضها باصغر واكبر واوسط خلافا
لمن استشكل هذا المحل وقال ان الفقهاء لا يسمون
بهذه الاسماء وادعى ان في العبارة تلفيقا والحاصل
انه يسمى عند المناطقة تمثيلا وعند
المتكلمين شاهدا وعند الفقهاء قياسا
وتسميتها حدودا بالنظر لاصطلاح المناطقة

قوله

قوله واظهر في محل الاضمار الخ قال في كبيره والاصل ولا يفيد
قياس الاستقراء وقياس التمثيل القطع بنتيجتها فحذف
المضاف واظهر في محل الاضمار اذ الدليل هنا هو الاستقراء
والتمثيل اذ المراد جنس الدليل ويصح ان يكون الدليل
بمعنى المدلول فلا يقدر مضاف وهو لفظ النتيجة ولا يكون
هنا اظهار في محل الاضمار اذ ليس يلزم من تشابه امرين
في امر تشابههما في جميع الاشياء الخ هذا تعليل للتمثيل لا الاستقراء فليس فيه تشابه بل تعليله محذوف ذكره في كبيره بقوله
فلجواز وجود جزئي لم يستقرأ يكون حكمه خلاف الحكم
ما استقرأ وهل الحجة جنس والثلاثة انواع اعني القياس
المنطقي والاستقراء والتمثيل او الحجة نوع والثلاثة اصناف
او مقولة عليها بالتشكيك باعتبار التفاوت بين القياس المنطقي
وغيره مع اشتراك الجميع في الحجية ثلاثة اقوال انتهى من كبيره

اقسام الحجة

اقسام الحجة لما فرغ من تقسيم القياس باعتبار الصورة الى
اقتراني واستثنائي والاقتراني الى الاشكال الاربعة على ما سبق
شرع في تقسيمه باعتبار المادة الى نقلي وعقلي وتقسيم العقلي
الى الصناعات الخمس والحجة مأخوذة من حج خصمه اي غلبه
لان المتمسك بها يغلب خصمه انتهى من كبيره
وحجة مبتدأ والمسوغ للابتداء بها مع كونها نكرة قصد
الجنس اما نقلية منسوبة الى النقل لاستنادها
اليه ونسبت الى النقل لتميز ما يتوقف على النقل

شبكة الألوكة
www.alukah.net

من غيره وهي ما كان من الكتاب والسنة والاجماع وما
استنبط منها واما عقلية منسوبة الى العقل لان العقل
لا يتوقف في اثباتها على نقل فان قلت سيجعل البرهان
من اقسام العقلية مع انه قد يتركب من مقدمتين احداهما
نقلية وسيأتي ان من جملة ما يتألف منه البرهان المتواترات
وهي نقليات وقد يتألف من مقدمتين نقليتين مثال
الاول نبينا صلى الله عليه وسلم ادعى النبوة واظهر المعجزة
على ذلك وكل من هو كذلك فهو نبي فالاولى من هاتين
المقدمتين نقلية بالتواتر والثانية عقلية ومثال الثاني
اذا تواتر ان زيدا زنى فتقول زيد زنى وكل من زنى
يحد فهاتان المقدمتان نقليتان قلت لا يلزم من جعل
البرهان من اقسام العقلية ان لا يكون الا عقليا
بل قد يكون نقليا وهذا كما تقسم الانسان الى ابيض
واسود ولا يقتضي ذلك ان الابيض لا يكون غير
انسان فالمراد هنا ان الحجة العقلية تكون برهانا
وغيره ولا يلزم منه حصر البرهان في العقلية نعم البرهان
الذي هو قسم من العقلية مباين للحجة النقلية فليس
المراد ان البرهان مطلقا قسم من العقلية بل الذي
هو قسم من العقلية بعض افراد البرهان فلا يرد
انه كيف يصح جعل قسم احد المتباينين من افراد المتباين
الاخر وانما جعلوا المؤلف من مقدمة نقلية ومقدمة

عقلية نقليا لان النقلية متوقفة على النقل والعقلية
لا تتوقف عليه والمركب من المتوقف وغير المتوقف
متوقف واعلم ان البرهان النقلي المركب من مقدمة نقلية
ومقدمة عقلية او من مقدمتين نقليتين لا بد وان
تنتهي مقدمة النقلية او مقدمتاه النقليتان حيث كانت
الدلالة نظريه الى مقدمات عقلية لان العقلية اصل
للنقلية مثلا قولنا في القياس الثاني السابق وكل من زنى
يحد اذا اريد الاستدلال عليها يستدل عليها بخبر الصادق
اي القرآن او الحديث ثم يستدل على صدق ما اتى به
الرسول صلى الله عليه وسلم بالمعجزة وهي تتوقف على
اثبات الوجود لله تعالى والقدم والبقاء والمخالفة للحوادث
والقيام بالنفس والوحدانية والقدرة والارادة والعلم
والحياة كما هو مبسوط في محله بالادلة القطعية انتهى من
شرحه الكبير بحروفه وجه الحصر المراد من هذا الحصر
التقريب الى الافهام والا فليس عقليا اذ لو كان عقليا
لكانت الاقسام تسعة لان التصديق اما جازم او غير
وكل منهما اما ان تعتبر حقيقته او لا هذه اربعة وكل منها اما
حق في الواقع او لا هذه ثمانية تضم للتخييل الذي هو غير التصديق
تصير تسعة او تأثيرا غيره كالتخييل انما كان التخييل
غير التصديق لانه وهم والتصديق لا بد ان يكون
جازما او راجحا والظاهر ان الكاف استقصائية لانه

الألوكة
www.alukah.net

سياتي ان المفيد له الشعر ولم يذكره غيره تعالى في كبيره ولم يذكر
المصراعية والمغالطة لان مقدماتهما هي مقدمات
السفسطة وانما تختلف الثلاثة بالاعتبار فباعتبار انها
يقابل بها الفيلسوف واعتبار ايهام الناس الحكمة تسمى
سفسطة ومن حيث انها يقابل بها الجدلي بان ينصب
المستدل نفسه للجدال وخداع اهل الحق والتلويش
عليهم تسمى مشاغبة وان لم يعتبر المستدل شيا من ذلك فهو
مغالطة لنفسه انتهى خطابة قال في كبيره او لها في الذكر
وثالثها في القوة خطابة وقد نظمت ما يتالف منه غير
البرهان بقولي

من المسلم ومشهور جدل خطابة من ظن او ما يقبل
شعر من المخيلات سفسطة من وهم او شبه اعلم ضابطه
وقولي او ما يقبل دخله القطع وهو جائز كما هو معروف
في علم العروض واما ما يتركب منه البرهان فلم اذكره
لانه سيذكره المصنف بقوله اجلها البرهان
معتقد فيه كولي قال في كبيره ممن يعتقد فيه
بسبب من الاسباب كالانبيا والاولياء والحكما والشعرا
وكبعض الناس الذين يجليهم الله تعالى بجلية القبول
والمحبة فما يرد من قبلهم مقبول وان لم يكن حقا
في الواقع وان لم يعرف سبب القبول وكالعلما والعبا
وقد تقبل قضايا وان لم تنسب الى احد ككثير من

الحكم

الحكم المجهول قايلها والامثال السايرة وقد يقال هذه من
المشهورات انتهى نحو كل حايط الخ الامثلة الثلاثة
للنوع الثاني وقوله يساء العدو اي يبلغ اليه السر والشفي
اطراف بالاد الاسلام ومسلم يقرا بصيغة اسم الفاعل قال
في كبيره ويدخل فيها التجريبيات الحدسية والمتواترات
والحدسيات ان تخلف اليقين في الثلاثة وقد يقال في الا
خيرين اذا لم يحصل اليقين لم يسم الخبر متواترا ولا
حدسيا ولا يشترط في تسمية القياس خطابة ان يكون
كل من مقدمتيه غير يقيني بل يكفي ان تكون احداهما
ظنية او مقبولة والاخرى يقينية وذلك لانه
يغلب الخسيس على غيره حتى ان المركب من اليقيني والظني
ظني انتهى وثانيها شعر قال في كبيره وثانيها في الذكر
ورابعها في القوة شعر وهو قياس احدى مقدمتيه
مخيلة وهي التي اذا وردت على النفس اثرت فيها
تاثيرا عجيبا من قبض او بسط او نحوهما سواء كانت
مسلمة او غير مسلمة صادقة او كاذبة والانسان
للتخييل اطوع منه للتصديق لانه اعذب والذ
انتهى باختصار نحو الخمر ياقوتة سيالة الخ هذا
مثال لمن يريد الترغيب في شرب الخمر حذف صغراه
وتقديرها هذه خمر وحذف نتيجته وهي هذه ياقوتة سيالة
فاذا سمعت النفس الخبيثة رغبت في شربها وقوله نحو العسل

الألوكة
www.alukah.net

مرة متهوعه هذا مثال يقوله من يريد التنفير عن عسل النحل
محذوف منه الصفر وهي هذا عسل والنبيخة وهي هذا مرة متهوعة
فاذا سمعته النفس نفرت عنه قال في كبيره والمرة بكسر الميم
وتشديد الراء في المرارة من الصفر او المرارة بتخفيف الراء قال
في القاموس هي صفرة اي شيء لازقة بالكبد لكل ذي روح غير الغنم
والابل انتهى ولعل مراده بعض الابل والا فقد تقدم ان الجمل
قليل المرارة فيقتضي انه لمرارة قليلة الا ان يراد بالقلة ما يشمل
العدم وضبط بعض شيوخ اشياخ سيدي سعيد قدوره المرة
بالدال المشددة في المثال السابق وهو ظاهر قول الامام السنوسي في
شرح ايساغوجي مرة متهوعة اي خلط منقباة وتهوع بمعنى
تقبأ وقال الجوهري في حرف الدال المدة بالكسر ما يجتمع في الجرح
من القيح الورد صرم بقل قايم في وسطه روث هذا مثال
يقوله من يريد التنفير عن شم الورد محذوف منه الصفر
وهي هذا ورد ومحذوف منه النبيخة وهي هذا صرم بقل قايم
في وسطه روث فاذا سمعته النفس نفرت عن شمه والمراد
بالورد في هذا المثال نوع منه وهو من باب التشبيه
البليغ اي الورد كصرم بقل وقوله على وزن بانجبون
منظوما برهان قال في كبيره وثانيها في الذكر
واولها في القوة برهان انتهى جدل في الامر
قال في كبيره رابعها في الذكر وثانيها في القوة جدل
وسبب الشهرة اما اشتمالها على مصلحة عامة تتعلق

بنظم

بنظم احوالهم نحو العدل حسن والظلم قبيح او ما في طباعهم
من الرقة نحو مواساة الفقير المحمودة او الحمية نحو كشف
العورة مذموم نحو هذا ظلم الخ الامثلة الثلاثة
على اللف والنشر المرتب في المتن وخامس قال في كبيره
وخامس لها في الذكر واخرها في القوة والمسوغ للابتداء بها
مع كونه نكرة كونه صفة لمحذوف اي ودليل خامس وعمله في محذوف
اي خامس لها او خامس اياها اي مصيرها بنفسه خمسة
سفسطة ماخوذ من سوف وهي الحكمة واسطا وهو
التلبيس ومعناه الحكمة الموهمة والفيلسوف مركب
من فيلا سوفا ومعناه محب الحكمة ومنه اشتقت الفلسفة
واقوى منافع معرفتها الاحتراز عنها واعلم ان البرهان
كمعرفة الاغذية المحتاج اليها وان المغالطة كمعرفة
السموم المحترز عنها وان منافع الثلاثة الباقية انما هي
بحسب الاشتراك في مصالح التمدن اعني اجتماع الانسان
مع بني نوعه للتعارف والتشارك في تحصيل ما يحتاج اليه
في بقاء الشخص او النوع من الغذا واللباس وغير ذلك
انتهى ملخصا باختصار من مواضع او شبيهة بالحق
الخ الظاهر ان هذا وما بعده من عطف الخاص على العام
هذا فرس هذه القضية الكاذبة تشبه المقدمة
الحقة المطلقة على فرس حقيقي وتسمى مشاغبة
المشاغبة والشغب تهييج الخصام والنزاع والشر

الألوكة
www.alukah.net

ما يسمى المغالطة الخارجية قال في كبيره ومن المغالطة
اللغوية لا الاصطلاحية ان يغبط الانسان خصمه بقبيح
الكلام او ينظر عيبا فيه ويقطع كلامه لبغاظ او يتلعثم
فيحصل غرضه من اظهار الغلب ويسمى بمغالطة خارجية لكونها
بامر اجنبي عن البحث المتكلم فيه سواء وقعت قبل البحث وفي
اثنائه او بعده وهي اقبح من غيرها نعم هذه الانواع كالسم
قد تدعو الضرورة الى استعمالها في الامراض الخبيثة كرفع
ضال مضل قاهر لهم يقدر عليه الا بذلك من ذلك ما وقع
للباقلاني حيث اقبل مجلس المناظرة وفيه ابن المعلم
احد رؤساء الرافضة فالتفت وقال قد جاءكم الشيطان
فسمع القاضي ذلك من بعد فلما جلس اقبل على ابن
المعلم واصحابه وقال لهم قال الله تعالى الم تر انا ارسلنا
الشياطين على الكافرين تؤزهم ازا ومن ذلك ما وقع
لشيخنا مع بعض من جاله بساله في درسه تعنتا
حين تكلم شيخنا على تعريف الليل والنهار فقال ذلك
البعض هل يجوز ان يجمع الله بين الليل والنهار وكان
السايل اعور فقال له شيخنا قد جمع الله بينهما
في وجهك فضحك الحاضرون والمحمي اي جمع الله
في وجهه ما يشبه الليل والنهار انتهى وسياتي
انواع المغالطة في الخاتمة ونحوه اي نحو
الكافر وهو المعتزلي في المتن اجلها البرهان

قال

قال في كبيره اي اقوى المذكورات البرهان وانما كان
البرهان اجل لانه يفيد القطع سواء كان اقترانيا
او استثنائيا بخلاف غيره وهو ما خبر مبتدا محذوف
او بدل من البرهان او عطف بيان على ان ما موصول
اسمي او نكرة موصوفة اي قياس او القياس الذي انتهى
ليتعلق به قوله من مقدمات الخ اي للاحتراز
عن شيء اذ لو قال ما من مقدمات لصح وكان التقدير
ما الق انتهى مولفه لانتاج اليقين غاية اي للاحتراز
عن شيء اعتقاد جازم مطابق للواقع ممتنع التغير
فجازم صفة كاشفة لان الاعتقاد لا يكون الا جازما
وهذا على راي الاصوليين من قصر الاعتقاد على التصديق
الجازم اما على طريق الفقهاء من اطلاق الاعتقاد على ما
يشمل الظن فتكون مخصصة لاخراجها الظن انتهى
مولفه ومطابق للواقع مخرج للفاسد كاعتقاد الفلاسفة
قدم العالم وممتنع التغير مخرج للتقليد لانه يقبل
التغير وما اعترض به على اخراج التقليد بهذا القيد من ان
التغير قد يطرا على اليقين لقيام شبهة في الدليل يجاب عنه
بان المراد ان اليقين ممتنع التغير عند تذكر الدليل بخلاف التقليد
فانه يجوز تغيره عند حضور المقلد بالفتح انتهى مولفه وعبارته في
كبيره مخرج بالاعتقاد الشك والوهم والجازم الظن ان قلنا انه

سبكة الألوكة
www.alukah.net

يسمى اعتقادا والا فهو خارج من الاعتقاد فلا حاجة الى التقييد
بالجازم نعم لو عبر بالادراك بدل الاعتقاد كما فعل السعد
احتيج الى الجازم قطعا لاخراج الظن واما الشك والوهم
فلا يدخلان في الادراك اذا اريد به الادراك على وجه الاذعان
سواء كان جازما او راجحا فان اريد به مطلق التصور فالشك
والوهم خرجا ان بالجازم ايضا والمطابق اخرج الجهل المركب
وقولنا لا يقبل التغير اخرج اعتقاد المقلد المصيب لانه يقبل
التغير بالتشكيك فاليقين يلزمه ثلاثة امور الجزم والطباق
والثبات فلا يحتمل النقيض بوجه من الوجوه اى لا في الذهن
لاجل الجزم ولا في الخارج لاجل الطباق ولا باعتبار التشكيك
لاجل الثبات وتقترن صفة المقدمات اى من مقدمات
مقترنة باليقين اى مصاحبة للاعتقاد المذكور اه
زيد متغير الاخلاط اى متغير الطبايع علة للثبوت
الحمى لزيد فيهما اى في الذهن لانها جعلت حدا وسطا
والوسط علة للثبوت الاكبر للاصغر في الذهن دايما
فتارة ينضم الى ذلك كونه علة له في الخارج كهذا المثال
وتارة لا ينضم كما في المثال الثاني اعني زيد محموم
انتهى مولفه اذ يجاب به السوال لم لا يقولك لم حم
زيد فيجاب بتغير اخلاطه ما الوسط فيه علة لذلك
اى لثبوت الاكبر للاصغر لاقتضاره على البية الحكم اى ثبوته

اى

اى ثبوت الحكم في الذهن وهذا مجرد اصطلاح حيث قصر الثبوت
على التعليل الذهني فقط والا فالثبوت يشمل الذهني والخا
رجي قال في كبيره والحاصل انه متى استدل بالعلة على المعلول
والموثر على الاثر كان البرهان لميا ومتى استدل بالمعلول على العلة
والاثر على الموثر كان البرهان انيا انتهى والمراد ان المقدمات
اليقينية اما من الستة او منتهية اليها اشار بهذا المراد الى دفع
القصور في المتن وكان الظاهر او من المنتهية اليها انتهى مولفه
وعبارته في كبيره ليس المراد ان مقدمات البرهان يجب ان تكون
من هذه الضروريات الست المذكورات بل تكون من غيرها وهي الكسبيات
المنتهية اليها فالمراد ان المراد مواده الاولى من الضروريات الست سواء
كانت مقدماته ضروريتين او كسبيتين او مختلفتين وبهذا يندفع
ما يرد على قوله الاتي فتلك جملة اليقينيات من ان اليقينيات
قد تكون مكتسبة بالبرهان فكيف حصروها في الست
الاتية ووجه الدفع ان المقصود ان المراد الاولى اليقينية
منحصرة في الست والمكتسبات ليست اولى بل تواتي
او فوقها وما يقال من ان البرهان لا يتالف الا من الضروريات
فمعناه انه لا يتالف الا من قضايا يكون التصديق
بها ضروريا اي واجبا سواء كانت ضرورية في نفسها
اي نسبتها واجبة او كانت ممكنة اي نسبتها غير
واجبة او كانت وجودية اي نسبتها واقعة بالفعل
من غير تعرض فيها للوجوب والدوام لا غيرها وسوا

الألوكة
www.alukah.net

كانت بديهية او مكتسبة انتهت عبارته ووجه الضبط
اي الحصر ان لم يوقف على وسط حاضر في الذهن فهي الا
ولبابات راعى في الضمير الخبر دون المرجع كما هو الارجح وكذا
يقال فيما بعد ولو راعى المرجع لقال فهو لمدلول قياساتها
معها اي اسبابها وعللها اي ادلتها معها اي مصاحبة لها في
الذهن لا تنفك عنها ان كان للحس الظاهر اي ان كان
منسوبا للحس الظاهر وقوله او للباطن اي او كان منسوبا
للحس الباطن او غيره بالرفع معطوف على حس السمع
اي او غير حس السمع والمراد الحدس التخمين بل للضبط
اي مسوق للضبط والتقريب على الاذهان ما يحكم
فيه العقل اي تركيبه او مركب بالحس الباطن واما
التي يحكم بها العقل بواسطة الحواس الظاهرة وتسمى
حسيات كالحكم بان الشمس مضيئة فهي المحسوسات
وهي السادسة في كلام المصنف وكذا فعل الامام بن الحاجب
وضمن من جعلهما قسما واحدا وسماها المشاهدات
كما في الشمسية ثم ان احكام الحسيين والوجدانية
كلها جزئية قال الحس الباطني لا يفيد الا ان هذا
الجوع مولم واما الحكم بان كل جوع مولم فحكم عقلي
استفاده العقل من الاحساس الباطني بجزئيات
ذلك والوقوف على علية وكذا في الحس الظاهر
الا تي فان الحس الظاهر كاللمس لا يفيد الا ان النار

حارة واما ان كل نار حارة فعقلي فالحكم في ذلك مركب من الحس
والعقل لاحس مجرد انتهى من كبيره كان لنا جوع
وغضبا الخ اي كالحكم بان كل غير نذاكر في كبيره فان على هذا
يقرا بالفتح على تقدير الجار ومجرور الكاف محذوف
السقمونيا مسهلة للصفر الخ ثم المجربات قد تختص كقولنا
السقمونيا تسهل الصفر وكبقية الطبيات وقد تعم كعلم
العامة بان الخمر مسكر والسقمونيا نافع في القاموس نبات
يستخرج من نحاو بعمشى رطب وجفف ويسمى باسم
نباته ومضادته للمعدة والحشا اسهل من جميع المسهلات
ويصلح بالاشيا العطرة كالفلفل والقرنفل والزنجبيل ولا
ينسوب مقداره ست شعيرات منه الى عشرين شعيرة
يسهل المرة الصفرا بواسطة السمع اي ولابد ان
يكون خبرهم عن محسوس باحد الحواس الخمس الظاهرة
ونحن قاطعون بانه يحصل لنا العلم من المتواترات
من غير علم بعدد مخصوص فانه يختلف باختلاف
الوقايع والمخبرين والعلم الحاصل من التواتر والتجربة
وكذا الحدس الا تي لا يكون حجة على الغير لجواز ان لا
يحصل له مثل ما حصل لك انتهى من كبيره سنوح
المبادي والمطالب في الذهن دفعة اي خطورها بالبال
ولم يكونه من اليقينيات نظر فلذا جعله ابن الحاجب من
الظنيات انتهى مولفه وفرق بينها اي الحدسيات

وبين الحدسيات بانها واقعة بغير اختيار بخلاف الحدسيات فانها
كانت الحدسيات اختيارية لانها تحتاج الى فعل بفعله الحاكم
بخلاف الحدسيات وهناك فرق اخر وهو ان السبب في الحدسيات
معلوم السببية غير معلوم الماهية وفي الحدسيات معلوم
بالوجهين وهناك فرق ثالث وهو ان الحدسيات لا تحتاج الى
ابصار فاذا قال لك احد عندي مسك هل هو عطر ام لا قلت
هو عطر او عندي ليمونة هل هي حامضة ام لا قلت هي
حامضة او عندي حنظله ما طعمها قلت هي مرة من غير
احتياج ابصار وكذلك تقول في السكونيات انها مسهلة
وان لم تر بخلاف الحدس فانه يتوقف على الابصار عند
الحكم فلو قيل لك عندي درهم جيد هو ام زائف او عندي
صرة ما قدرها لم يحكم العقل هنا الا بعد الرؤية وهذا
الفرق الثالث اغلبي والا فقد يكون الحدس من غير
ابصار كما اذا احس اعمى برشاش حول انا واحس
بانها في الانا فانه يحكم بان هذا الرشاش الذي حول ذلك
الانا من ذلك الانا انتهى ملخصا من كبيره

الحس الظاهر الحواس الظاهرة خمس منها اربعة
تختص بالوجه وما قاربه وهي السمع والبصر والذوق
والشم وبقيها واحد لا يختص بالوجه بل يجري في كل البدن وهو
اللمس ومعنى قول العرب ضربت اخماسي باسداسي صرفت الحواس
الخمس في الجهات الست وسميت محسوسات من حيث

ان الحكم بها مركب من الحس والعقل لا العقل فقط كالامر والنهي
معقولات لانها معاني كلية والمحسوس جزئي واعترض على
التعبير بالمحسوسات بانه انما يقال احس زيد كذا قال الله
تعالى فلما احس عيسى منهم الكفر والمحسوس الثلاثي فله
معان اخر حسه اذا قتله ومنه اذ تحسونهم باذنه وحسه اذا
مسحه وحسه اذا نضحه واسم المفعول من هذه الثلاثة
محسوس واما من احس فمحس بضم الميم وتشديد السين
والاصل محسس كمكرم ثم نقلت حركة السين الاولى الى الحاء قبلها
وادغمت السين في السين وجمع محسات غير ان اكثر اللغويين
يتوسعون في ذلك فيعبرون بلفظ محسوس واختلفوا هل
الحواس مع العقل كالحجاب مع المالك او كالطاقات فمن قال
بالاول قال ان الحواس تدرك اولا ثم تؤدي تلك المدركات
الجزئية الى العقل فيحكم بانه كلما كان كذا كان كذا فهي كالخدام
للملك ومن قال بالثاني قال العقل كالملك في بيته خمس
طاقات فما له كل طاقة مشاهد ليس فيما للاخرى فهو المدرك
ثم المحسوسات بالحس الظاهر او الباطن لا يقوم بها حجة
على الغير لان شاركك غيرك في احساس الشيء كان
انكاره مكابرة فلا يحتج على الحكم بان الشمس مضيئة
انتهى ملخصا من كبيره

فتلك جملة اليقينيات
اي الاولى بضم الهمزة وفتح الواو واما اليقينيات
المكتسبة فليست اولية بل ثوانٍ او فوقها وهي

المقاصد نازع بعضهم في كون المجربات والحدسيات من قبيل اليقينيات فضلا عن كونها ضرورية بل جعل كثيرا من العلما الحدسيات من قبيل الظنيات وقال المحققون ان هذه الاربعة ليست من قبيل الضروريات ولا من قبيل النظريات بل واسطة بل واسطة لعدم افتقارها الى الانتساب الفكري انتهى باختصار من كبيره كقولنا الاربعة زوج اي وكقولنا الانسان جسم بسبب وسط حاضر في الذهن وهو كونه جوهرا جسما حيوانا انتهى مولفه وعليه تكون اي الاوليات اي نفس هذا التفسير لا بالتفسير المتقدم من قوله ما يحكم فيه العقل بمجرد تصور ما قبله والاحسن ان يقال الخ فيه انه تقدم التعميم في اليقينيات بقوله اعم من ان تكون ضرورية او مكتسبة فعدها الخ تفريع على قوله لكنها الخ وغيره ذكرها اي غير الكثير وهذا كلام مستانف او معطوف على جملة الكلام السابق وقوله وعادي الغير او الظن بالنتيجة في ذكره هنا اشارة الى الرد على الحلبي كما سيأتي بسطه حيث ادعى انه لا ارتباط بين الظنيات انتهى مولفه يعني وفي الارتباط الخ وانما اركبنا هذا التاويل والتحويل في كلام المتن لان عبارة القوم نصب الخلاف في الارتباط لا في الدلالة انتهى مولفه ولذا اعتبرنا ثانيا معنى الارتباط فلم يات بنا الثالث ولو اعتبر الدلالة لقال عقلية او عادية ولا ثانيا في ذاك تعبيره بعلي لانه راعى لفظ

الدلالة على انه يصح ان يقال وفي ارتباط المقدمات على النتيجة ويكون على بمعنى الباء وانما قدرنا العلم الثاني الاقوال الاتية فان الذي يصح تخلفه على القول بان الارتباط واعادي انما هو العلم او الظن بالنتيجة لا نفسها مثلا اذا قلت كل انسان حيوان وكل حيوان جسم ينتج ان كل انسان جسم فكون كل انسان جسما ثابت في نفس الامر لا يصح تخلفه عن حيوانية وانما الذي يصح تخلفه على القول بان الارتباط عادي العلم بذلك وكذا القول بالعلة او التولد لا ينافي ثبوت في العلم او الظن بالنتيجة لا نفسها اذ القائلون بهما لا يقولون ان المقدمتين والنتيجة المذكورتين اثر ثاني كون الانسان حيوانا عقلا قال في كبيره وحوله على هذا البيت وقد اطبقت الطوائف على ان العلم بمقدمات النظر عند ترتيبها الخاص مع وجود شرايطها يستلزم العلم بالنتيجة اعم من ان يكون الاستلزام عقليا او عاديا ثم اختلفوا في جهة الاستلزام الذي هو بمعنى الارتباط فذهب اهل الحق انه بخلق الله تعالى العلم بالنتيجة عقب تمام النظر لا بتاثير كسائر الكائنات ثم اختلف اهل الحق على مذهبين ذكرهما بقوله عقلي وعادي انتهى بلا تعليل ولا تولد قال في كبيره وانما قلنا بلا تعليل ولا توليد عقب قول المصر عقلي ليغاير قول الفلاسفة وقول المعتزلة الاتيين والا فالفلاسفة

الألوكة
www.alukah.net

القائلون بانه واجب لا ينكرون انه عقلي ولذا المعتزلة القائلون بالتولد يسلزم انه عقلي وان كانوا هم يدعون انه عادي وذلك لان مذهبهم ماخوذ من مذهب الفلاسفة في الطبايع والطبيعة تستلزم مطبوعها عند وجود الشرط وانتفاء المانع انتهى فلا يمكن تخلف العلم او الظن بالسبحة قاله في كبيره واعترض بانه فعل القادر فكيف يكون واجبا اذ المختار هو الذي ان شاء فعل وان شاء ترك ويجيب بان عدم انفكاك اللازم عن الملزوم لا ينافي جوازه بمعنى ان الفاعل المختار ان شاء خلق الملزوم وخلق اللازم وان شاء تركهما معا او ان خلق الملزوم ولا يخلق اللازم وهكذا كل متلازمين عقلا كتلازم الجواهر والاعراض ولو توجه هذا الاعتراض لم يثبت لازم عقلي في الكاينات وحاصله ان ترك اللازم مع خلق الملزوم محال لا تتعلق به القدرة فلا يلزم نفي الاختيار انتهى اضداد النظر العامة هي التي تقع بجميع الناس وتعمهم انتهى مولفه بالباء الجارة متعلق بيخطر المنفي بلا فلا يعلم المنظور فيه ولا يظن عند وجود شيء من هذه الاضداد العامة وما يقابلها معطوف على قوله اضداد النظر العامة اي وعند عدم ما يقابلها اي يقابل الاضداد العامة وعبارته في الكبير ويقابلها اضداد الخاصة للنظر وهي ما يخطر معها المنظور فيه بالبال كالعلم بالشيء والجهل به اي المركب

والظن

والظن والشك والوهم فان قيل العلم يضاد غير النظر فانه يضاد الجهل فكيف يكون من الاضداد الخاصة للنظر فالجواب ان الحكم على العلم والجهل المركب والشك والظن والوهم بانها تضاد النظر لا غير لا ينافي انها متضادة فيما بينها وبيان كون العلم يضاد النظر ان العالم لو نظر لكان تحصيلا للحاصل قالوا فنظر العالم في الدليل انما هو لاختبار دلالته لا للاستدلال به او انه يقدر زوال العلم الاول ووجه كون الجهل المركب يضاد النظر ان صاحبه لو نظر للزم تحصيل الحاصل ايضا لانه يستدل على معتقده ووجه كون الظن والشك تضاده ان المستدل متى نظر في طرف لم يخطر بباله الطرف الاخر انتهى بحروفه الاضداد الخاصة اي التي تقع لبعض الناس ولا تعمهم كالعلم به اي بالمنظور فيه ووجه كون العلم ضدا للنظر انه عند حصول العلم لا يتاتى النظر والا لكان تحصيلا للحاصل وما اورد على هذا من انه يلزم عليه ان العالم بالشيء لا يستدل عليه وهو خلاف الواقع يجاب عنه بان استدلال العالم لتقوية علمه لا لتحصيله اذ هو حاصل انتهى مولفه والجهل اي بالمنظور فيه وانظر لم قيد الجهل بالمركب بلا تولد قال في كبيره وانما قلنا من غير تولد عقب قول المتن او عادي ليطابق قول المعتزلة والا فهم يزعمون انه عادي ايضا كما هو معلوم عندهم في بحث التولدات

وان كان يلزمهم انه عقلي كما مر انتهى وانظر لم لم يقل هنا ولا في
كبيره ولا تعليل بل اقتصر على نفي التولد وفي هذا التصوير
نظر فينبغي ان يصور العادي بمعنى ان الله تعالى اجرى
العادة بخلق العلم بالنتيجة او الظن بها عند العلم بالمقدمتين
او الظن بهما كالاحراق عند النار ولو شاء خرق العادة كما فصل
ذلك انتهى من كبيره لان من الشروط التفطن للاندراج
لعل الشيخ الاشعري لم يشترط ذلك فيسقط النظر ويكون
التصوير صحيحا كما يوخذ ذلك من كبيره او تولد
قال في كبيره تولد عادي عندهم لكن الحق انه يلزمهم انه عقلي
وهذا على حذف مضاف اي ارتباط تولد او ذو تولد او لا
حذف فان الارتباط المذكور يصدق عليه انه تولد عندهم
وفسروا التولد بانه حدوث اثر عن مقدور بقدرة حادثة
كحركة المفتاح عن حركة اليد وان شئت قلت هو ان يوجد
فعل لفاعل فعلا اخر فيقولون العلم بالمقدمتين او
ظنهما فعل المستدل اثر فيه بقدرته الحادثة وهذا الفعل
اوجد فعلا اخر فيقولون وهو العلم بالنتيجة او ظنها
فالقدرة الحادثة عندهم اثرت في العلم او الظن بالنتيجة
بواسطة تاثيرها في العلم والظن بالمقدمتين والمراد
بالفعل هنا الامر الحادث ليدخل فيه العلم وان قلنا
انه من مقولة الكيف انتهى بحروفه او واجب قال في
كبيره ويلزم منه انه عقلي اي منسوب الى الوجوب

بمعني

بمعنى التعليل كلاهن وتامر وعقلي وما بعده خبر مبتدا
محذوف اي هو عقلي الخ والضمير يرجع الى الدلالة بمعنى
الارتباط كما مر تت الاشارة البيرانتهى علة اثرت في
وجود العلم او الظن بالنتيجة قال في كبيره وذلك لان
النظر عندهم يفيض على الذهن العلم كفيضان العلم عليه
من عند واهب الصور الذي هو عند هم العقل الفعال
المنتقش بصور الكائنات المفيض على نفوسنا بعد الا
ستعداد عند اتصالها به ويزعمون ابعدهم الله تعالى
ان اللوح المحفوظ والكتاب المبين في لسان الشرع عبارتان
عنه انتهى بحروفه والثالث للمعتزلة بناء على اصلهم
من ان العبد يخلق افعال نفسه والمراد بالفعل ما يشمل
الكيف كالعلم فانه من قبيل الكيف انتهى مولفه اي القول
بالتولد مطلقا اي سواء كان في العلم او غيره وقوله
لخذوه اي المعتزلة اي اخذ هذا القول المعتزلة وقوله
فهم اي الفلاسفة نعم اي اعتقدوا وقوله ولم
يجعلوه من باب العلل اي لم يجعله المعتزلة من
باب العلل وقوله لان العلة لا تتوقف على مانع منها
هو على حذف مضاف تقديره فقد مانع منها لان
الشيء لا يتوقف على مانعه بل على فقده وقوله فعبروا
العبارة اي عبارة الفلاسفة وهي ان الطبيعة
تؤثر في مطبوعها ما لم يمنع مانع مذهب

الألوكة
www.alukah.net

الحكما اي الفلاسفة وجب معه العلم بان
الخ منع هذا البحث ابن قاسم وايد كلام الجلال المحلي
فقال يجاب عنه بانه لا مسئلة له الا عدم الشه لوجه
استدلال الشارح بذلك فان وجهه انه لما امكن
زوال الظن لطرو المعارض امكن عدم حصوله
ابتدا لمقارنة المعارض لان المعارض اذا كان مسئلا
لسقوط الظن بعد حصوله كان مسئلا لعدم حصوله
ابتدا كما هو في غاية الظهور والعجب خفا ذلك على الكمال
ثم رايت السيد الشريف السمهودي اجاب بذلك
فلله الحمد على موافقة هذا الامام واما قوله فان
القياس اذا كان صحيح الصورة لا يتخلف عنه
حصول الظن فيجاب عنه بان هذا مسلم
عند انتفا المعارض وكلامنا مع المعارض اهـ
خاتمة قال في كبيره دخولا على الخاتمة ولما
فرغ من البرهان وبقيه اقسام الحجة وبيان
وجه الارتباط بينها وبين مدلولها شرع في الكلام
على اسباب الخطا ليحذر منه فقال خاتمة في بيان
الخطا في البرهان وجعل ذلك خاتمة لانه اخر
هذا الموضوع وغيره جعل الخاتمة في اخر العلوم
كما فعل السيد في التهذيب وترك المصر الكلام
على اخر العلوم لما فيه من الغموض على المبتدي

وتغير هيئته في نفسه او حسب حاله بالمفرد حسب
جوهره انتهى وهي كل من مقدمتيه اي باعتبار
الفاظهما ومعانيهما كما زاد ذلك في كبيره اما في اللفظ
فقال في كبيره والخطا في اللفظ اما ان يتعلق بالمفرد
حسب جوهره او حسب حاله وتغير هيئة في نفسه
او حسب حاله وهيئة الحاصلة من خارج واما ان
يتعلق بالمركب حسب ما يقتضيه نفس التركيب او
توهم وجود التركيب عند عدمه او توهم عدم التركيب
عند وجوده فالخطا المتعلق بالمفرد حسب جوهره
كاشتراك نحو هذا قرء الى اخر مثاله هناك قال ومثال
ما يتعلق بالمفرد حسب حاله وهيئة في نفسه ان
تقول هذا مختار مشيرا الى جماد وتريد بمختار اسم
المفعول وكل مختار حي وتريد بمختار اسم الفاعل ومثال
ما يتعلق بالمفرد حسب حاله وهيئة الحاصلة من خارج
ما ياتي في قولنا الجالس في السفينة متحرك اي بواسطة
السفينة وكل متحرك منتقل بالذات وتريد بالمتحرك
بالذات ومثال الخطا المتعلق بالمركب العشرة سبعة
وثلاثة ولا شيء من السبعة والثلاثة بزوج ينتج العشرة
ليست هي بزوج وكذا الوقت الخمسة زوج وفرد اي كل
منهما فانه صادق حالة الجمع فيتوهم صدقه حالة
الافراد فزوج او فرد المغالطة فيقول وكل زوج وفرد

الألوكة
www.alukah.net

زوج لانه يلزم من صدق الكل صدق الجزء وكل زوج
منقسم بمتساويين وبين بتج الخمسة منقسمة بمتساويين
وكذا قولنا الرمان حلو حامض فقوله في التعليل يلزم
من صدق الكل صدق الجزء ان اريد بالصدق الوجود
فمسلم لكن لا يفيد لان كلامنا في الحمل وان اريد بالصدق
الحمل فلا نسلم انه يلزم من حمل الكل صحة حمل الجزء مطلقا
فان السقف لا يحمل على البيت وهو جزء منه وهذا النوع
يسمى تفصيل المركب وهو ان يجعل الجزء صادقا فيما لا
يصدق فيه الا الكل فالزوج والفرد له اعتباران اعتبار
المجموع واعتبار كل على حدة فان اردت بقولك
الخمسة زوج وفرد ان كلا من الزوج والفرد على حدة
صادق على الخمسة كانت كاذبة وكذا حلو حامض فان
قلت جميع هذه الامثلة ليس فيها حد مكرر معنى
فالفساد فيها من جهة الصورة فكيف جعلتم فسادها
من فساد المادة قلت لما كان عدم تكرر المادة جعلوه
من فساد المادة بهذا الاعتبار وان كان يصح جعله من
فساد الصورة باعتبار عدم التكرر معنى او ان مرادهم
ان الكبرى اذا اريد بموضوعها ذات محمول الصغرى
كانت تلك الكبرى كاذبة فيكون فساد النتيجة
لفساد المادة حقيقة وهذا الحسن وهل هذا ينافي ما بنى
من جعل المباين كالمرادف انتهى باختصار كاشراك قال

في كبيره

الوسط معنى ناشئ من الشركة الذي هو جزء من اجزاء موضوع

في كبيره اي كخطا اشتراك واضافة الخطا الى الاشتراك
لادنى ملابسة اي كالخطا الحاصل بسبب الاشتراك اه
وتريد الحيض قال في كبيره وتريد بالقرء الذي هو
محمول الطهر وبالقرء الذي هو موضوع الكبرى الحيض
فتكون المقدمتان صادقتين فان اردت بالقرء
في الثانية الطهر كانت كاذبة وكذا قولك هذه عين
وتريد الباصرة وكل عين سيال وتريد عين الماء فقوله
سيالة والمراد هنا بالاشتراك ان يكون اللفظ له اطلاقان
فاكثر ولو كان احدهما مجازا مرسلا او استعارة لان المراد
هنا الاحتراز عن الخلل وهو حاصل بكل ذلك كقولهم البارئ
نور وكل نور محسوس فنور الاول بمعنى منور والثاني على
حقيقته ان اريد صدق القضية الثانية فان اريد بها
بالنور المنور كانت كاذبة ونحو بعض اسد وكل اسد مفترس
ينتج بعض مفترس وكذا قولنا فيما هو على شكل فرس
على جدار هذا فرس وكل فرس صهال ينتج هذا صهال
فالخطا فيه من استعارة لفظ الفرس لما هو منقوش على
الجدار للمشابهة في الشكل فهذه الامثلة امثلة للخطا المتعلق
بالمفرد بحسب جوهره او جعل ذا تباين الخ اي كاستعمال
المتباين في القياس ووجه كون هذا او الذي قبله من
قبيل الفساد اللفظي تقدم في قوله سابقا في قوله فان
قلت جميع هذه الامثلة ليس فيها حد مكرر الخ سقط

ما قيل ان الفساد في هذا والذي قبله نشأ من تقابل المعنى
على لغة القصر في الاسما الستة قال في كبيره قال الدماميني
سعيد وليس بظاهر فان لغة القصر انما هي في اب
وتالييه لا في ذو بمعنى صاحب وفم بلا ميم فانها بعربان
بالاعراب فقط كما نبه عليه المرادي فيمكن ابدال ذلك
بممكن قولنا في اللفظ كما شئت او بجعل ذي تباين مرادفا
في الماخذ انتهى بحروفه في الحقيقة متعلق بتباين
والرديف بمعنى المرادف اي مثل المرادف اي حيث
استعمل حدا وسطا لان الحد الوسط هو اللفظ
المكرر في القياس مع وحدة معناه فكان اللفظ المتباين
المعنى حينئذ استعمل في القياس مثل الرديف اذ مقتضى القياس
اتحاد معنى الحد الوسط نحو هذا صارم الخ عبارته في كبيره
كجعل السيف بمنزلة المرادف للصارم وبالعكس فتقول هذا
سيف مشير الى سيف غير قاطع وكل سيف صارم ينتج
ان هذا صارم فالصارم حقيقة تباين حقيقة السيف
لان السيف اسم للذات التي على الهيئة المعلومة قاطعا
كان اولا والصارم اسم لها بقيد القطع فبتوهم انهما
مترادفان لاطلاقهما على ذات واحدة مع انهما متباينان
في الحقيقة والصارم تخص من السيف من حيث المأخذ
انتهى بحروفه فتبين منه ان قوله فالصارم حقيقة تباين
حقيقة السيف اي تباينا جزئيا لا كليا بدليل بقية

العبارة

العبارة هنا واما في المعاني قال في كبيره مقابل قوله
في اللفظ اي الخطا في المادة اما في اللفظ واما في المعنى قال
في المعاني للجنس فتنطبق جميعها انتهى تعليل الخطا
وانظر لم علل المصم هنا ولم يقل كسابقه كالتباس بالكاف
الخ وعبارته في كبيره بقضية ذات صدق اي صادقة
وقد يكون التباس الصادقة بالكاذبة بسبب المشترك
او الحقيقة والمجاز كما لو قلت هذه عين مشيرا الى الباصرة
وكل عين جارية قاصدا الباصرة او الباصرة وغيرها من باب
استعمال المشترك في معنييه عند من يجوزه وهو الامام
الشافعي رضي الله عنه ومن وافقه فهذا خطا في اللفظ
ان نشأ من اشتراك اللفظ والقضية الكبرى كاذبة
شبيهة بالصادقة فقد نقض شيخنا على ان كون
المقدمة الكاذبة شبيهة بالصادقة اما من جهة
اللفظ كالمشترك والحقيقة والمجاز واما من جهة المعنى
فيحتمل ان يقال ان تعليل الخطا في المعنى بالتباس الكاذبة
بالصادقة لا ينافي ان يكون الخطا في اللفظ ايضا بعلل
بذلك او يقال ان قوله لالتباس الكاذبة بذات صدق
وراجع للامرين اعني قوله في اللفظ وقوله في المعاني اه
بحروفه فافهم المخاطبة اي المخاطبة من اطلاق
المصدر على اسم المفعول ثم الخطا في المعنى انواع اشار
اليها بقوله كمثل لفظ مثل صلة للتاكيد معنى الكاف انتهى

الألوكة
www.alukah.net

من كبيره مكمل جعل العرضي كالذاتي قال في كبيره ليس
المراد بالذاتي والعرضي هنا ما تقدم في قوله واولا للذات
ان فيها اندرج فانسبه اولعارض اذا خرج بل المراد هنا
بالذاتي ما هو لازم لكل فرد من افراد ما حمل عليه وقد تكون
نسبته الى كل منها حقيقة اي من غير واسطة امر مباين
وبالعرضي ما ليس كذلك نحو الجالس في السفينة متحرك اي بواسطة
تحرك السفينة وكل متحرك غير ثابت في موضع واحد فالمتحرك فيه
ثابتة للجالس بواسطة امر مباين وهو السفينة فقولك
الجالس في السفينة متحرك اي بواسطة السفينة صادق
وقولك وكل متحرك لا يثبت في موضع ان اردت كل متحرك بالواسطة
كذبت وان اردت المتحرك بالذات فيهما كذبت الصغرى اذ
الفرض ان الجالس ساكن بالذات وان اردت في ما وفي المتحرك
بالواسطة وفي الثانية المتحرك بالذات صدقتا ولم يكن
فيهما مكرر وان اردت في ما وفي المتحرك بالذات وفي الثانية
المتحرك بالعرض كذبتا ولم يكن فيهما ايضا مكرر اذ باختصار
او نتاج احد المقدمات احدى مفعول اول
موخر وجعل مقدر راضي الى مفعوله الثاني قال في كبيره
الى في المقدمات للجنس فيطلق بجمعيتها فيشمل المقدم مباين
وانما تغير اللفظ فقط نحو الانسان بشر وكل بشر ضحاك
ينتج ان كل انسان ضحاك وهو عين الكبرى في المعنى
فكيف تكون من انواع القياس الصادقة بالكاذبة

قال في كبيره

قال في كبيره واذا دققت النظر وجدته كذبا اذ الحمل
يقتضي المغايرة بين الطرفين في المفهوم فحمل الشيء على
نفسه يقتضي المغايرة بين الشيء ونفسه ومغايرة
الشيء لنفسه الاخبار بها كذب والدال على مغايرة الشيء
لنفسه يجعله عليها كذب فصح جعله من اقياس الكاذبة
بالصادقة ثم انا نقول لا تكون النتيجة فيها مرعين
احدى المقدمتين ولا يلزم حمل الشيء على نفسه في احداهما
لما اذا لم يرد الاخبار بان النقلة تسمى حركة وان الانسان
يسمى بشرا والاحصل التغاير باعتبار ملاحظة مفهوم
التسمية اذ التسمية بالبشر مغايرة لمدلول الانسان
فان اخذت التسمية ايضا في الانسان بان اريد كل ما يسمى
انسانا يسمى بشرا فالمغايرة ايضا حاصلة اذ التسمية
بالبشر غير التسمية بالانسان وكذلك يقال في كل
نقلة حركة انتهى بحكم النوع الخاص به قال في
كبيره الحكم بمعنى المحكوم به والاضافة بيانية اي محكوم
به هو النوع او الحكم على ظاهره بمعنى الثبوت اي
ثبوت النوع نحو الفرس حيوان والحيوان انسان
فان اريد بعض الحيوان انسان كان الخطأ من
جهة الصورة كليا او جزئيا وان اريد كل حيوان انسان
كانت كاذبة ونحو هذا لون واللون سوادا والمراد الحكم على
الجنس بمحكوم به ثابت للنوع كما اذا قلت الفرس حيوان

والحيوان ناطق او كاتب فقد حكم على الجنس الذي هو
الحيوان بالناطق او الكاتب الذي يحكم به على النوع الذي
هو الانسان مرة المرة ما في المرارة من الصفراء والسيال
الاصفر هو كل مايع لونه اصفر والمرة ما في المرارة وهي كل
مايع لونه اصفر فهي نوع من مطلق السيال الاصفر
وجعل غير القطعي قال في كبيره اي وجعل غير القطعي من المقدمات
الظنية او الوهمية او الاعتقادية التقليدية التقليدية مثل
القطعي ويظهر ان هذا من باب عطف العام على الخاص لان
ما تقدم ايضا غير جعل غير القطعي كالقطعي وجعل غير القطعي
كالقطعي لانواع قسمها غير ما تقدم هنا عدم رعاية وجود الموضوع
في الموجبة نحو كل انسان وفرس انسان وكل انسان وفرس
فهو فرس ينتج من الشكل الثالث بعض الانسان فرس ومثال
الغلط انه ليس عندنا فرد موجود يصدق عليه انه انسان
وفرس كما قدمنا ذلك في الكلام على السفسطة ومنها اخذ
الامور الخارجية مكان الذهنية نحو الجوهر موجود في الذهن
وكل موجود في الذهن مقوم به وكل قائم بالذهن عرض
فالجوهر عرض وبيان الغلط فيه ان الحكم بالعرضية انما
هو على الصورة الحاصلة في العقل دون الموجود الخارجي
ومنها عكسه اي اخذ الامور الذهنية مكان الخارجية كان
يقال لو كان شريك الباري ممتنعا في الخارج لكان
امتناعه حاصلا في الخارج فيكون الموصوف بالامتناع

متحققا

متحققا في الخارج لان تحقق الصفة في الخارج يقتضي
تحقق الموصوف فيه ضرورة وبيان الغلط فيه ان الامتناع
من الامور الذهنية التي لا تحقق في الخارج اصلا وكان
يقال الحدوث حادث وكل حادث فله حدوث فالحدوث له
حدوث انتهى باختصار كهذا ميت الخ الكاذبة انما هي
الكبرى فهي متعينة للكذب لاملتبسة به انتهى وتوجيه
جعلها كالقطعي انه لما جزم بها فقد جعلها كالقطعي هذا
وجه المولق وفيه انه من اين الجزم بها وعلى فرضه الكلام
في القياس وهو يتحقق مع قطع النظر عن الجزم وعدمه
وبالجملة فكلام المتن من الخاتمة الى هنا فيه صعوبة ويحتاج
الى عناية ونظر دقيق كالخروج عن اشكاله قال في
كبيره اي اشكال القياس بان لا يكون المقدمتان على
تاليف منتج لا بالقوة ولا بالفعل انتهى والقياس الا
قترابي لابد فيه من تكرر قال في كبيره والاستثنائي يعقدم
انه يرتد الى الشكل الاول ففيه التكرار بالقوة اهـ
وترك شرط النتج من اكماله يجوز قراءة تترك
بالجر ويكون من اكماله حالا او بالرفع ويكون خبرا
ومعنى كونه اي شرط النتج من اكمال القياس انه لا ينتج
الا بالشرط المبين فيما مر والشرط مكمل لمطلوبه وطريقه
ان جعل متعلقا بشرط ما كوجعل متعلقا بترك كما
حل عليه الشم فالتعبير بالاكمال فيه تسمح اي اكمال

الألوكة
www.alukah.net

خطا الصوفي بان يترك بعض الشروط من الكيفية كما في مثاله
الاول او الكمية كما في مثاله الثاني فانه في المثال الاول ترك
اعجاب الصغري الذي هو من الكيف وفي المثال الثاني ترك
كلية الكبري الذي هو من الكم هذا تمام الاشارة للالفاظ
المتقدمة باعتبار دلالتها على المعاني على ما هو الارجح
من الاحتمالات السبعة تمام الغرض الغرض هو المصلحة
الحاصلة من الشيء من حيث انها مطلوبة للفاعل فيكون
قوله هذا تمام الغرض على حذف مضاف اي تمام ذي الغرض
لان المولف ليس غرضا لشيء اخر بل هو ذو غرض اي حامل
عليه فان للحامل عليه حصول المقبول كما صرح بذلك
في الشرح اي ان يحصل له الرضى من الله تعالى وهذه المرتبة
اعلى من ان يعمل لحصول ثواب غير الرضى كالقصور والولدان
والحور او دفع العذاب او انه لاحذف ويكون اطلق
اسم السبب وهو لفظ الغرض على المسبب وهو المولف
ومرادنا بكونه سببا انه سبب باعث على المولف بمعنى
انه علة غائية وان تاخر في الوجود عن التاليف او من
اطلاق اسم المسبب على السبب ويكون السبب بمعنى
الامارة الشرعية فان العمل الصالح امارة شرعية على
الرضى والثواب لا عقلية انتهى من كبيره بحروفه
من بيانية او تبعيضية قال في كبيره ويوبد الثاني ان
هذا التاليف ليس جميع امهات المنطق اي اصوله

الا

الا ان يقال انه جميعها ادعاء ومبالغة باعتبار ان من حصله
حصلت له ملكة يحصل بها ما بقي من امهاته ثم الامر
واضح ان كانت الاشارة الى المعاني فان كانت الى غير المعاني
كالالفاظ احتيج الى تقدير مضاف هو مدخول من اي
من دال امهات انتهى المحمود قال في كبيره صفة
مخصصة لمخرج المنطق الذي ليس بمحمود وهو المخلوط
بضلالات الفلاسفة او صفة كاشفة وهو الحق
لان جميع المنطق محمود في نفسه والمذموم انما هو
ضلالات الفلاسفة فوجوب اجتناب الاشتغال
بالمنطق المخلوط بها على المبتدي لامر عارض وهو خوف
ان يتمكن في قلبه شبهة واما الجزء غير التام والاختلاط
الخالية من ضلالات الفلاسفة فمحمودة ايضا في نفسها
واسلافهم اي الناس للعباس بن مرداس
قال في كبيره وهو من الصحابة وقد زرته ضريحه بمكة
المشرفة تحيط بالذنوب اي تعمها بان تتعلق بكل
فرد منها انتهى من كبيره للمبتدي وهو من اخذ في مبادي
العلم واما المنتهي فمن حصل من العلم ما يهتدي به الى باقيه
واما المتوسط فهو من حصل المبادي ولم يبلغ درجة
الثاني انتهى من كبيره اللام بمعنى الى او في زائدة في كبيره
او للتعليل وعلى كل الجار يتعلق بناضحا الواقع خبر الكل
لاصلاح الفساد قال الامام الرازي في تفسيره

الألوكة
www.alukah.net

الفساد خروج الشيء عن ان يكون منتفعا به وتقيضه
الصلاح وهو حصول الحالة المستقيمة النافعة وقال
البيضاوي الفساد خروج الشيء عن الاعتدال والصلاح ضده
وكلاهما يعمان كل ضار ونافع والمراد باصلاح الفساد ازالته
انتهى من كبيره واصلح الفساد الامر باصلاح الفساد
المفهوم مما تقدم كرر للتاكيد وتوطئة للتصريح بقوله
بالتامل انتهى من كبيره بالتامل اي التدبر والباء للملابسة
انتهى ايضا من كبيره وان كان لا صلاح بديهة قال في
كبيره منصوب على انه خبر كان مقدرة حذفت هي واسمها
لكن بتقدير مضاف اي وان كان ذا بديهة او منصوب على نزع
الخافض اي وان كان لا صلاح ببديهة او ان اردت لا صلاح
ببديهة اي بلا تامل انتهى اذ قيل كم مزيف صحيحا
الخ قال في كبيره اذ تعليلية وكم للتكثير مبنية على السكون
لشبهها باختها الاستفهامية وقيل لتضمنها معنى انشا
الذي هو مفاد بالحروف غالبا كهمزة الاستفهام وحروف
التخصيص وتسمى خبرية لان انشا التكثير يستلزم الاخبار
بالكثرة بخلاف الاستفهامية وليس معنى كونها خبرية
ان معناها الاخبار مزيف مجرور باضافة كم اليه لا عند
الفراء فمن مقدرة وعراه للكوفيين انتهى باختصار
وكم مبتدا خبره محذوف الخ قال في كبيره ويصح رفع مزيف
على انه خبر كم وميزها محذوف اي كم شخص مزيف ويصح

نصب

نصب مزيف فيكون على هذا الخبر محذوفا اي كم مزيفا
صحيحا لاجل كون فهمه فيكما موجود لكن الرسم لا
يساعد النصب انتهى باختصار والاولى الخ لعل
وجه الاولوية انصال العلة بالمعلول فلا يكون الخبر
المقدر فاصلا بينهما لمن ينتصف من الانتصاف
بمعنى العدل لمقصدي مصدر ميمي اي قصدي ويحتمل
ان لا يكون مصدرا بل اسم مكان اي مكان قصدي بجعل
المسايل ظرفا للقصد ولا يابى هنا كونه ظرف زمان وعلى
كل اللام بمعنى في اي وقل لمن لم يعدل في شان قصدي او ما
قصدته من المسايل بان اعترض علي في ذلك انتهى من
كبيره في المتن العذر حق الخ العذر بمعنى الاعتذار
حق من حق الشيء ثبت واجب بمعنى متاكدا وبمعنى ما ينال
على فعله ويعاقب على تركه فان من سمع اعتراضا على احد
في فعل وعلم ان له عذرا وجب عليه رد الاعتراض والا
عتذار عنه ان لم يخش ضررا وقول المص للمبتدي ليس
للتخصيص لان الاعتذار مطلوب لغير المبتدي
ايضا لكن اقتصر على ذكر المبتدي لان طلبه له اشد وينبغي
ان يقبل الحق اذا ظهر انه حق ولا يرد لاستصغار
قايله والحق لا يعرف بالرجال بل الرجال تعرف بالحق
انتهى من كبيره ولبني احدى وعشرين سنة بني
جمع ابن والاصل لبنين حذفت النون للاضافة انتهى

الألوكة
www.alukah.net

من كبيره معذرة مصدر ميمي بمعنى اعتذار
مقبولة مستحسنة التاء نبه باعتبار لفظ معذرة
وهذا مغاير لما مر من طلب العذر للمبتدي المستفاد
من قوله العذر حق واجب للمبتدي لانه ليس كل مبتدا
صغيرا في السن وليس كل صغير في السن مبتدا
وقد نظم الامام ابن مرزوق جمل الخونجي وهو ابن
نحو ست سنين لا سيما الخ سيء بمعنى مثل
وما بمعنى الذي او نكرة موصوفة والواو الداخلة
عليها في بعض المواضع اعتراضية وخبر لا محذوف
وقد يحذف ما بعد لا سيما على جعلها بمعنى خصوصا
فتكون منصوبة المحل على انها مفعول مطلق
فتكون لا سيما باقية على نصبها الذي كان لها في
الاصل حين كان سيء اسم لا النافية مع كونه منصوبا
المحل على المصدر لقيامه مقام خصوصا وعليه
تتنزل عبارة المص هنا فيء عاشر القرون حال
من مفعول الفعل المقدر اي اخص بني احدي
وعشرين سنة بزيادة الاعتذار خصوصا في
عاشر القرون ويجوز كون في عاشر القرون صلة
ما بناء على انها موصولة او صفة لها بناء على انها نكرة
وخبر لا محذوف اي لا مثل الذي في عاشر القرون
موجود او لا مثل شخص في عاشر القرون موجود اهـ

ملخصا

ملخصا من كبيره انتفا العلم بالمقصود قال في كبيره
فيشمل الجهل البسيط والجهل المركب فالبسيط انتفا
العلم مع عدم اعتقاده انه عالم والمركب انتفا العلم
مع اعتقاده انه عالم والمراد بالمقصود هنا من شانه
ان يقصد انتهى من سنة بالتنوين للوزن لان
الرجز لا يدخله كف اذ الكف انما يدخل الاسباب واخر
مستفعلن في الرجز ليس سببا بل وتد مجموع اهـ
من كبيره احدي بدل من سنة او عطف بيان
لكن لابد من ان يراد اول احدي واربعين اذ ليس
مجموع احد واربعين نفس السنة التي وقع
التاليف الا على القول باثبات بدل الكل من البعض
فلا يحتاج الى تقدير ونحوه في نون اربعين والباقين
الفتح والكسر انتهى من كبيره سرمدا اي ابدا
وقوله من هدي اي دل انتهى من كبيره اتقاه
جمع تقة بمعنى الموثوق به انتهى وسبلها امتثال
اوامر وان واجتناب المنهيات قال في كبيره سميت
بالسبل الحسية واستعير لها لفظ السبل استعارة
تصريحية او شبهت الهداة بماله سبيل حسي استعارة بالكناية
والسبل تخييل والسلوك ترشيح قال مولفها تممت هذه الحواشي
الشريفة والتعليقات المنيفة وكان الفراغ من هذه
النسخة ليلة الثلاث المباركة تاسعة من شهر جمادى اخر سنة ١١٨٠